مجلس الأمة

23
تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثالث والعشرون - نوفمبر ديسمبر 2005

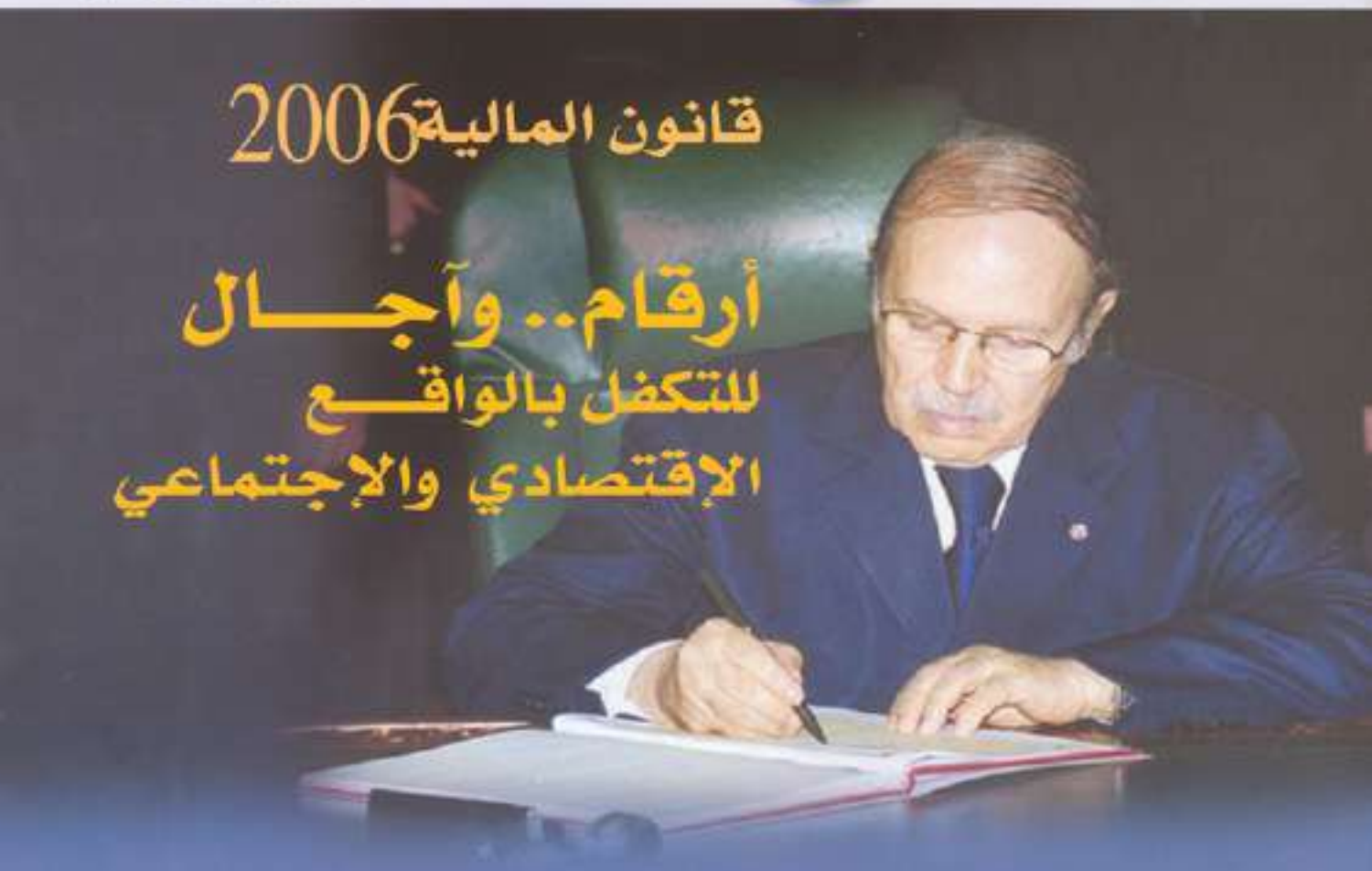

قانون المالية 2006

أرقام.. وآجال
للتكفل بالواقع
الإقتصادي والإجتماعي

الملف

الذكرى الثامنة
لتنصيب
مجلس الأمة

التجربة والآفاق

اختتام الدورة
الخريفية 2005
رئيس المجلس :

المصالحة الوطنية مقاربة
سياسية وأخلاقية..
ولابد من مواصلة دعم
إجراءات تثبيت أركانها

أخاطبكم

لنودع معا سنة ونستقبل أخرى. نودع سنة توالت أيامها بما يضر حينا وبما يسر أحيانا.سنة ليست كالسنين وضعنا الله فيها أمام امتحان عسير خرجنا منه بفضله وعونه بفوز مبين. وكأن الله أراد لنا أن نتبارى فيها حبا وتراحما وتآخيا ليرينا ما ينطوي عليه الانسان الجزائري من فضائل ومحامد كادت تطمسها بعض الآفات الاجتماعية العابرة في الزمن التي لم تكن لها الجزائر قط موطنا ولن تكون أبدا اليوم ولا غدا لها ممرا ولا مقرا. أراد الله أن يرينا ذلك الحبل المفتول بالمحبة، والوفاء المجدول بالصدق والإخلاص، المضفور بالقيم والخلق الحميد الذي كان رابطنا على مر الزمن سلك الله فيه وحدتنا وتلاحمنا وتماسكنا في السراء والضراء.

إن تأثري بما أبديتم لي من تعاطف ومحبة ، وبما انتابكم من قلق وخوف على صحتي ثم بما أظهرتم من مشاهد الفرحة ومظاهر الابتهاج لدى خروجي من المستشفى ، كان يفوق تأثري بمرضي وشفائي. وإذا كان الشفاء من نعم الله على عبده فاكتساب قلوب الناس والفوز بمحبتهم لهو أكبر النعم وأثمنها. إنها سعادة العمر ونفحة من نفحات الحياة. وأخلق بمن كان هذا مقامه وقدره لدى إخوانه وأخواته في الله والوطن أن يقف عمره وجهده على هؤلاء المواطنين وإن ذلك في حقهم لقليل..»

من رسالة رئيس الجمهورية
بمناسبة التوقيع على قانون المالية 2006

في هذا العدد

من 4

اختتام الدورة الخريفية 2005 — 4

رئيس المجلس :

المصالحة الوطنية مقاربة سياسية وأخلاقية.. ولابد من مواصلة دعم إجراءات تثبيت أركانها

من 10

قانون المالية 2006

جلسات — 10

التزامات الحكومة .. وانشغالات محلية ووطنية لأعضاء المجلس — 10

المناقشة العامة — 11

أعضاء المجلس ..الوعي بالتحديات لا يلغي كشف النقائص

المجموعات البرلمانية — 12

مواقف .. و آراء

قطاعات ذات أولوية .. والمكاشفة طريق الإقناع — 13

وقفة مع قانون المالية 2006

أرقام وآجال للتكفل بالواقع الاقتصادي والاجتماعي — 15

التعليم الخاص الأهداف والمحاذير

ضبط منظومة التعليم الخاص بالمراقبة الإدارية والبيداغوجية — 18

التعريب: نوع آخر من الإجراءات

إجراءات أكثر ردعا — 19

من 21

الدورة 47 للجنة التنفيذية والمؤتمر 28 للاتحاد البرلماني الافريقي — 21

رئيس المجلس يترأس أشغال الدورة :

«السلام ركيزة التنمية البشرية» — 21

مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي

اجتماع لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي — 25

النشاط الخارجي — 27

تنصيب البرلمان العربي ..من الانتقالي ..إلى الدائم

هل ستتحقق بوجود التشريعات الموحدة؟ — 31

استقبالات — 32

من 33

الذكرى الثامنة لتنصيب مجلس الأمة

التجربة والآفاق

مطبوعات — 46

أخبار البرلمانات — 52

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد تورقيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الاخراج
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) رويبة
ر.ت.م.د : 2641-1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

رئيس المجلس :

المصالحة الوطنية مقاربة سياسيـة وأخلاقية..

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 25 جانفي 2006 كلمة اختتام الدورة الخريفية 2005 تحدث فيها عن حصيلة هذه الدورة وبعض الأحداث والتطورات، التي شهدتها الساحة الوطنية خلالها، لا سيما الاستفتاء العام حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والإنتخابات الجزئية في بعض ولايات الوطن.. كما تطرق للنشاط البرلماني المتعدد الذي اضطلع به أعضاء المجلس.. وفيما يلي نص الكلمة.

بعد تأدية واجب الترحيب بكبار الضيوف وبكل من شرفنا بالحضور في المناسبة، أود في البداية أن أعبر، مثل كافة الجزائريين والجزائريات، عن كبير الارتياح لتعافي فخامة رئيس الجمهورية وعودته لممارسة نشاطاته العادية في قيادة البلاد، وأن أرفع أكف الضراعة إلى الله سبحانه وتعالى لكي يمده بدوام الصحة.. حتى يواصل جهوده ليحقق للبلاد مزيدًا من الاستقرار ومزيدًا من الأمن والنماء والتقدم.

وإنها لفرصة جد مواتية أود أن أغتنمها لأنوه بمواقف التضامن ومشاعر التعاطف التي عبر عنها المواطنون بكل صدق وتلقائية تجاه رئيسهم، الذي به ومعه بدأت البلاد تسترجع حقا عافيتها وتتخلص من جحيم الإرهاب الأعمى وتربط الصلة مع القمة وتستعيد مكانتها ودورها على الساحتين الاقليمية والدولية.

نشارك اليوم في هذه المناسبة الخاصة برلمانيًا : في مراسيم اختتام أشغال الدورة الخريفية العادية وفي إحيائنا للمناسبة عوّدنا أنفسنا -كما تعلمون- على استغلال الموعد لتقييم حصيلة الجهد المبذول وإعطاء الحكم على الموقف المتخذ وتقديم صيغ العمل التي بواسطتها نطور الأداء، وفي هذا المجال نقول :

إذا كان لنا من حكم نعطيه عن حصيلة عمل الدورة فإننا نرى أنها : كانت عمومًا دورة مرضية في محصلة جهدها.

.. ليس فقط في مضمون النصوص والتي وإن هي تناولت في مجملها مواضيع ذات صلة بالمال العام وفي كيفية توزيعه وتسييره، والرقابة عليه والبحث عن سبل ترشيده، فإنها أعطت عناية خاصة لبقية القطاعات الأخرى وخاصة قطاع العدالة منها..

ومن جميع النصوص المصادق عليها في الدورة تعزز الرصيد التشريعي للبلاد عامة..

أعضاء المجلس حرصوا على مبدأ التنمية المتوازنة والمستدامة

■ وهكذا، فإن مصادقة مجلس الأمة على الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2005 فتح المجال أمام الحكومة لكي ترفع من حجم ميزانية التجهيز وهو ساعدها على العمل لتحريك الآلة الاقتصادية بفعالية أكبر.

خاصة وأن هذا القانون جاء صدوره متزامنًا مع انطلاق تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو، ودخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ..

.. وفي نفس الاتجاه جاء قانون المالية لسنة 2006 هو الآخر بتدابير في غاية الأهمية، تدابير تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمنشودة.. تدابير وجدت ترجمتها في تلك الزيادة الكبيرة في نفقات التجهيز، وفي رفع مستويات النمو، والتحكم- في نسبة التضخم، وفي تشجيع الإجراءات الرامية إلى دعم الاستثمار، ومكافحة الغش وتبييض الأموال، ومحاربة الاقتصاد الموازي.

.. إن هذا القانون بما تضمنه من تدابير وإجراءات عديدة ومتنوعة أعطى الفرصة لأعضاء مجلس الأمة لكي يبرزوا في نقاشهم كل هذه الجوانب ويؤكدوا إيجابيتها.. لكنهم وبجديتهم المعهودة حرصوا على التطرق إلى التدابير والممارسات التي تفتقر إلى الإيجابية المطلوبة..

ولابد من مواصلة دعم إجراءات تثبيت أركانها

... لقد انتقدوا الممارسة البيروقراطية التي تعرقل السير العادي لنشاطات الدولة وركزوا في تدخلاتهم على التصرفات الخاصة بسوء إدارة الموارد المالية والاقتصادية وتوقفوا طويلا عند التجاوزات المخلة بتسيير المال العام بكل ما ينجم عنها من آثار تمس بهيبة ومصداقية ومكانة مؤسساتنا المالية الخاصة منها والعامة ناهيك عن كونها تستنزف أموال الخزينة.

ووفاء منهم للمسؤولية التي ألقاها المواطنون على عاتقهم نقل أعضاء مجلس الأمة كالعادة انشغالات المواطنين ومقترحاتهم بخصوص التكفل بالجوانب الاجتماعية كتلك المتعلقة بحماية القدرة الشرائية للمواطن أو المتعلقة بسياسة الأجور والحد من استفحال ظاهرة البطالة.

... ونحن نتحدث عن مساهمات أعضاء مجلس الأمة في إطار مناقشة قانون المالية، لا يفوتنا التنويه بالمقترحات البناءة والتوصيات السديدة التي جاءت بها اللجنة المختصة والتي من شأنها أن تساعد على تحسين أداء مختلف قطاعات الدولة وتحافظ (تأكيدا) على المال العام وتساهم في ضمان تنمية متوازنة ومستدامة... التنويه والإشادة نخص بهما كافة أعضاء اللجان التي تولت معالجة ملفات الدورة.

فيما يخص القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته... فإننا نثمن صدوره لأنه سوف يتكفل بمعالجة جوانب عديدة في مجال أخلقة سلوكات أعوان الدولة، وبالوقت ذاته فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة الإتيان بترتيبات قانونية وتنظيمية إضافية في جانبها الوقائي والردعي خاصة بالموضوع.

... من جهتنا فإننا نرحب بكافة الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تزيل اللبس والغموض وتدعم الشفافية في هذا الجانب.

ضرورة تفعيل آليات الرقابة

■ إننا في نفس التوجه، نعتقد أنه يتوجب على الحكومة أن تعمل على تشجيع وتفعيل كافة الآليات الرقابية والمؤسساتية للقيام بدورها وندعوها بالوقت ذاته إلى تحيين النصوص القانونية ذات الصلة وتكييفها بما يتماشى والتطور الذي تعرفه البلاد وفي كافة المجالات.

■ كما نود التعبير عن الارتياح للجدية التي أصبحت العدالة تتعامل بها مع ملفات العبث بالمال العام ونبارك جهود الحكومة الرامية إلى تعديل النصوص القانونية الناظمة لعمل الجماعات المحلية.

■ كما نعتقد أن هذه المراجعة يجب ألا تبقى محصورة في الاستدراكات القانونية التي تأتي بين الحين والآخر للتكفل بهذا الجانب أو ذلك بل ندعو إلى توسيع إطار هذه التعديلات لكي يشمل نطاقها كافة مجالات نشاط الجماعات المحلية.

إن هذا الطرح يدعمه واقع التغير الذي عرفته البلاد في كافة الميادين وحقيقة التحول التي يعيشها المجتمع، وفرضها واقع تغير فلسفة الحكم ذاتها..

ناهيك عن كون القانون الساري المفعول بقي حتى الآن عاجزا عن إيجاد الحلول لحالات الانسداد التي عرفتها مجالس بلدية وولائية عديدة...

رسائل الطمأنة حققت العودة إلى الأوضاع العادية

■ مبادرة الحكومة المتضمنة في الأمرين المتممين لقانوني البلدية والولاية واللذين صادقنا عليهما في هذه الدورة...

وإن هما جاءا لمعالجة أوضاع محددة فرضتها ظروف المرحلة فإنهما يؤكدان التوجه نحو مراجعة القانون... إذ لو لا هذه المراجعة لما كان بالإمكان تنظيم وإنجاح الانتخابات المحلية الجزئية الأخيرة بمنطقة القبائل وبعض البلديات الأخرى عبر ولايات الوطن...

■ يودي بالمناسبة أن أسجل الارتياح العميق لصدور هذين القانونين اللذين وفرا شروط نجاح الانتخابات الأخيرة.

وأن أحيي السلطات الإدارية ومختلف القوى السياسية المتواجدة في المناطق التي جرت فيها الانتخابات وكذا منظمات المجتمع المدني والمنتخبين على ما بذلوه من جهد مشكور أعطى العملية الانتخابية كامل الشفافية والمصداقية والأهمية...

فإلى جانب كونها أنهت حالة الانسداد والتوتر التي هيمنت على واحدة من مناطق البلاد العزيزة على كل الجزائريين، فهي كانت فرصة ثمينة جدد من خلالها السكان ممارستهم لحقهم الدستوري في اختيار ممثليهم بكل حرية وديمقراطية.

ما يمكن قوله بالمناسبة هو أن نجاح العملية الانتخابية الأخيرة ما كان لها لتحقق ثمارها لو لم يوفر لها المناخ المناسب الذي تمثل في رسائل الطمأنة التي بعث بها فخامة الرئيس لكافة الجزائريين والجزائريات قبل وأثناء حملة الاستفتاء الخاصة بميثاق السلم والمصالحة الوطنية... ولولا الجدية التي تعاملت بها الحكومة في حوارها مع حركة المواطنة...

إن نجاح عملية الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ونجاح عملية انتخاب المجالس المحلية في منطقة القبائل وبلديات أخرى عبر ولايات الوطن، كانت أمثلة ناطقة أكدت الجزائر من خلالها على عودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية ورجوع البلاد للتعاطي عاديًا مع المواعيد والاستحقاقات... (وهذه الأجواء الإيجابية هي التي ستجري في ظلها الانتخابات الخاصة بأعضاء مجلس الأمة في بعض الولايات).

رهان اليوم هو نجاح مسعى المصالحة الوطنية

إذا كان استرجاع الأمن وتحقيق التنمية قد مثلا تحديًا رئيسيًا وأخذا بالماضي أولوية اهتمام الدولة فإن الرهان الأكبر -بالإضافة إلى ذلك- يتمثل -اليوم- في إنجاح مسعى المصالحة الوطنية...

في هذا الإطار فإننا نسجل بكثير من الارتياح (وحتى قبل صدور النصوص التطبيقية لميثاق السلم والمصالحة) بروز بوادر نجاح المسعى...

- فاستعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع الوطن...

- وتحرك الآلة الاقتصادية بفعالية ونجاعة لافتة...

- وتعزيز وتقوية مشاريع النمو والتي تمثلت في مشروع تعزيز التنمية الوطنية الشاملة ومشاريع التنمية الخاصة بولايات الجنوب وتلك الموجهة لمناطق الهضاب العليا بكل ما وفرته من فرص لعودة الطمأنينة للنفوس...

– مضافا إليها ذلك التماسك الشعبي والمؤسساتي الواسع الذي وجد تعبيره العملي في مواقف التعاطف والتضامن التي تم التعبير عنها أثناء مرض فخامة الرئيس...

– إن هذه النتائج ما هي بالواقع سوى مؤشرات وأمثلة على أن مضمون ميثاق السلم والمصالحة قد عرف تعبيره العملي وحتى قبل صدور النصوص الأساسية المترجمة لأهدافه...

ما أود التأكيد عليه من وراء هذا الطرح هو أن المصالحة الوطنية هي أسمى من أن تكون مجرد تدابير قانونية أو إدارية وحسب بل هي مقاربة سياسية وأخلاقية من شأنها تحقيق أرضية نجاح المسعى وتحقق أجواء الإخاء والتعاون والتضامن وتعزز أركان الدولة وتؤمن الاستقرار لها وتوحد صفوف الأمة.

إنها مقاربة تستمد بالواقع عناصرها ومبررات نجاحها من توجهاتنا الحضارية وقيمنا الروحية...

إننا انطلاقا من هذه القناعة، نود أن نؤكد أن مجلس الأمة سيظل أعضاؤه متمسكين بها ومستعدين لمواصلة دعم مسعاها وتأييد كافة الإجراءات والتدابير التي تقوي تثبيت أركانها...

تكريس القوانين ميدانيا يعزز الثقة في الدولة والمؤسسات

من بين النصوص القانونية التي صادق عليها مجلس الأمة، كان الأمر المتعلق بمكافحة التهريب... هذه الظاهرة المنخرة للاقتصاد الوطني بشتى الأشكال، والتي وإن هي كانت ظاهرة إجرامية تواجه جل بلدان العالم، إلا أن بلادنا مطالبة اليوم باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحد من استمرارها أو استفحالها، لأن باستئصالها والتقليص من ضررها يتعزز مناخ استرجاع وتقوية ثقة المواطن في دولته ومؤسساته وخاصة المالية منها...

■ وفي مجال آخر يتعلق بالمنظومة التربوية، صادق مجلس الأمة على الأمر المتعلق بالقواعد التي تحكم التعليم في المؤسسات الخاصة، انطلاقا من كونه يشجع المبادرات الخاصة في مجال التربية والتكوين وتكاملها مع جهود الدولة في هذا الميدان، ويرسخ الثوابت الوطنية والقيم الحضارية والروحية لدى الأجيال الصاعدة من أبناء شعبنا... وفي هذا الإطار يجب إزالة اللبس في هذه المسألة.

فالدولة إن كانت تيسر وتشجع المبادرات الاستثمارية الخاصة في قطاع التعليم والتكوين فهذا لا يعني أنها تتخلى عن تأدية دورها في تقديم تعليم وتكوين وطني يعزز ثوابت الأمة ويقويها.

... فهذه المدارس الخاصة سوف لن تكون ذريعة لفرض ازدواجية في التعليم أو تباينا في المناهج والمقررات...

■ القانون الخاص بالمدينة في مناسبة سابقة كنا قد باركنا عرضه علينا، واليوم نبارك للعاملين في القطاع صدوره، وندعوهم مخلصين إلى ضرورة حسن تطبيقه.

مجلس الأمة درس وصادق على قوانين أخرى عديدة وهامة نذكر منها القانون الخاص بالتأمينات والقانون الخاص بتوريق القروض الرهنية إضافة إلى القانون المتعلق بمهنة المحضر القضائي، والقانون المتعلق بالموثق، والقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته...

وهي قوانين كلها في غاية الأهمية وقد أولاها أعضاء مجلس الأمة العناية أثناء نقاشهم أياها وأعطوها كل الأهمية التي تستحقها. من جهتنا فإننا نثمن كل ما أبداه الزملاء من ملاحظات واقتراحات في الموضوع ونرجو للقطاعات المعنية التوفيق في تكريس مضامين تلك النصوص جميعها في الميدان.

سنسعى للمساهمة في تعزيز دور البرلمان العربي الإنتقالي

في إطار النشاط البرلماني، احتضن مجلس الأمة خلال الدورة أشغال المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب، الذي نظم بالتعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأمة والاتحاد البرلماني العربي.

المؤتمر تميزت أشغاله بالتحليل الموضوعي والمقارنة لواقع العمل البرلماني في البلدان العربية والفرص والتحديات التي تواجه البرلمانيين العرب. المؤتمرون قاموا بتشريح دقيق للعلاقة القائمة ما بين السلطات الثلاثة وما بين البرلمانيين وناخبيهم ثم ما بينهم وما بين منظمات المجتمع المدني.

موعد انعقاد هذا المؤتمر تزامن مع انطلاق الحملة التحسيسية الخاصة بالمصالحة الوطنية.

... وكان تزامن الموعدين فرصة للمشاركين في المؤتمر للاطلاع ليس فقط على المستوى الذي بلغته الممارسة الديمقراطية ببلادنا وإنما مكنتهم أيضا من أخذ فكرة عن حجم التحديات التي تواجه البلاد مستقبلا والدور الذي هي مرشحة للقيام به.

كما نظم مجلس الأمة يوما دراسيا حول المكتبة الافتراضية لإطارات البرلمان الجزائري والقائمين على تقنيات ووسائل الإعلام الآلي ومكن إطارات مجلس الأمة -من خلاله- من الاحتكاك بالخبراء الأجانب والاستفادة من تجربتهم في استخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم إدارة المعلومات بصفة عامة والمكتبة الافتراضية بصفة خاصة. وأظن أنكم تقاسموننى القناعة بأن اقتحام الفضاء الرقمي والافتراضي لم يعد اليوم مجرد ترف تكنولوجي بقدر ما هو أضحى ضرورة ملحة يقتضيها الاتصال الدائم بالعالم الخارجي واختزال الوقت في معالجة تخزين واسترجاع المعلومات. إنه توجه أمنا به في مجلس الأمة من فترة ونحن سائرون ضمن مصالحنا الإدارية لاعتماده وفي كافة الميادين.

خلال الدورة قمنا بنشاط برلماني إقليمي ودولي مكثف حيث زارتنا وفود أجنبية عديدة، كما شاركنا وبقوة في مناسبات برلمانية جهوية ودولية عديدة، ولعل الحدث الأبرز برلمانيا خلال هذه الفترة يبقى تنصيب البرلمان العربي الانتقالي.

إننا ننتهز هذه المناسبة لكي نحيي هذا الإنجاز العربي الهام، إنجاز كان لبلدنا شرف قيامه فيها أثناء انعقاد القمة العربية الأخيرة، التي احتضنتها العاصمة الجزائر في مارس الماضي...

إننا إذ نبارك تنصيب هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية فإننا نتمنى لها التوفيق ونبدي الاستعداد لتقديم المساعدة لكافة خطواتها الرامية إلى خدمة الأهداف المكرسة في نظامها الأساسي وميثاق جامعة الدول العربية...

دروس مستخلصة

لقد لاحظتم جميعا أن الدورة الخريفية التي نشرف على اختتامها عرفت تطورات عديدة وهامة في تاريخ البلاد، البعض منها ساهم البرلمانيون فيها مساهمة مباشرة والبعض الآخر كان لهم فيها دور غير مباشر..

حيث درسوا وصادقوا على عدد هام من النصوص وساهموا في العديد من النشاط وعايشوا العديد من التطورات

وما يمكن استخلاصه من محصلة الجهد، هو أن الدورة أثمرت حملة من النتائج ساهمت في تعزيز المنظومة القانونية لقطاعي المالية والعدالة وهي دورة عرفت البلاد فيها تطورات سياسية هامة كان أبرزها الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة بكل ما ترتب عنه وما سوف يترتب من نتائج إيجابية نريدها باستمرار متواصلة.

... وإذا كان لنا من دروس نستخلصها من التطورات التي تخللت الدورة :

فإنه يجب علينا التوقف عند دلالة ذلك التماسك الذي ظهرت به الدولة ومؤسساتها. لقد أدت هذه المؤسسات دورها كاملا خلال الفترة ... فلم يتأثر أداؤها ولا هو تناقص.. وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على متانة هذه المؤسسات وعلى قدرتها على التكيف ومواجهة الأوضاع الخاصة.

أما إبداء الآراء وإعطاء الأحكام عن مدى مسايرة النصوص ومدى نجاعة المؤسسات الدستورية، فهو أمر يمكن إدراجه ضمن الحوار الذي (نثمن فضائله ونشجعه) والذي طبيعيا يجري في الساحة السياسية. ونقول أننا من حيث المبدأ لسنا ضد تعديل وتكييف نصوصنا القانونية أين كانت مكانتها لكننا نقول أيضا أن الإشكال لا يكمن في الاستفتاء عن هذه المؤسسة الدستورية أو تلك، وإنما الإشكال يكمن في كيفية تفعيل هذه المؤسسات وتعزيز دورها وتدقيق علاقات العمل فيما بينها، خاصة أن المد والتوجه لدى الديمقراطيات الكبرى في العالم يسير في الاتجاه الذي يدعو إلى ضرورة توسيع فضاء التعبير والرأي والإكثار من منابر الحوار ومواجهة الرأي بالرأي الآخر.

الجزائر فقدت أحد كبار الرجال

في الأيام الأخيرة غاب عنا وجه كبير من وجوه كبار الجزائر، وجه لم تفتقده عائلته الصغيرة ولم نفتقده نحن في مجلس الأمة بل افتقدته الجزائر كلها.

إنه الفقيد الكبير حاج موسى أحاموح أمين عقال الأهقار وعضو مجلس الأمة رحمه الله وطيب ثراه وتغمده في فسيح جناته، إنه سميع مجيب.

عقولنا وقلوبنا سوف تبقى دائما معه..

قانون المالية 2006

التزامات الحكومة .. وانشغالات محلية ووطنية لأعضاء المجلس

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون المالية لسنة 2006، في جلسة علنية عامة عقدها يوم الأربعاء 23 نوفمبر 2005، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور كل من السيدين مراد مدلسي وعبد العزيز زياري، على التوالي وزير المالية ووزير العلاقات مع البرلمان.

إعادة التوازن الاقليمي عبر تحسين ظروف معيشة المواطن

أعضاء مجلس الأمة استمعوا في جلسة عامة يوم السبت 19 نوفمبر 2005 للعرض الذي قدمه وزير المالية السيد مراد مدلسي، وتطرق فيه إلى المحاور والأهداف الكبرى للنص.

نص القانون يأتي ليضع حيز التطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الذي رُصد له مبلغ ضخم بلغ أكثر من 3800 مليار دج، ولتحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في:

- إعادة التوازن الاقليمي من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن، خصوصا في مجال السكن والعلاج والخدمات الأساسية.
- التكفل بالاحتياجات المتنامية في مجال التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين.
- تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية.
- تخفيف الضغط في مجال الموارد المائية وتطوير الخدمات العامة وعصرنتها.

كما تضمن النص تدابير تشريعية تتعلق بتشجيع ودعم الإستثمار، وإنشاء مناصب شغل وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع الموارد لتمويل الأنشطة الإقتصادية والإدخار ومكافحة الغش وتبييض الأموال ومكافحة التلوث، وسيطرة أفضل على الاقتصاد غير الرسمي.

المناقشة العامة

أعضاء المجلس .. الوعي بالتحديات لا يلغي كشف النقائص

مقرر اللجنة

ثمن أعضاء مجلس الأمة خلال مداخلاتهم والتي بلغ عددها 37 تدخلا، جهود ومساعي الحكومة الرامية إلى ضمان تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية وذلك من خلال التدابير والإجراءات التي اتخذتها لهذا الغرض،و التي تهدف أساسا إلى التكفل الجيد ببرنامج فخامة رئيس الجمهورية لدعم النمو الاقتصادي عبر:

- الزيادة في نفقات التجهيز.
- الرفع من مستويات النمو.
- التحكم في نسبة التضخم.
- الزيادة في الصادرات خارج المحروقات.
- تشجيع و دعم الاستثمار.
- دعم التشغيل و إنشاء مناصب عمل.
- مكافحة الغش وتبييض الأموال .
- ضبط السوق و محاربة الاقتصاد الموازي.
- مكافحة التلوث .

تدابير مختلفة :

كما تضمن النص تدابير مختلفة منها :

- تسوية نسب الرسم على القيمة المضافة المطبقة على السفن البحرية وعلى المنتجات المخصصة للسفن مع تلك المطبقة على العمليات المنجزة بواسطة ورشات البناء البحرية .
- مراجعة جدول حسابات الضريبة على الممتلكات .
- إنشاء إتاوات سنوية للحصول على تراخيص ورخص الصيد البحري، وتعفى المؤسسات والهيئات المتخصصة الوطنية من هذه الإتاوات.

بالإضافة إلى:

- إنشاء علاقة إعلامية بين الإدارة الجبائية ومصالح البناء والتعمير حول البنايات وعمليات التهديم للبنايات من أجل تقدير أفضل لوعاء الرسم العقاري .
- تحديد وبدقة سعر الصرف المستعمل من أجل الإحتفاظ به بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسات الأجنبية.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية، لعمليات إستيراد التجهيزات التي تنجزها المؤسسات العقابية وإعادة الإدماج.
- رفع الحقوق والرسوم على بعض العقود .
- الإعفاء من حقوق التمويل والتنازل عن السكنات من طرف البنوك ومؤسسات القرض.
- إنشاء رهن قانوني لفائدة صندوق ضمان الصفقات العمومية .
- إقتطاع 40 بالمائة من مداخيل الألعاب المدرة للأرباح، لفائدة ميزانية الدولة.
- تحديد المشاريع الممولة من صندوقي "مناطق الجنوب" و"الهضاب العليا" في مجلس الوزراء .
- فتح حساب تخصيص خاص عنوانه "الصندوق الوطني للتراث الثقافي" .
- فتح حساب تخصيص خاص عنوانه " صندوق المداخيل التكميلية لفائدة موظفي التحقيقات وقمع الغش" .
- كما تم تعديل بعض الصناديق " كالصندوق الخاص بالتنمية الإقتصادية للهضاب العليا"

معادلة

المساعدات الاجتماعية .. والتنمية الاقتصادية

رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة للقضاء على الآفات التي تعرقل التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد، وتمس بمصداقية مؤسسات الدولة، إلا أن ثمة بعض المظاهر السلبية التي لا تزال تميز الإقتصاد الوطني من بينها على وجه الخصوص، إختلالات الأموال العمومية والفضائح البنكية التي تظهر من حين لآخر إضافة إلى مظاهر البيروقراطية التي تعرقل السير العادي والحسن للاقتصاد.

عدم تطرق نص قانون المالية لسنة 2006 إلى التدابير القانونية اللازمة للتكفل بالوضعية الاجتماعية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم (كإجراءات رفع أجور الموظفين..).

بالإضافة إلى هذه الملاحظات، عبر الأعضاء عن الإنشغالات الوطنية والمحلية للمواطنين والتي تتمحور أساسا حول

- تحسين الأوضاع الاجتماعية والظروف المعيشية سواء المتعلقة بالسكن أو العلاج أو النقل أو الدراسة ـ إلخ.
- نقص الإعلام حول تسيير الشأن العام، الشيء الذي فتح المجال «للدعاية التي تحرف الحقائق وتشوه مجهودات الدولة وتثبط النشاط الحكومي، وهو ما يستدعي اهتمام أكبر بالجانب الإعلامي لدى المواطنين
- التساؤل بشأن المادة 54 المتعلقة بمنح حق الامتياز للعقارات لكونها لا تحل المشكلة بصفة جذرية ونهائية.
- الإنشغال بالجانب الاجتماعي لا سيما القدرة الشرائية، قانون الوظيف العمومي وسياسة الأجور، مشيرين إلى أن الحل لا يكمن في تكثيف المساعدات الإجتماعية وإنما في بعث التنمية الاقتصادية لا سيما جلب الاستثمار المنتج في كل القطاعات خاصة الصناعة، الفلاحة، السياحة...

كما نبه بعض الأعضاء إلى ضعف الجباية المحلية خاصة بعد إلغاء الدفع الجزافي.

المجموعات البرلمانية مواقف .. و آراء

.كان القاسم المشترك لدى رؤساء المجموعات البرلمانية أهمية استحداث نظام مراقبة ومتابعة دائمين للنفقات العمومية في السنوات المقبلة .

التجمع الوطني الديمقراطي :

اعتبر رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي السيد أحمد قارون، أن نجاح البرنامج التكميلي لدعم النمو يتوقف على التزام الحكومة باستحداث نظام صارم لمراقبة النفقات العمومية والقطاع المالي على حد سواء، كما أكد على ضرورة تكفل الحكومة بالاحتياجات الاجتماعية للأمة لتفادي مغبة أي انحراف للوضع الإجتماعي سيما وأن الإنفراج المالي الذي ما فتئت تشهده البلاد يسمح بهذا النوع من الأعمال.

الثلث الرئاسي :

أعربت السيدة زهية بن عروس ممثلة عن الثلث الرئاسي عن إرتياحها لكون الجانب الإجتماعي يحتل الأولوية في مشروع قانون المالية لسنة 2006. وعلى ضرورة تعجيل مسار إصلاح البنوك بما في ذلك تعزيز المراقبة على البنوك العمومية

جبهة التحرير الوطني :

أبدى رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني السيد عبد الله بوسنان التخوف من تفاقم الرشوة، وأكد أن مكافحة الرشوة وتبديد المال العام أصبحت شرطا لا مناص منه لنجاح البرنامج الخماسي الذي ينبغي أن يقترن بإجراءات اجتماعية إضافية بما في ذلك رفع أجور الوظيف العمومي وتسهيل منح القروض البنكية للمقاولين الشباب

حركة مجتمع السلم :

رئيس كتلة المجموعة مجتمع السلم السيد قدور دواجي علي تساءل عن مدى قدرة الموارد البشرية المحلية في تطبيق برنامج ضخم كالبرنامج التكميلي لدعم النمو. وأشار في هذا الصدد إلى أن ترقية هذه الموارد تمر قبل كل شيء بمنح رواتب جيدة للعمال داعيا إلى التعجيل في إعداد القوانين الأساسية للوظيف العمومي والبلدية والولاية

ملاحظة : التدخلات الكاملة لرؤساء المجموعات البرلمانية يمكن مراجعتها في الجريدة الرسمية للمداولات.

قطاعات ذات أولوية.. والمكاشفة طريق الإقناع

ردا على إنشغالات وملاحظات أعضاء المجلس ركز السادة الوزراء، وهم وزير التكوين والتعليم المهني، و الموارد المائية، السكن والعمران، الأشغال العمومية، التربية الوطنية، ووزير المالية على أهم المحاور الخاصة ببرامج قطاعاتهم الوزارية.

التكوين المهني

أعرب وزير التعليم والتكوين المهنيين السيد الهادي خالدي عن إرتياحه للتوافق الملحوظ بين نتائج قطاع التكوين وإحتياجات سوق الشغل. وأوضح خلال رده أنه سيتم تشغيل حوالي 20 000 من خريجي القطاع شهر فيفري ثم في جوان من نفس السنة.

كما جدد تأكيده أن قطاع التكوين المهني متوجه إلى تجسيد تعليمات رئيس الدولة المتعلقة برفع الأجور في مجال تعليم الحرف والزيادة في الرسوم المفروضة حاليا على المؤسسات التي ترفض تشغيل خريجي التكوين المهني، إلى جانب إلغاء كل التخصصات التي لا تتماشى وحاجيات الإقتصاد الوطني.

التربية الوطنية

أعرب وزير التربية الوطنية أبوبكر بن بوزيد عن إرتياحه لمضاعفة الميزانية المخصصة لقطاعه منذ خمس سنوات مؤكدا أن إصلاح القطاع قد بلغ 60 بالمائة من أهدافه. وأن الإنجازات التي ستحقق في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا المجال ستغطي الاحتياجات للعشرين (20) سنة المقبلة.

وردا على سؤال لأعضاء من المجلس بشأن ندرة الكتاب المدرسي أشار السيد بن بوزيد إلى توفر هذه الكتب معترفا في نفس الوقت بإرتفاع أسعارها. كما اقترح في هذا الصدد تحويل المساعدة المدرسية المقدرة بـ 2000 دينار إلى مساعدة غير مباشرة بمنح التلاميذ المعوزين الكتب التي يحتاجون إليها.

إلى جانب اتخاذ الوزارة التدابير اللازمة لتحسين ظروف تمدرس التلاميذ منها على وجه الخصوص، تجديد الأثاث المدرسي، الإطعام، النقل المدرسي، التدفئة والتجهيز بوسائل الإعلام الآلي .. إلخ.

السكن

من جهته جدد وزير السكن والعمران السيد محمد النظير حميميد التزام الحكومة بإنجاز مليون سكن مع التأكيد على إمكانية ذلك بتجميد كل وسائل الدراسة والإنجاز بالإضافة لإسكان كل العائلات المتضررة إثر زلزال ماي 2003 قبل نهاية السنة. وأعلن الوزير في سياق ذلك أنه من ضمن العائلات الـ8000 المتضررة بيومرداس مركز الهزة الأرضية تم إعادة إسكان 2659 عائلة وسيتم إسكان 1318 عائلة أخرى قبل نهاية السنة.

ليضيف أن 859 55 سكنا قصديريا قد تمت إزالتها سنة 2004 وإسكان أصحابها في سكنات لائقة في كل من ولايتي الشلف وعين الدفلى.

الموارد المائية

خلال رده على إنشغالات أعضاء المجلس أكد وزير الموارد المائية السيد عبد المالك سلال أنه سيتم تلبية حاجيات المواطنين من المياه من خلال سياسة جديدة في مجال تسيير شبكة المياه إلى جانب إنجاز محطات لتحلية المياه وتطوير مياه الصرف الصحي وإنجاز 5 سدود جديدة ليبلغ عددها 69 سدا في أفق سنة 2008.

الأشغال العمومية

أكد وزير الأشغال العمومية السيد عمار غول أنه سيتم التكفل بإصلاح الطرقات الوطنية والطرق الولائية وبصفة نسبية الطرق البلدية والحضرية، في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

إلى جانب إعطاء الأولوية لبرنامج إنجاز الطريق السيار شرق- غرب الذي يشكل مشروعا حيويا لتدعيم موقع الجزائر إستراتيجيا على الصعيد الإفريقي والمغاربي والمتوسطي خاصة وأنه يساهم في تهيئة الإقليم وخلق 100 000 منصب عمل. ليضيف الوزير أن اختيار الشركات لإنجازه سيتم عن طريق مناقصة دولية. وأن هذا الإنجاز سيتم وفق المعايير الدولية وفي أجل أربعين شهرا.

المالية

أرجع وزير المالية أسباب الفضائح المالية والبنكية إلى ضعف أجهزة الرقابة بصفة عامة والرقابة الداخلية بصفة خاصة وعدم تماشي النظام البنكي مع مقتضيات إقتصاد السوق. مؤكدا في نفس السياق أن الحكومة قد باشرت الإجراءات والترتيبات القانونية الملائمة للقضاء على هذه الأسباب والتي سيتم الشروع في تطبيقها ومنها نظام الرقابة المكرسة قانونيا على كافة المستويات وبمختلف الأشكال، ومن قبل جميع الهيئات والمؤسسات المعنية، إذ أن الرقابة - حسب الوزير - مسألة تخص الجميع بالإضافة إلى اعتماد نظام تسيير جديد سيدخل حيز التنفيذ بداية من السنة المقبلة.

كما تحدث الوزير عن مجهودات الدولة في مجال المساعدات الإجتماعية وكيفية تحسين وترشيد النفقات العمومية في هذا المجال، بالإضافة لمسألة الشباب والتشغيل وكيفية تدعيمه بواسطة توسيع القاعدة الإقتصادية وتكوين وتثمين الموارد البشرية.

مدخل لتحديد سياسة إجتماعية وطنية ملائمة

لجنة المالية خلال أحد اجتماعاتها

بعد الاستماع لرد وزير المالية والوزراء كل حسب قطاعه، اجتمعت لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية للمجلس برئاسة السيد الطيب ماطلو، رئيس اللجنة وأعدت على ضوء ذلك التقرير التكميلي الذي تضمن جملة من التوصيات أهمها:

1- فتح نقاش واسع حول الوضعية الاجتماعية للبلاد، تشارك فيه كافة الأطراف المعنية (الشركاء الاجتماعيين، المؤسسات المختصة ... إلخ). وعلى ضوء نتائج هذا النقاش سيتم تحديد سياسة إجتماعية وطنية ملائمة

2- تلمس اللجنة آلية صندوق ضبط الإيرادات وتدعو إلى إعتماده كصندوق للتوفير والإحتياط للدولة لكي يوفر موارد إضافية لمكافحة الفقر ودعم التشغيل وتحسين القدرة الشرائية

3- تدعو اللجنة إلى تعميق الدراسة عند مناقشة مشروع المقترح من طرف الحكومة والمتعلق بإجراءات إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق التحقيق العقاري لاستدراك النقائص التي يمكن أن تنجر عن تطبيق المادة 54 والمتعلقة بمنح حق الامتياز للعقارات.

4 - توصي اللجنة بإسترجاع وإدماج في أملاك الدولة المحلات التي تم الإستغناء عنها من طرف المصالح العمومية بعد إستفادتهم من ممتلكات جديدة، واستغلالها في إطار القوانين المعمول بها لفائدة المصالح العمومية التي هي في حاجة إليها

5- الاهتمام بالجانب الإعلامي حول المجهودات التي تبذلها الدولة، بتكثيف الأيام الدراسية، الملتقيات، الأبواب المفتوحة والموائد المستديرة ... إلخ

6- الإسراع في تجسيد الإصلاحات وعلى وجه الخصوص في المجال المصرفي والبنكي وفي المجال الجبائي والمالية المحلية

7- تفعيل وتشديد الرقابة القانونية والمؤسساتية في كل المجالات وعلى كل المستويات.

8- الإسراع في وتيرة التنمية الإقليمية بما يتناسب وتطلعات سكان المناطق المعنية وهذا ما يستدعي من جهة مشاركة الجماعات المحلية ومن جهة أخرى تفعيل آليات التقسيم والمتابعة والتقييم لا سيما فيما يخص المشاريع الكبرى.

أرقام وآجال للتكفل بالواقع الإقتصادي والإجتماعي

أظهر مشروع قانون المالية لسنة 2006 تفاؤلا بالامكانيات المتوفرة والفرص المتاحة لمواصلة عملية النمو والاستثمار، و ذلك من خلال الشروع في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي سينطلق في بداية السنة المالية الجديدة و يستند مشروع هذا القانون إلى عدة مرتكزات تتقارب الى حد كبير مع تلك المعتمدة سنتي 2004 و2005.

مرتكزات أساسية

يعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2006 على مؤشرات إقتصادية هامة تعتبر قواعد أساسية في رسم و ضبط سياسة مالية واقتصادية تسمح للاقتصاد الوطني بالنهوض والانتعاش، و من أهم هذه المؤشرات السعر المرجعي للبرميل الواحد من النفط. فقد تم الإبقاء على سعر 19 دولارا أمريكيا في نفس مستوى الأسعار الذي اعتمدت منذ سنة 2000 أي 19 دولارا أمريكيا للبرميل. وذلك بإستثناء السنة المالية 2002 التي أعد فيها قانون المالية التكميلي على أساس سعر 22 دولارا للبرميل الواحد. و يرى مشروع قانون المالية الجديد أن اختيار السعر المرجعي 19 دولارا للبرميل يستجيب لعدة إنشغالات هامة وأساسية. فهذا السعر المرجعي يساعد على تحصين الانفاق العمومي من التقلبات المفاجئة المحتملة لسوق البترول العالمية التي من الصعب التنبؤ بتغيراتها وتطوراتها، إذ يظل تعذر توقع هذه التطورات وتلك التغيرات قائما باستمرار، الأمر الذي أدى إلى اعتماد هذا السعر بالرغم من الارتفاع الكبير لأسعار البترول. وفي هذا السياق تشير بعض التقديرات المقدمة من طرف بعض المؤسسات الدولية المتخصصة إلى إمكانية انخفاض سعر برميل النفط الخام في سنة 2006 بالمقارنة بمستواه المتوسط في سنة 2005.

ويرى هذا المصدر الإعلامي أن النمو الإقتصادي في الصين والهند سيتراجع بصورة بسيطة في سنة 2006 بالمقارنة بسنة 2005، علما أن هذين البلدين ساهما بشكل فعال في زيادة الطلب على الطاقة خلال السنوات الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن الأخذ بسعر 19 دولارا للبرميل من شأنه أن يسمح بإحتواء الإنفاق العمومي ضمن الحدود الممكنة في الأجل المنظور وبشكل يتلاءم مع قدرات إستيعاب التمويلات، إضافة إلى المساهمة في حصر التضخم الذي يعرفه الإقتصاد الوطني منذ فترة ضمن الحدود القريبة من تلك القائمة لدى شركاء الجزائر الرئيسيين. وهذا من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي يبقى على

إستقرار السيولة و لاستقرار التضخم دور بارز في استقرار الصرف الفعلي الحقيقي

والجدير بالذكر، أن التضخم المعتمد في مشروع قانون المالية الجديد يبلغ نسبة 3,5 بالمائة، و هي نسبة مستهدفة ينبغي أن لا تحدث فارقا كبيرا بين التضخم الداخلي و ذلك الخاص بشركاء الجزائر الرئيسيين بحيث لا يعرقل الاتجاه المرتقب في مجال إستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الاستثمار وتطوير التنمية ركيزتان لسياسة مالية واقتصادية ناجعة

والملاحظ أن الحدود القصوى للتضخم المسجل في سنة 2001 و سنة 2004 تزامنت مع رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 000 6 إلى 000 8 دج ثم من هذا المبلغ الأخير إلى 10 آلاف دينار جزائري.

وفي نظر مشروع قانون المالية الجديد فإن مستوى الإنفاق العمومي في شقه التجهيزي سيساهم بشكل ملحوظ خلال سنة 2006 التي ستكون السنة الأولى لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو في زيادة مداخيل الأسر الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي.

غير أن هناك بعض العوامل يمكنها أن تساعد على التخفيف من احتمال إرتفاع الأسعار وأهمها دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ إذ سيعمل على الحد من تكاليف الإنتاج الداخلي.

ومن جهة أخرى، يرتكز مشروع قانون المالية الجديد على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وهو 74 دينارا مقابل دولار واحد. ومن هنا يتضح تطور معادلة الدينار مقابل العملة الأمريكية بإتجاه تحسن العملة الوطنية في السداسي الثاني من سنة 2003. تم إستقرار المعادلة النقدية في حدود 72- 73 دج مقابل دولار أمريكي واحد. أما السداسي الأول من 2005 فقد بلغ متوسط سعر الصرف 73.26 دج.

الرامية التكيف مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي

وعلى أساس إتجاهات التطور هذه، حدد مشروع قانون المالية الجديد سعر صرف الدينار بقيمة 74 دج أي بتغير بلغ (1.4+بالمائة) بالمقارنة بسعر الصرف بالنسبة إلى سنة 2005.

وعلى صعيد أخر، وبالنسبة إلى المبادلات التجارية الخارجية سترتفع الواردات سنة 2006 بنسبة 8 بالمائة بالمقارنة بالسنة المالية لسنة 2005 التي بلغت فيها قيمة الواردات 20.6 مليار دولار لتستقر في حدود 22.2 مليار دولار بالأسعار الجارية.

وستبقى زيادة وتيرة نمو الواردات المسجرة أساسا عن مواصلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي تتطلب أهميته وضخامته اللجوء إلى قدرات خارجية سواء في مجال الأملاك أم الخدمات. كما ستساهم عوامل أخرى - بدرجة أقل- في زيادة التدفقات عند الإستيراد. ويتعلق الأمر بالغاء الرسم الإضافي المؤقت إبتداءا من سنة 2006 طبقا لمخطط تفكيك هذا الرسم المنصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2001، وكذا تخفيض التكاليف الجمركية للمواد الوسيطة المتصلة بتنفيذ إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. ويجب أن يؤدي تخفيض التكاليف إلى إنخفاض الأسعار عند الإستهلاك في السوق الداخلية وتخضع الطلب على السلع والخدمات.

توجهات .. وأفاق

السنة المالية الجديدة ستبدأ بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي تم الإعلان عنه منذ فترة والذي أكده قانون المالية لسنة 2006 حيث رصدت له مبالغ مالية معتبرة تصل إلى 55 مليار دولار. وبهذا المعنى، فإن قانون المالية الجديد له توجه استثماري.

من الواضح أن السنة المالية الجديدة ستبدأ بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي تم الإعلان عنه منذ فترة والذي أكده قانون المالية لسنة 2006 حيث رصدت له مبالغ مالية معتبرة تصل إلى 55 مليار دولار. وبهذا المعنى، فإن قانون المالية الجديد له توجه استثماري ومن شأنه أن يفتح أفاقا واسعة أمام الاقتصاد الوطني على مستوى الإنعاش والنمو.

وقد أكد مشروع قانون المالية 2006 هذا التطور الايجابي حيث من المنتظر أن يصل النمو إلى 5,8 بالمائة، أي بزيادة قدرها 0,4 بالمائة بالمقارنة بسنة 2005 التي حدد فيها النمو بنسبة 5,4 بالمائة. وفي الواقع أن هذا النمو ناتج كما هو الحال بالنسبة إلى سنة 2005 عن مجموع القطاعات وبدرجات متفاوتة وتبقى حصتي قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات في تحقيق هذا النمو معتبرة إلا أن قطاع البناء والأشغال العمومية الذي له ارتباط بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وبحجم الاستثمارات في قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية، سيعرف نموا هاما يصل إلى 9,9 بالمائة.

كما سيلعب قطاع الخدمات دوره في تكوين الناتج الداخلي الخام حسب مستوى النمو المنتظر (+ 8,3) بالمائة وكذا حسب الحصة التي تمثلها القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج الداخلي الخام وهي 27,4 بالمائة. نظرا لكون الناتج الداخلي الخام محسوبا على أساس سعر برميل النفط الخام الذي يصل إلى 19 دولارا وبدون ذلك فإن هذه الزيادات في القيمة المضافة للخدمات ستدعم بالنمو الشامل للاقتصاد الوطني لاسيما تلك المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية وبزيادة واردات البضائع وقدرت القيمة الجارية والناتج الداخلي الخام بمبلغ 5742 مليار دج سنة 2006 مقابل 5296 مليار دج في سنة 2005.

ومن جهة أخرى، وبخصوص الجانب الاستثماري الذي حضا باهتمام كبير في مشروع قانون المالية الجديد وكذا التشغيل واستحداث مناصب العمل يلاحظ أن هذا المشروع تضمن عدة إجراءات تحفيزية في هذا المجال، فقد نص على إلغاء الدفع الجزافي والإلغاء المؤقت للضريبة على أرباح الشركات لفائدة مراكز المكالمات الهاتفية، حيث لا

يستفيد هذا النشاط الموك للشغل من أي تشجيع لذا تم إعفاء هذه المراكز من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات وكذا إدخال التراضي بالنسبة إلى التنازل عن أراضي أملاك الدولة للمقاولين أصحاب النشاطات الاقتصادية والتنازل حسب صيغة البيع بالايجار عن المحلات في إطار تشغيل الشباب.

ومن التدابير التشريعية المتخذة في إطار مشروع قانون المالية الجديد تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وكذا تنويع موارد تمويل النشاطات الاقتصادية والادخار.

وتهدف أهم التدابير المتخذة والمنصوص عليها في مشروع هذا القانون إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار من جهة والتكيف مع متطلبات الإندماج في الإقتصاد العالمي من ناحية أخرى خاصة وأن الجزائر خطت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتنتظر القيام بخطوة مماثلة بالانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أرقام ... و نتائج

أوضح مشروع قانون المالية الجديد أن الميزانية العامة للدولة سنة 2004 عرفت عجزا بلغ 260.7 مليار دينار، (أي بنسبة 4.3- بالمائة) مقارنة بالناتج الداخلي الخام، و في سنة 2005 بلغ هذا العجز 712. بالمائة. أما في سنة 2006 فسيصل إلى نسبة 16.8 بالمائة أي تراجع بسيط وصل إلى 4.1 بالمائة مقارنة بالعجز المعلن عنه في قانون المالية التكميلي لسنة 2005 وترجع أسباب ذلك إلى زيادة نفقات التجهيز 14.3 بالمائة مقارنة بسنة 2005 مقابل زيادة إيرادات الميزانية بنسبة 2.3 بالمائة فقط هذا و تصل إيرادات ميزانية 2006 إلى 1667.9 ملايير دينار مميزة زيادة قدرها 38.1 مليار دينار مقارنة بسنة 2005، أي بزيادة 2.3 بالمائة.

و تتكون هذه الإيرادات في الواقع من الجباية البترولية التي ستعرف زيادة بنسبة 1.9 بالمائة أي 916 مليار دينار في سنة 2006 و ذلك بإعتماد 19 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي للبرميل الواحد من النفط الخام إضافة إلى الضريبة على الأعمال التي ستعرف هي الأخرى زيادة بنسبة 8.8 بالمائة والضريبة على المداخيل بزيادة بنسبة 8 بالمائة.

من الأولويات تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تنويع موارد تمويل النشاطات الاقتصادية والادخار

أما الرسوم الجمركية فعلى العكس من ذلك ستسجل انخفاضا يصل إلى 9.8 بالمائة بسبب تطبيق إتفاق الشراكة وإلغاء الرسم الإضافي المؤقت وتصل نفقات ميزانية الدولة لسنة 2006 إلى 2631.4 ملايير دينار، منها 1348 مليار دينار لميزانية التجهيز وهكذا عرفت نفقات الميزانية عموما زيادة بلغت 14.3 بالمائة وذلك بسبب ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 2.2 بالمائة ونفقات التجهيز بنسبة 28.7 بالمائة.

وعليه، فإن الميزانية تعرف عجزا يصل إلى 963.5 ملايير دينار أي 16.8 بالمائة وهذا بسبب زيادة نفقات التجهيز الخاصة بالمشاريع المدرجة في البرنامج التكميلي لدعم النمو.

عوامل ... ومؤشرات

من الواضح أن قانون المالية لسنة 2006 اعتمد على التوازنات والمؤشرات الملاحظة سنة 2004 وكذا تلك المطبقة في قانون المالية التكميلي لـ 2005.

وهكذا فقد تمثلت التوازنات الاقتصادية والمالية لسنة 2004 في تحقيق نمو بلغ 5.2 بالمائة ناتج عن مساهمة مجمل القطاعات والخدمات والبناء والأشغال العمومية التي لعبت دورا هاما في هذا النمو إضافة إلى وجود رصيد إجمالي للخزينة في حالة عز مقدر بحوالي 7.7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

تهدف أهم التدابير المتخذة والمنصوص عليها في مشروع هذا القانون إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار من جهة والتكيف مع متطلبات الإندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى. خاصة وأن الجزائر خطت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتنتظر القيام بخطوة مماثلة بالانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة.

وتضخم بنسبة 3.6 بالمائة وزيادة واردات السلع بسبب مواد التجهيز وتثمين العملة الوطنية بنسبة 7.4 بالمائة بالمقارنة بالدولار الأمريكي إذا تم تحويل الدينار سنة 2004 بسعر 72.6 دينار للدولار الواحد مقابل 77.37 دينار سنة 2003.

كما تم خفض المديونية الخارجية إلى 22.4 مليار دولار، أما المؤشرات التي لوحظت في قانون المالية التكميلي لسنة 2005 فتتعلق أساسا بنمو اقتصادي بلغ 5.4 بالمائة، ورصيد إجمالي للخزينة في حالة عجز بنسبة 9 بالمائة وتضخم بنسبة 3.5 بالمائة وزيادة واردات البضائع بنسبة 7 بالمائة مقارنة بسنة 2004 بسبب تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في سبتمبر 2005 حيث ساهم في تنشيط حركة البضائع. وكذا يتبعه استقرار الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث بلغ سعر الصرف 73 دينارا للدولار الأمريكي الواحد.

والملاحظ أنه ما يميز قانون المالية 2006 هو الشروع في استثمارات كبيرة يتضمنها البرنامج التكميلي لدعم النمو وتنشيط حركة البضائع بسبب دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر الماضي.

رشيد لموازي

وزير العدل حافظ الأختام يعرض الأمر 05-06 المتعلق بمكافحة الظاهرة

قدم السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام مضمون الأمر رقم 05-06، والمتعلق بمكافحة التهريب ، أمام أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2005 وترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة

إجراءات أكثر ردعا

ممثل الحكومة شرح في معرض الأسباب أن هذا الأمر يأتي لوضع حد لأعمال التهريب التي أصبحت تشكل نوعا خطيرا من أنواع الإجرام تحترفه عصابات منظمة تستخدم أحدث أنواع التكنولوجيات من وسائل نقل واتصال وتزيد خطورتها في علاقتها مع الجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة إضافة إلى أن خطر السلع المهربة أصبح يهدد صحة المواطنين لأن أغلبية السلع عادة ما تكون فاسدة.

ومن خلال دراسة اللجنة لهذا الأمر والمقدمن 43 مادة تبين لها أن أحكامها تدور حول الأربعة محاور التالية :

أ- تدابير وإجراءات وقائية : من خلال وضع آليات تتمثل في القيام بعملية التوعية والتحسيس بخطورة عملية التهريب وإشراك المجتمع المدني من خلال تخصيص مكافأة للأشخاص الذين يقدمون يد المساعدة للسلطات في القبض على المهربين.

ب-إنشاء هيئات للتنسيق والتشاور وذلك باستحداث ديوان وطني لمكافحة التهريب يكلف بوضع مختلف آليات متابعة التهريب والوقاية منه.

ج-إستحداث أحكام جزائية ردعية ترمي في مجملها إلى مكافحة ظاهرة التهريب بكل أنواعه وأساليبه :

-إلغاء المواد 326 و327 و328 من قانون الجمارك وكذلك المادة 173 مكرر من قانون العقوبات واستبدالها بأحكام هذا القانون التي هي أكثر ردعا بحيث تصل العقوبة السالبة للحرية إلى خمس سنوات سجنا في الحالات العادية وإلى 10 سنوات في حالات التعدد أو في حالة استعمال المحازن أو وسائل نقل وإلى 20 سنة إذا ارتكبت جريمة التهريب مع حمل سلاح ناري وإلى السجن المؤبد في حالة تهريب الأسلحة أو عندما تكون أفعال التهريب تهدد الأمن والاقتصاد الوطني أو الصحة العمومية.

ضبط منظومة التعليم الخاص بالمراقبة الإدارية والبداغوجية

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص الأمر المحدد لقواعد التعليم في مؤسسات التعليم الخاصة خلال الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2005 ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بحضور السيد بوبكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية والسيد عبد العزيز زياري وزير العلاقات مع البرلمان.

لدى عرضه لأسباب إصدار الأمر رقم 05 - 07 والأهداف المتوخاة منه أوضح ممثل الحكومة أنه يهدف أساسا إلى تنظيم التعليم بهذه المؤسسات وإخضاع أي مشروع من هذا النوع إلى الحصول على تصريح مسبق من وزارة التربية الوطنية طبقا لدفاتر الشروط بحيث تلتزم المؤسسات التعليمية الخاصة بما يلي:

1 – إلقاء دروس كل المواد وفي كل الأطوار باللغة العربية مع تطبيق برنامج التعليم الذي وزعته الوزارة.

2 – مطابقة ظروف تمدرس تلاميذها مع تلك القائمة في مؤسسات التعليم العمومية والخضوع لمراقبة بيداغوجية وإدارية من قبل مفتشي الوزارة.

3 – تحضير التلاميذ للامتحانات الرسمية التي تنظمها وزارة التربية الوطنية.

4 –خضوع الهبات والتمويل الذي تتلقاه المدارس الخاصة إلى مراقبة وموافقة الوزارة الوصية.

5 – لا يمكن لمؤسسات التعليم الأجنبية أن تقبل تلاميذ من جنسية جزائرية إلا إذا قسمتهم تعليميا بتطابق مع البرامج التعليمية الرسمية الجزائرية.

6 – إن مخالفة أحكام هذا الأمر تؤدي إلى سحب رخصة الإنشاء والغلق الفوري للمؤسسات.

السيد الوزير أضاف بعد تقديم عرضه أن هذا الأمر ونصوصه التنظيمية ستساهم لا محالة في وضع الضوابط اللازمة التي تمكن المدرسة الجزائرية من القيام بوظيفتها سواء كانت خاصة أو عامة.

توحيد البرامج وصرامة مراقبتها ضمان لانسجام المنظومة التربوية

خلال اللقاء الذي جمعهم بالسيد وزير التربية طرح أعضاء مجلس الأمة جملة من الانشغالات تعلقت أساسا بكيفية تطبيق الأحكام الواردة في هذا النص.

أ- مصير التلاميذ الذين زاولوا دراستهم بالمدارس الخاصة والمدارس الأجنبية قبل دخول هذا الأمر حيز التنفيذ وكذا تلاميذ المدارس الخاصة التي تم غلقها بموجب هذا الأمر.

ب- هل يحدد دفتر الشروط مسألة تأطير المدارس الخاصة.

ج- ماهو شكل الاتفاق الثنائي المصادق عليه لإنشاء المدارس الخاصة الأجنبية.

د- مصير المدارس التي تعمل بشكل غير قانوني.

ه- الجهات المخولة قانونا لمراقبة التمويل والهبات الممنوحة للمدارس.

وإضافة إلى هاته الانشغالات قدم أعضاء مجلس الأمة جملة من الملاحظات المتعلقة بتصحيح بعض المفاهيم المعمول بها في قطاع التربية كمصطلح التربية التحضيرية بدل التعليم التحضيري.

الوصاية تتولى مراقبة مصادر التمويل

قبل أن يتكفل ممثل الحكومة بالرد على انشغالات أعضاء مجلس الأمة أكد مرة أخرى أن هذا الأمر سيساهم في وضع التدابير اللازمة لتمكين المدرسة الجزائرية العمومية والخاصة من القيام بدورها التربوي بالقضاء على الفوضى التي ميزت طريقة عمل وتسيير المؤسسات الخاصة طيلة عقد من الزمن.

فقد أصبح جليا اليوم أن تسليم رخصة إنشاء المدارس الخاصة أصبح مرهونا باحترام دفتر الشروط وأحكام هذا الأمر الذي سيطبق على الموجودة من المؤسسات أو تلك التي ستنشأ في المستقبل.وستتعرض المؤسسات التي تخالف هذا الأمر إلى الغلق الفوري وستتكفل الوزارة الوصية بإدماج التلاميذ الذين تمدرسوا فيها في مدارس أخرى خاصة أو عمومية.

أما فيما يتعلق بالجهات المخولة قانونا بمراقبة مصادر تمويل المدارس الخاصة والأجنبية وكذا محتوى برامجها فهي تتمثل في وزارة التربية الوطنية وهذا أوضح السيد الوزير أن عملية التفتيش التي سبق وأن انطلقت أظهرت وجود 45 مدرسة تعمل في إطار غير قانوني ولذلك ستتعرض للغلق فور صدور هذا الأمر.

أما المدارس الأجنبية فيجب عليها الالتزام بهذا الإطار القانوني ليكون بإمكانها استقبال الطلبة الجزائريين.

و من التوصيات :

ضرورة الإسراع في تطبيق أحكام هذا الأمر ميدانيا وذلك من أجل خلق انسجام وتماثل بين المدارس الخاصة والمدارس العمومية وهذا تفاديا لبعض الاختلالات والاختلافات الاجتماعية في وسط التربية والتعليم.

الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في المادة 7 من هذا الأمر والتي تحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها.

لجنة الشؤون القانونية أثناء مناقشة القانون

وقد خلصت اللجنة من خلال دراستها لنص هذا الأمر على أنه يعتبر لبنة جديدة تضيف لمنظومتنا التشريعية ويندرج في إطار وضع أدوات من شأنها التصدي للظاهرة والحد من جسامة الأضرار والخسائر التي ما فتئت تتكبدها الدولة والمجتمع كما سيعزز هذا الأمر التشريعات الوطنية ذات الصلة مثل قانون الجمارك قوانين مكافحة الرشوة والفساد والإجراءات الجزائية المنتظر عرضه على قانون مجلس الأمة.

- أما عقوبات الغرامة المالية فتقدر بخمس مرات قيمة البضاعة المصادرة في الحالات العادية و10 مرات قيمة البضاعة المصادرة في بقية الحالات المنصوص عليها في المواد 10 الفقرة 2 و3 و11 و12 و13 من هذا القانون

- استبعاد ظروف التخفيف بالنسبة للمحرضين على ارتكاب جرائم التهريب والموظفين ومستعملي العنف أو السلاح أثناء ارتكاب جرائم التهريب

- مضاعفة عقوبة الحبس والسجن والغرامة في حالة العود.

- متابعة وإدانة الشخص المعنوي لارتكابه أفعال تتعلق بالتهريب ومعاقبته بغرامة قيمتها ثلاثة أضعاف الحد الأقصى للغرامة المقررة للأشخاص الطبيعيين وإذا كانت الأفعال معاقب عليها بالسجن المؤبد فإن الغرامة المقررة للشخص المعنوي تتراوح ما بين 50.000.00 و250.000.000 دج

-استحداث عقوبات تكميلية ملزمة في حالة الإدانة بإحدى جرائم التهريب وتتمثل في: تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، المنع من مزاولة المهنة أو النشاط، إغلاق المؤسسة نهائيا أو مؤقتا، الإقصاء من الصفقات العمومية، سحب وترقيف رخصة السياقة أو إلغائها مع المنع من استصدار رخصة جديدة، سحب جواز السفر.

قواعد إجرائية خاصة في المجال الجمركي

- الإعفاء من المتابعة في حالة إعلام السلطات العمومية عن جرائم التهريب قبل ارتكابها.

- تخفيض العقوبة للمرتكب أو المشارك في الجريمة إذا ساعد السلطات المختصة بعد تحريك الدعوى العمومية

- تجريم عدم الإبلاغ عن أفعال التهريب، ومضاعفة العقوبة إذا كانت الوظيفة أو المهنة سببا في معرفة هذه الأفعال وعدم التبليغ عنها.

- تجريم محاولة التهريب والمعاقبة عليها بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة.

- قواعد إجرائية خاصة ومستحدثة في المجال الجمركي

- إدخال مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالتهريب

-الغاء أية مصالحة مع إدارة الجمارك في مجال مخالفات التشريع الجمركي المعمول بها بموجب أحكام المادة 265 من قانون الجمارك مهما كان نوع البضائع، سواء كانت محظورة أو محظورا حظرا مطلقا أو غير محظورة.

-عدم جواز التصرف بالبيع في البضائع محل التهريب والتي تمت مصادرتها.

-إمكانية اللجوء إلى تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بالجريمة المنظمة والمنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وذلك فيما يتعلق بتوسيع مجال الاختصاص المحلي.

-اللجوء إلى أساليب تحري خاصة من أجل معاينة جرائم التهريب وفقا لقانون الإجراءات الجزائية.

من خلال دراستها لمضمون الأمر رقم 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب أبدت اللجنة المختصة بعض الملاحظات والاستفسارات التي نقلتها إلى السيد الطيب بلعيز وقد أوضح السيد الوزير في رده على تساؤلات أعضاء اللجنة بأنه سيتم توفير كافة الظروف البشرية والمادية اللازمة للتطبيق الأمثل لهذا القانون مؤكدا على ضرورة مشاركة المجتمع المدني قصد التصدي لهاته الجريمة التي أصبحت تهدد الأمن والنظام الاقتصادي للبلاد.

وفيما يتعلق بالتحفيزات التي تعرضها الدولة والحماية التي توفرها للأشخاص الذين يدلون بمعلومات حول جرائم التهريب أوضح ممثل الحكومة أن قانون العقوبات تضمن كيفية الحماية.

وفيما يتعلق بالتساؤل الوارد بشأن نوعية الأسلحة الموجهة لنهمة التهريب أجاب السيد ممثل الحكومة أنها تلك التي تهدد أمن واستقرار البلاد والمواطن لذا وضعت عقوبة السجن المؤبد نظرا لخطورتها.

أما فيما يخص التحرض المذكور في المادة 22 هو كل من ساهم مساهمة مباشرة في التخطيط أو التحريض على ارتكاب الجريمة. بالنسبة للفقرة الأمنية، أشار السيد وزير العدل حافظ الأختام أنها تدبير جديد أصبحت تتميز به التشريعات الدولية الحديثة وسيؤخذ بهذا التدبير في مشاريع النصوص القانونية التي ستعرض على البرلمان لاحقا.

رئيس المجلس يترأس أشغال الدورة :

«السلام ركيزة التنمية البشرية»

ترأس السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، الوفد البرلماني الذي شارك في أشغال المؤتمر 28 للاتحاد البرلماني الإفريقي و الدورة 47 للجنة التنفيذية، التي جرت وقائعها بالعاصمة الكنغولية برازافيل خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 نوفمبر 2005.

عقدت الدورة الـ47 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي في قصر البرلمان الكونغولي يومي 26 و 27 نوفمبر 2005 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة و رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي وبحضور كل من السادة جون بيير تيمستير لتشيكايا، رئيس المجلس الوطني الكونغولي وايمزر بجياما سيكي، رئيس برلمان غانا ونائب اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى المقرر العام للجنة التنفيذية السيد بيير أنجولو والأمين العام للإتحاد البرلماني الإفريقي السيد عبد القدير عبد الله .

وشارك في أعمال هذه الدورة مندوبو البرلمانات الآتية:

أنجولا، بنين، بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا الإستوائية، كينيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، أوغندا، السنغال، السودان، تشاد، و طوغو

وخصصت لدراسة ومناقشة المواضيع التالية:

1- طلب العضوية وإعادة العضوية.
2- دراسة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر.
3- دراسة وإقرار برنامج العمل السنوي
4- دراسة وإقرار مشروع موازنة عام 2006.
5- دراسة وإقرار مشروع جدول أعمال المؤتمر الثامن والعشرين (28).
6- تعديلات النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد.
7- مشروع جدول أعمال الدورة 48 للجنة التنفيذية
8- تاريخ ومكان انعقاد الدورة 48 للجنة التنفيذية

رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية ألقى كلمة في الجلسة الإفتتاحية للجنة التنفيذية تحدث فيها على الخصوص عن جدول أعمال الدورة و الإرتباط الوثيق بين مواضيعها مشيرا إلى أنه " ليست هناك تنمية بشرية بدون سلام، في حين أن الديمقراطية هي أحد عوامل السلم و التنمية البشرية على حد سواء".

رئيس اللجنة التنفيذية ذكر بأن التأخر الذي تعاني منه إفريقيا على صعيد التنمية البشرية يرجع بشكل جزئي إلى عوامل تاريخية والنزاعات التي أدمت قارتنا لم تفض فحسب إلى عرقلة جهودنا التي تهدف إلى تجاوز هذا التأخر، بل زادت من حدته في بعض الأحيان.

إنشاء لجنة للنساء البرلمانيات

اختتمت اللجنة أشغالها بالمصادقة على المواضيع المدرجة في جدول أعمالها والتي أهم ما ميزها، إنشاء لجنة للنساء البرلمانيات في صفوف الاتحاد بعد تعديل قانونه الأساسي ونظامه الداخلي (اللجنة تهدف إلى تحقيق زيادة مشاركة النساء البرلمانيات في دورات الاتحاد من أجل العمل على ترقية المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وإتاحة الاتصالات و المساواة بين النساء البرلمانيات حول كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك)، والمصادقة على مشروع الموازنة وبرنامج العمل السنوي لسنة 2006.

النيباد هدف إستراتيجي

أدلى السيد رئيس اللجنة التنفيذية، بتصريح للتلفزيون الكونغولي أوضح فيه أن النتائج التي حققها الاتحاد منذ مؤتمر الجزائر، منها الدور الذي لعبه الاتحاد البرلماني الإفريقي في ترجيح كفة المرشح الإيطالي، لتولي منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وفوز إفريقيا بمنصب نائب رئيس في هذا الاتحاد. كما أشار إلى أن التحديات التي تنتظر البرلمانيين الأفارقة المساهمة في تحقيق مبادرة النيباد، وتحقيق الوثبة التنموية، والقفزة الاقتصادية التي تنتظرها الشعوب الإفريقية للخروج من التخلف والواقع المزري الذي تعيش فيه.

كما عبر عن آفاق العمل السنوي للاتحاد البرلماني الإفريقي، وعلاقات الاتحاد بغيره من الاتحادات والمنظمات الجهوية والدولية.

و قد ضم الوفد

أعضاء من مجلس الأمة

عبد الله بوحجام، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لمجلس الأمة

محمد حريزي، المراقب البرلماني لمجلس الأمة

زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة

وأعضاء من المجلس الشعبي الوطني

شكيب جوهري، عضو اللجنة التنفيذية، مراقب الصايفي بالاتحاد البرلماني الإفريقي

عبد القادر بوثمرة، عضو المجلس الشعبي الوطني

يوسف بن عيشة، عضو المجلس الشعبي الوطني

المؤتمر يبحث

دور البرلمانات في تحقيق التنمية البشرية في إفريقيا

كما ترأس السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي أشغال المؤتمر الـ28 للإتحاد البرلماني الإفريقي الذي جرى يومي 29 و30 نوفمبر2005، وخصص لدراسة ومناقشة المواضيع التالية:

1- انتخاب رئيس المؤتمر.
2- طلبات العضوية وإعادة العضوية.
3- تقرير الأمين العام.
4- الوضع المالي للاتحاد.
5- تحقيق التنمية الإنسانية دور البرلمانات الإفريقية.
6- تعزيز الديمقراطية من أجل الحفاظ على السلم في إفريقيا.
7- تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر التاسع والعشرين.

وقد ألقى في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمة تطرق فيها إلى أهمية المؤتمر والمواضيع التي سيعالجها، فعن موضوع " تعزيز الديمقراطية من أجل حفظ السلام في إفريقيا " أكد السيد عبد القادر بن صالح أن اعتماد الحكم الرشيد وتكريس سيادة القانون ورعاية المصالح العامة وإشراك سائر المواطنين وعلى الأخص النساء والشباب، في مراحل اتخاذ القرار، و محاربة الفساد واعتماد آليات المساءلة والشفافية، وتكريس قيم النزاهة والمسؤولية والأمانة في المجتمع هي العناصر الأساسية لتعزيز الديمقراطية.

أما عن موضوع "دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق التنمية البشرية في إفريقيا "، فأكد رئيس اللجنة التنفيذية أنه يكتسي أهمية قصوى بالنظر لمتطلبات القارة الإفريقية في التنمية، خاصة وأن موضوع التنمية الإنسانية يظل تحديا ماثلا بالنظر إلى المستوى المريع لافتقار بعض البلدان الإفريقية للكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بأعباء التنمية.

ولأن دور المرأة في كل المجتمعات قد تعاظم تعاظما متزايدا واعترافا بالدور الهام الذي تؤديه المرأة البرلمانية خاصة، دعا السيد عبد القادر بن صالح المشاركين إلى الموافقة على استحداث لجنة خاصة للنساء البرلمانيات.

من أولويات إفريقيا: محاربة ثالوث التخلف.. وبسط الديمقراطية

كلمة رئيس اللجنة التنفيذية في المؤتمر

منذ عامين، عندما اتخذ القرار بعقد إجتماعاتنا في عاصمة جمهورية الكونغو، كان سروري كبيرا للحضور إلى برازافيل الخضراء، حيث عاش تاريخ شعوب ما وراء البحار تحولا ربما مثل ثورة بفضل مؤتمر برازافيل (1944) الذي سمح بتمثيل شعوب ما وراء البحار في البرلمان و إنشاء المجالس المحلية، إن الكفاح الذي قام به الممثلون الأفارقة سواء على مستوى البرلمانات أو تلك المجمعيات المحلية كان من الحكمة و الشدة معا أدى إلى تفهقر المستعمر.

اسمحوا لي أولا، باسمكم جميعا أن أعبر عن خالص شكري، وامتناني العميق إلى فخامة السيد دني ساسو إنجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، الذي يشرف مؤتمرنا اليوم بحضوره للمشاركة في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الثامن والعشرين للإتحاد البرلماني الإفريقي.

فخامة الرئيس، إن تشريفكم مؤتمرنا بحضوركم اليوم لجلسته الإفتتاحية يمثل دعما كبيرا لمنظمتنا في سعيها على نهج تحقيق غاياتها النبيلة من جهة أخرى أسمح لنفسي لتذكير السادة الحضور بأن فخامتكم قد سبق لكم أن شرفتم من قبل الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الحادي عشر للإتحاد البرلماني الإفريقي، والذي عقد في هذه العاصمة الجميلة برازافيل في يوم 28 أفريل 1988، إن ذلك كله لهو إمتياز وتشريف لنا جميعا نفخر به.

التنمية تتحقق في ظل مجتمعات تحترم الحريات وقيم الديمقراطية

مرة أخرى، باسم جميع زملائي الرؤساء وأعضاء البرلمانات الإفريقية، و باسم البرلمانات والشعوب التي تمثلها و باسم كل الوفود المشاركة في هذا المؤتمر، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة الطيبة لأعبر عن شكري الخالص إلى مضيفنا، معالي السيد جان بيير تستور تشيكا Jean Pierre Thystere Tchicaya، رئيس المجلس الوطني في جمهورية الكونغو، وأن نوجه شكرنا كذلك إلى سعادة السيد أمبرواز نوسارالي Ambroise Noumazalay، رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو، ولسائر السلطات في هذا البلد برلمانا وحكومة، ولشعب جمهورية الكونغو على حسن استقبالهم لنا وحفاوتهم بأشقائهم القادمين من كافة أنحاء القارة الإفريقية ومن خارجها، في استقبال أخوي حار، وعلى كل الجهود التي بذلت وكل التسهيلات التي قدمت من أجل أن تنعقد إجتماعاتنا في أحسن الظروف.

إن اجتماعاتنا التي تأتي في أعقاب المؤتمر السابع والعشرين الذي عقد بالجزائر وفي أعقاب الدورة السادسة والأربعين للجنة التنفيذية التي عقدت في لواندا، تشكل خطوة جديدة في تاريخ الاتحاد البرلماني الإفريقي، الذي يظل منذ تأسيسه في عام 1976، إطارا متميزا للتشاور بين البرلمانات الإفريقية من أجل ترقية السلام والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة في إفريقيا وذلك من خلال تعزيز الاتصالات بين البرلمانات الإفريقية، وتشجيع روح الحوار فيما بين البرلمانيين الأفارقة وكذلك بينهم و بين برلمانيي العالم، وفي سبيل إعلاء قيم التضامن والحرية والعدالة والسلم والتعاون.

إن القارة الإفريقية تقع اليوم فريسة للفقر والجهل والأمية والمرض، الأمر الذي كرس تخلف القارة وعطل التنمية في أرجائها، وعلى الرغم من أن المستعمر قد سعى لإفقار القارة الإفريقية بنهب ثرواتها، إلا أنها مازالت قارة غنية بمواردها التي لم يتم استغلالها بعد. إن التحدي هي خطة لرؤية مشتركة للقضاء على كل أدواء إفريقيا، تهدف إلى وضع الدول الإفريقية على طريق التنمية المستدامة، و بناء على تلك الخطة فإن التحدي الكبير الذي يواجه البرلمانات الافريقية هو العمل على محاربة الفقر والمرض والأمية وبذل الجهد من أجل تحقيق السلام والأمن، وبسط الديمقراطية

والحكم الرشيد، وذلك عن طريق الإسهام الإيجابي في التنفيذ الفعلي للنيباد من أجل تحقيق نهضة إفريقيا.

إن البرلمانات هي أكثر المؤسسات المعنية بهذا العمل الكبير، فالبرلمانيون هم ممثلو الشعوب الذين عهدت إليهم شعوبهم العمل لتحقيق طموحاتها في الحياة الحرة الكريمة، وبذلك يقع على عاتقهم تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة الأخرى. إن البرلمانيين وهم المعهود إليهم بإصدار التشريعات الوطنية، وممارسة الرقابة الجيدة للأجهزة التنفيذية، والعمل بجد وانسجام مع الناشطين في المجتمع المدني، يؤهلهم ذلك كله لوضع أسس السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد، واتخاذ التدابير الهادفة إلى القضاء على الظلم الاجتماعي وتقليص الفقر وترقية التنمية المستدامة والعادلة لجميع المواطنين.

في جدول أعمال المؤتمر الثامن والعشرين للاتحاد البرلماني الإفريقي سنعالج موضوعات في صميم إنشغالاتنا سوف نتداول حول موضوع " تعزيز الديمقراطية من أجل حفظ السلام في إفريقيا".

وفي إطار البحث في هذا الموضوع، ينبغي القول بأن العناصر الأساسية لتعزيز الديمقراطية في أوطاننا، تكمن في اعتماد الحكم الرشيد وتكريس سيادة القانون ورعاية المصالح العامة و إشراك سائر المواطنين وعلى الأخص النساء والشباب في مراحل اتخاذ، ومحاربة الفساد واعتماد آليات المساءلة والشفافية، وتكريس قيم النزاهة والمسؤولية والأمانة في المجتمع منهاجا أساسيا للحكم من أجل إقامة دولة المؤسسات. وبمثلما يظل السلام والاستقرار شرطين أساسيين من أجل تحقيق ذلك كله، فإنهما يظلان هدفين وغايتين يرجى تحقيقهما لذاتهما أيضا، ولهذا يصبح تعزيز الديمقراطية وحفظ السلام وجهان لعملة واحدة.

أما الموضوع الثاني المطروح في هذا المؤتمر، فهو "دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق التنمية الإنسانية في إفريقيا"

إن تحقيق التنمية الإنسانية يكتسي أهمية قصوى بالنظر لمتطلبات القارة الإفريقية في التنمية، ونظل في هذا المؤتمر منشغلين بموضوع التنمية الإنسانية الذي يظل تحديا ماثلا بالنظر إلى المستوى المريع لافتقار بعض البلدان الإفريقية للكوادر البشرية المؤهلة للنهوض بأعباء التنمية.

إن التنمية الإنسانية تتطلب وضع إستراتيجيات للتنمية، تنسق جهود الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة التي ينبغي أن تتحقق في ظل مجتمعات تحترم الحريات العامة و الخاصة وقيم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان.

النيجر تهدف إلى وضع إفريقيا على طريق التنمية المستدامة

إن القارة الإفريقية لا تعيش منكفئة على نفسها معزولة عن محيطها الخارجي، فالتفاعل مع المجموعة الدولية أمر لازم وحتمي، وعليه فإن مضاعفة الجهود في المنتديات الدولية تغدو أمرا بالغ الأهمية. فنحن نحتاج اليوم إلى إسماع العالم صوت إفريقيا في هذا الصدد، فإننا نتعهد بالاستمرار ببذل قصارى جهدنا في العمل كبرلمانيين في إطار الاتحاد البرلماني الدولي لكي تظل المجموعة الإفريقية مجموعة منظمة ومسموعة الكلمة ومؤثرة في إطار هذه المنظمة البرلمانية الدولية الهامة.

لقد تعاظم دور المرأة في كل المجتمعات تعاظما متزايدا فقد ارتفعت نسبة اللاتي تلقين تعليما عاليا، وتضاءل الفارق التعليمي والثقافي بين المرأة و الرجل، وبرغم ذلك يبقى دور المرأة ومشاركتها ضعيفا نسبيا في هيئات اتخاذ القرارات، على الرغم من أن حقوق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية قد كفلتها النصوص القانونية والمواثيق.

واعترافا منا بالدور الهام الذي تؤديه المرأة البرلمانية، فإننا ندعو مؤتمرنا للموافقة على التعديلات في أنظمة الاتحاد البرلماني الإفريقي، وذلك من أجل استحداث لجنة خاصة للنساء البرلمانيات، معبراً عن قناعتي الكاملة بأن مشاركتهن وعملهن الدؤوب والمثابر سوف يثري سائر أعمالنا المستقبلية إن شاء الله.

وقبل أن أختتم كلمتي، إسمحوا لي فخامة الرئيس دني ساسو أنجيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بأن أكرر بالغ امتناني للتشريف الذي منحتمونا إياه بمشاركتكم لنا في افتتاح هذا المؤتمر متمنيا التوفيق والسداد لأعمال مؤتمرنا. »

وقائع المؤتمر

- تميزت أشغال المؤتمر بعرض السيد عبد القادر بن صالح لتقريره عن الأنشطة التي قام بها منذ انتخابه رئيسا للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الافريقي في مؤتمر الـ27 المنعقد بالجزائر من 27 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2004. حيث لقي التقرير موافقة و مصادقة المشاركين بالاجماع.
- في حين عرف تقرير الأمين العام حول ما تم إنجازه خلال سنة كاملة، مناقشات أكدت في مجملها ضرورة تفعيل دور الاتحاد بتطبيق القرارات و اللوائح التي يصدرها.
- أما بشأن النقطة السادسة من جدول الأعمال المتضمنة تحقيق التنمية البشرية في افريقيا ودور البرلمانات الافريقية فقد شكلت لجنة لاعداد لائحة تبرز الآليات والميكانيزمات التي على البرلمانيين الافارقة أخذها بعين الاعتبار تحقيقا للتنمية البشرية خاصة في إطار برنامج النيباد وقد ترأس هذه اللجنة السيد جوهري شكيب عن البرلمان الجزائري و عضوان اخران هما السيدان : حريزي محمد وبوثمرة عبد القادر.
- وحول النقطة السابعة من جدول الأعمال المتعلقة بتطوير الديمقراطية بهدف الحفاظ على السلم في إفريقيا، شكلت لجنة لاعداد مشروع اللائحة، و قد شاركت الجزائر في هذه اللجنة بعضوين هما السيدة زهية بن عروس و السيد عبد الله بوسنان حيث قدم كل منهما مداخلة خلال أشغال اللجنة.

المصادقة على توصيات اللجنتين

صادق المشاركون على جدول الأعمال وتوصيات وقرارات اللجنتين، والموافقة على ملف الترشيح البوركينابي لتنظيم المؤتمر الـ29 في ماي 2006 والذي يتزامن مع الدورة الـ49 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي والذي سوف تفتتح الدورة الـ48 حضور أعماله.

صورة جماعية

اجتماع لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي

الرؤية النقدية مطلب لترقية هياكل الإتحاد

اجتمعت بالجزائر خلال يومي 03 و 04 ديسمبر 2005 لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي وقد أشرف على مراسيم الافتتاح السيد ابراهيم بولحية رئيس الشعبة الجزائرية في مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بحضور سفراء دول الاتحاد والسيد السعيد مقدم الأمين العام لمجلس الشورى.

وبعد أن رحب السيد إبراهيم بولحية في كلمة الافتتاح بأعضاء اللجنة أعرب عن ارتياحه لانتظام جلسات لجان مجلس الشورى، هذه المؤسسة التي تميزت بالاستمرارية والثبات في عملها المغاربي، حاثا أعضاء اللجنة على بذل المزيد من الجهود قصد تجسيد أهداف الاتحاد.

تناول السيد رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية والتخطيط والأمن الغذائي السيد محمد بشير بريجرة الكلمة الذي نوه بدوره بالإرادة الصادقة التي يتمتع بها أعضاؤها، مبينا أهمية هذه اللجنة التي تعنى بمجال حيوي يعتبر الأساس في بناء التكتلات الإقليمية، مذكرا بأن البناء المغاربي القائم على المصالح المشتركة والمستجيب لتطلعات الشعب المغاربي هو الهدف المنشود، متمنيا في الأخير لأعضاء اللجنة المقام الطيب ولأشغالهم النجاح.

ثم قدم الأمين العام لمجلس الشورى السيد السعيد مقدم عرضا حول نشاط المجلس واجتماعات اللجان في مختلف أقطار الاتحاد، وذلك منذ الدورة السادسة المنعقدة في تونس خلال شهر جوان، كما أبرز الاستعدادات الجارية لاجتماع مكتب المجلس خلال شهر ديسمبر في الرباط، تحضيرا للدورة السابعة للمجلس في الجزائر.

مباشرة بعد مراسيم الافتتاح شرعت اللجنة في دراسة مشروع جدول الأعمال المقترح، وبعد المصادقة عليه شرعت في دراسة المواضيع المسجلة.

وبعد أن عبرت عن ارتياحها لتواصل أعمال مجلس الشورى وانتظام أعماله، سجلت اللجنة ما يلي:

– لاحظ أعضاء اللجنة البطء في وتيرة العمل الاتحادي في مجال تعزيز التنمية الشاملة، بما لا يسمح بتحقيق التكامل والاندماج المنشودين

– التقدم غير الكافي في مجال التبادلات التجارية بين أقطار الاتحاد، بما لا يخدم تحسين ظروف معيشة الشعوب المغاربية ورفاهيتها، ولا يعزز مرافقها تجاه التهديدات المتداعية التي أفرزتها الآثار المترتبة عن التجارة الدولية غير المتوازنة وغير العادلة

واقتناعا منها بأن التنمية الشاملة لشعوب المنطقة مرهونة بتعزيز سبل التعاون وجسور التكامل، في إطار إقرار استراتيجية للتنمية واضحة المعالم والأهداف، فإن اللجنة إذ تؤكد توصياتها ومقترحاتها المثبتة من قبل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في مختلف اجتماعاتها ودورات مجلسها، وتلتمس تفعيلها، فإنها تتقدم في اجتماعها بالجزائر بالمقترحات والتوصيات التالية:

التنمية . .مرهونة بسياسة تكامل حقيقية

- تؤكد اللجنة على التوصيات التي رفعت سابقا أمام مكتب مجلس الشورى.
- ضرورة العمل على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للتكامل والاندماج المغاربي، من أجل تمكين منطقتنا من تسخير ما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة في خدمة التنمية المستدامة.
- تؤكد اللجنة على اهمية إعلان الألفية للتنمية الذي اقرته الأمم المتحدة بتاريخ 08 سبتمبر 2000 ، وبرنامج النيباد اللذين يمثلان مبادرتين لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية.
- اقتناعا منها بنجاعة إسهام ودور البرلمانيين المغاربيين في اقطارنا في مجال توفير وترقية أسباب التنمية والديمقراطية والحكم الرشيد والسلم والأمن في إطار المشاركة والشراكة، كمدخل أساسي لتشجيع الاستثمارات المغاربية، والقضاء على أسباب التخلف والتأخر الاقتصادي والاجتماعي، فان اللجنة:

- تناشد الحكومات المغاربية العمل، في أقرب وقت ممكن، في إطار آليات الاتحاد، من وزراء أولين والوزراء المكلفين بالاقتصاد والتجارة والمالية، على إقرار سياسات تنموية مغاربية تستند إلى استراتيجيات تعطي مكانة معتبرة للإنتاجية والخدماتية والأمن الغذائي، والصحة والتعليم والبحث العلمي والبيئة، كعوامل من شأنها توفير البيئة المناسبة لممارسة النشاطات، والعمل على جلب الاستثمارات الخاصة، ولاسيما المغاربية المباشرة منها دون قيود أو حواجز جمركية مصرفية أو مالية.
- تحث البرلمانات المغاربية والمجالس المماثلة في أقطار الاتحاد وحكوماتها على ضبط انظمة جديدة مرنة تضمن تنمية التبادلات التجارية البينية، ولاسيما تعزيز القدرات المؤسساتية في مختلف المجالات للرفع من نسب النمو الوطنية والمغاربية، بتحسين مستوى التغذية، وتوفير الأدوية إنتاجا وتوزيعا وكلفة، وتشجيع الصادرات بين أقطار الاتحاد.
- وضع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح قائم على قواعد المشاركة والشراكة العادلة والمتوازنة، وفي هذا السياق، ترى اللجنة ضرورة تكفل السلطات العمومية في أقطار الاتحاد بوضع منظومة اتحادية جديدة، تجسد مشروع إنشاء سوق مغاربية اقتصادية تعود بالخير والرفاهية على شعوب منطقتنا.
- إنشاء هيئة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين في أقطار المغرب العربي، تتولى وضع استراتيجية مغاربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي.
- توصي اللجنة بضرورة العمل على رفع مستوى التبادلات التجارية بين أقطار الاتحاد، وإعطاء الأفضلية لها.
- تقترح اللجنة تنظيم ندوة للمتعاملين الاقتصاديين المغاربيين على هامش الدورة السابعة في الجزائر.

السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة استقبل يوم السبت 03 ديسمبر 2005، أعضاء لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي بمجلس الشورى المغاربي .
وقد تم التطرق خلال هذا اللقاء إلى آليات العمل المغاربي المشترك التي يجسد مجلس الشورى أحد أبعادها و ذلك من خلال النظام اجتماعاته والنشاطات التي تؤديها اللجان ومنها لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي حيث تتطابق ضمنها وجهات النظر في ضرورة التكامل الإقتصادي .

الاجتماع الثاني لرابطة مجالس الشورى والشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

تعديل النظام الداخلي

شارك السيدان عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ومحمد أمير عضو مجلس الأمة في أشغال "الاجتماع الثاني لرابطة مجالس الشوري والشيوخ والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي" المنعقد بالعاصمة اليمنية (صنعاء) خلال الفترة الممتدة من 09 إلى 10 نوفمبر 2005.

المشاركون ناقشوا عدة نقاط منها على الخصوص

- تحديد تاريخ ومكان عقد المؤتمر الثالث للرابطة
- إقرار التعديلات على النظام الداخلي والقانون الأساسي
- مناقشة مشروع السراديا و القرارها

المنتدى العالمي الخامس للبرلمانيين من أجل السكن

من أجل تسيير نوعي لسياسات السكن

شارك وفد عن المجلس برئاسة السيد حاج عابد سليمان، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية وعضوية السيد زغدار محمد، نائب رئيس اللجنة والسيد بن سلامة محمد، مقرر اللجنة في "المنتدى العالمي الخامس للبرلمانيين من أجل السكن" والمنعقد بالرباط خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 نوفمبر 2005.

المشاركين أكدوا على ضرورة تجسيد التوصيات التي انبثقت في المنتديات الأربعة الأولى في إطار نشاط عالمي يمكن من وضع الأطر القانونية والإجراءات القضائية التي تسمح بالتسيير النوعي لسياسات وبرامج السكن.

للتذكير فإن نتائج وتوصيات المنتدى سوف تعرض في القمة العالمية للسكن المقرر عقدها سنة 2006 بإسطنبول.

الدورة 51 للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

البرلمان الجزائري يحوز صفة الشريك

شارك وفد برلماني جزائري (من الغرفتين) برئاسة السيد عبد الحميد لطرش، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، وعضوية كل من السيدين مصطفى بتوتي، ومصطفى حمياري في أشغال " الدورة 51 للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي" المنعقدة بكوبنهاغن (الدانمارك)، خلال الفترة ما بين 11 و15 نوفمبر 2005.

للتذكير، فإن البرلمان الجزائري يحوز على صفة العضو المتوسطي الشريك منذ الدورة 50 المنعقدة بلوبيانا السلوفينية، وهي الصفة التي تسمح للوفد البرلماني الجزائري بالمشاركة في النقاش أثناء اجتماعات الجمعية العامة ولجانها الخمسة

مؤتمر برلماني جهوي لأعضاء البرلمانات والأطر الإدارية القنابية

اختلاف في المهام .. و تكامل في الهدف

شارك السادة أعضاء مجلس الأمة عمر محداد، مرين عمر سعيد، بوخلخل محمد في "المؤتمر البرلماني الجهوي الخاص بأعضاء البرلمانات والأطر البرلمانية الإدارية العاملة في الحقل البرلماني التشريعي" والتي جرت بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة ما بين 14 و 17 نوفمبر 2005.

أهم المحاور التي ناقشها المشاركون هي

- مدخل إلى أعمال المؤتمر
- مدخل إلى كيفية التشريع بالولايات المتحدة الأمريكية
- إستعمال البحث التشريعي والتحليل
- دور و وظيفة المساعدين التشريعيين في الولايات المتحدة الأمريكية
- العمل مع المساعدين التشريعيين
- العمل مع المصادر الخارجية
- خصوصية العلاقة فيما بين المشرعين والمساعدين التشريعيين

المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب حول القانون الدولي الانساني

إنشاء لجان برلمانية متخصصة

شارك وفد من مجلس الأمة برئاسة السيد محمد بودبار رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، وعضوية أعضاء مجلس الأمة محمد فريد هيان، لحضر مسعود صيار في "المؤتمر الأول للبرلمانيين العرب حول القانون الإنساني" المنعقد بالعاصمة السورية دمشق خلال الفترة الممتدة من 20 - 22 نوفمبر 2005.

وقد ناقش المشاركون ستة مواضيع أساسية و هي

- ماهية القانون الدولي الانساني وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الأشخاص والأماكن التي يحميها القانون الدولي الانساني.
- آليات احترام القانون الدولي الانساني.
- الآليات القضائية الوطنية والدولية لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني.
- دور البرلمانيين في سن التشريعات التي تكفل احترام القانون الدولي الانساني.
- دور البرلمانيين في كفالة احترام احكام القانون الدولي الانساني.
- الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي.
- إنشاء لجان برلمانية للقانون الدولي الانساني.

الدورة الاستثنائية للجمعية البرلمانية الأورو - متوسطية (APEM)

التوصيات تحال إلى قمة الرؤساء بـ " برشلونة"

تابع السيد عيسى بورقية، مسؤول خلية العلاقات الخارجية بمجلس الأمة أشغال الدورة الاستثنائية للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية التي عقدت بالعاصمة المغربية الرباط، يومي 20 - 21 نوفمبر 2005.

الجمعية وضعت في ختام دورتها إلى جملة من التوصيات والقرارات منها

- دعم الإصلاحات الجارية وإلغاء الحواجز التي تحول دون إنشاء منطقة للتبادل الحر
- تعزيز التعاون في مجال الهجرة من خلال سياسات للاندماج
- تعزيز ثقافة التسامح من خلال دعم البرامج التربوية وعزل سلوكات التعصب ونبذ التحريض ضد العنف.
- تعزيز دور المجتمع في مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الأمني والقضائي الأورومتوسطي
- تدعيم حقوق المرأة بشكل قوي وتسهيل مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والعمل على ضمان المساواة بين الجنسين
- تعزيز الديمقراطية البرلمانية واحترام القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير وباقي الالتزامات المتضمنة في القانون الدولي. لاسيما تلك المتضمنة في المعاهدات الاقليمية والدولية التي وقع عليها كل الشركاء الأورو-متوسطيين

وقد قدمت هذه التوصيات إلى قمة الرؤساء والحكومات ودول جنوب المتوسط لدراستها في قمة برشلونة وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لانطلاق الشراكة الأورو-متوسطية (أو ما يسمى بمسار برشلونة لسنة 1995). وحددت نهاية مارس 2006 موعدا لانعقاد الدورة الثانية للجمعية ببروكسيل

* متابعة لقمة برشلونة ص46

المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات الأورو - متوسطية

حوار الحضارات في " المجتمع" الأورومتوسطي

شارك السيد جرد دويحة مدني، نائب رئيس مجلس الأمة والدكتور حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة في "المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات الأورو-متوسطية" المنعقد ببرشلونة (إسبانيا) خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 26 نوفمبر 2005

المشاركون ناقشوا

- حصيلة التعاون السياسي والاقتصادي على المستوى الأورو - متوسطي.
- الاستقرار في المنطقة الأورو-متوسطية.
- الحوار بين الحضارات والثقافات في المجتمع الأورو-متوسطي.

اجتماع المجموعة الخاصة بالمتوسط (الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي)

شارك السيدان براهيمي جمال و رشيد معلم عضوا مجلس الأمة، في اجتماع المجموعة الخاصة بالمتوسط (الجمعية البرلمانية للحلف الأطلسي) المنعقد بالدوحة(قطر) خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 نوفمبر 2005.

و قد ناقش المشاركون في هذا المؤتمر المواضيع التالية

- وجهات النظر حول الرهينة الأمنية بالخليج.
- الوضع العراقي و تداعياته على الخليج.
- الإصلاحات الاجتماعية و السياسات المنتهجة داخل الخليج
- إيران ومجلس التعاون الخليجي

المنتدى البرلماني الدولي الثاني حول الطاقات المتجددة

تبادل الخبرة والتجارب

شارك السيدان مباركي محمد هاربي شعبان، عضوا مجلس الأمة في "المنتدى البرلماني الدولي الثاني حول الطاقات المتجددة "، المنعقد ببون (ألمانيا) يوم 27 نوفمبر 2005.

المنتدى يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية

- تبادل الخبرة و التجارب بين البرلمانيين في مجالات الطاقة و الطاقات المتجددة.
- مراقبة الوكالات الدولية العاملة في ميدان الطاقة.
- العمل جماعيا لحل المشاكل معا.

الملتقى الجهوي لتبادل الآراء للخبراء حول القضايا الاقتصادية والمسائل ذات الاهتمام المشترك

التطور الاقتصادي في المنطقة وآفاقه

شارك وفد هام عن مجلس الأمة يتكون من السادة
- عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة
- الطيب حاتلي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
- بن الشيخ الحسين، نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
- عقبي عبد الغني، عضو مجلس الأمة
- أحمد رضا بوضياف، عضو مجلس الأمة
- برتيش علي، عضو مجلس الأمة
- بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة

في "الملتقى الجهوي لتبادل الآراء للخبراء حول القضايا الاقتصادية والمسائل ذات الاهتمام المشترك"، المنعقد بالعاصمة المغربية الرباط، في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 نوفمبر 2005.

أهم أهداف الملتقى

1 – المساهمة على تحسين الفهم المتبادل المشترك بين برلمانيي منطقة المغرب العربي وممثلي صندوق النقد الدولي حول القضايا الاقتصادية والمسائل ذات الاهتمام المشترك في المنطقة المغاربية ودور صندوق النقد الدولي في ذلك.

2 – مناقشة التطور الاقتصادي وآفاقه في المنطقة المغاربية، مع تشخيص السياسة الاقتصادية والمالية المالية والبرامج الإصلاحية في المنطقة ودور صندوق النقد الدولي في ذلك.

3 – دور البرلمانيين المغاربيين في الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها المنطقة المغاربية.

الندوة الإقليمية لتعزيز قدرات البرلمانات العربية في مجال التنمية المستدامة

تسيير المياه .. ثروة كل زمان ومكان

شارك وفد يتكون من السادة أعضاء مجلس الأمة:
- أوريدة محمد
- نجعوم مختور
- ريان خوجة

في "الندوة الإقليمية لتعزيز قدرات البرلمانات العربية في مجال التنمية المستدامة إدارة المياه"، المنعقدة ببيروت (لبنان) خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 30 نوفمبر 2005.

تهدف الندوة إلى تحليل و دراسة طرق استغلال و تسيير المياه، و كذا تبادل الخبرات من خلال مناقشة تجارب كل طرف في هذا المجال، مع تحديد دور البرلمانات في عملية إدارة و تسيير المياه باعتبار أن الماء عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بصفة خاصة. للعلم فإن الندوة من تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي (UIP)، الاتحاد البرلماني العربي، معهد الأمم المتحدة للتأهيل والبحث (UNITAR) ومجلس النواب اللبناني.

المؤتمر فيما بين البرلمانات حول حقوق الانسان و حرية الاديان

شارك السيدان: الدكتور محي الدين عميمور و عمر بوبلقان، عضوا مجلس الأمة، في "المؤتمر فيما بين البرلمانات حول حقوق الإنسان و حرية الأديان"، المنعقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن، في الفترة ما بين 28 نوفمبر و 01 ديسمبر 2005. و قد ناقش المشاركون في هذا المؤتمر المواضيع التالية:
- تسوية النزاعات.
- الكريبة: تحضير أبنائنا للمواطنة العالمية.
- الدين، القوانين والإرهاب.
- الحوار حول الفقر في العالم والتنمية.

– يذكر أن الجزائر هي البلد العربي الوحيد الذي حضر هذا المؤتمر، وقد تم خلاله إعتماد الترجمة الفورية للغة العربية بطلب من الوفد الجزائري.

الندوة البرلمانية الثانية حول تشريعات الإعاقة

شارك السيد فهول محمد ، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية و العمل و التضامن الوطني في أشغال "الندوة البرلمانية الثانية حول تشريعات الإعاقة" المنعقدة ببيروت (لبنان) خلال الفترة ما بين 01 و 02 ديسمبر 2005.

ناقش المشاركون في هذه الندوة موضوعات التعليم و فرص التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة.

الندوة من تنظيم الاتحاد البرلماني العربي بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمساندة والمعنية بالموضوعين (ESCWA, UNISC, UNIFEM) وقد شارك فيها خبراء برلمانيون وممثلون عن منظمات الإعاقة العربية.

إستدراك

• شارك السيد محمد الواد ، عضو مجلس الأمة في الدورة الثالثة للورشة الجهوية الخاصة بتحسيس و تعزيز قدرات الاتفاقية الاطارية لمكافحة التبغ التابعة للمنظمة العالمية للصحة" المنعقدة بعمان (الأردن) من 28 إلى غاية 30 جويلية 2005.

لم نتمكن من إدراج هذه المهمة في حينها بسبب عدم الحصول على المعلومة في الوقت المناسب

المؤتمر الإفريقي البرلماني حول أشكال العنف ضد النساء

شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من :

– السيدة ليلى الطيب،
– السيدة دلوعة خليفي،
– السيد كرزابي خالد.

في المؤتمر الإفريقي البرلماني حول "أشكال العنف ضد النساء، التحلي عن الممارسات المتعلقة بالتشريعات الجنسية للإناث، دور البرلمانات الوطنية" المنعقد بداكار (السنغال)، خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 5 ديسمبر 2005.

وقد ناقش المشاركون خلال المؤتمر موضوع ممارسة ظاهرة ختان الإناث بالإضافة إلى

• التشريعات الجنسية للإناث.
• التشريعات الخاصة بمكافحة ظاهرة ختان البنات.
• تعبير الاهتمام على المستويات المحلية
• الميكانيزمات المؤسساتية على المستوى الوطني الخاصة بمكافحة ظاهرة ختان البنات.
• كيفيات العمل مع المجتمع المدني من أجل القضاء على هذه الظاهرة.
• التعاون الدولي عبر الميكانيزمات الدولية الخاصة لمكافحة الظاهرة

رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية ينبه إلى حيوية الآليات التربوية والبيداغوجية

توجه السيد عبد القادر بن صالح بكلمة إلى المؤتمرين أكد فيها أن القانون هو الحل الأول للقضاء على ظاهرة ختان الفتيات .

وإعتبر في هذا الصدد أنه على حكومات البلدان المعنية إتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والقانونية الضرورية من أجل وضع حد لهذه الظاهرة .

وفيما يتعلق بمجالات التدخل المباشر للبرلمانيين الأفارقة بخصوص هذه المسألة ذكر رئيس مجلس الأمة بالأعمال التي يمكنهم القيام بها في إطار صلاحياتهم لحمل الحكومات التي تفعل ذلك للمبادرة بالمصادقة على القوانين الكفيلة بوضع حد لهذه الممارسة و منعها.

ودعا إلى إستعمال وسائل الإتصال من أجل تحسيس الرأي العام خاصة السكان المعنيين وكذا من أجل المساهمة في تعبئة الموارد من أجل تمويل المشاريع التحسيسية وترقية التعاون الدولي.

وكان عبد القادر بن صالح قد أشار إلى أن الظاهرة تعد مشكلا خطيرا وحساسا ومعقدا بالنظر لإنعكاساته على صحة الإنسان الجسدية والنفسية للمرأة، كما أنها تأتي من الإعتقادات الراسخة لدى المجتمعات التي تقوم بهذه الممارسة التي تتطلب معالجة على مختلف الأصعدة

تنصيب البرلمان العربي

..من الانتقالي ..إلى الدائم

هل ستتحقق بوجوده التشريعات الموحدة؟

أكثر التصريحات تفاؤلا تفيد بأن تنصيب البرلمان العربي الانتقالي خطوة هامة في مسار العمل العربي - و مثلة - ربما- تكون نوعية، وتبني هذه التصريحات تفاؤلها على تشبيه هذه الخطوة بتلك التي خطاها في البداية البرلمان الأوروبي، غير أن هناك الكثير من الحذر المشروع في الذهاب هذا المذهب نتهجة التجارب البرلمانية المتباينة في العالم العربي بالإضافة إلى عوامل سياسية معلومة. وكل شيء في النهاية يتوقف على الارادات السياسية، ومسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة.

وفقا للقرارات الصادرة عن قمة الجزائر تم في نهاية شهر ديسمبر 2005 تنصيب البرلمان العربي الانتقالي بالقاهرة. وقد مثل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الحالي لقمة جامعة الدول العربية. وقرأ رسالته التي وجهها للمشاركين في هذا الاجتماع التاسيسي كما مثل ايضا الاتحاد البرلماني الافريقي باعتباره رئيسا له.

ويتكون البرلمان الانتقالي من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ويمثل الجزائر فيه، عمار سعداني، عبد الحق بومشرة، عبد الله بوسنان وعمر بويلتان.

ويمارس البرلمان العربي - على الخصوص-حسب نظامه الأساسي الاختصاصات التالية:

1. مناقشة المسائل المنصوص عليها في ميثاق الجامعة والوثائق الدولية المضافة إليه أو المرتبطة به واتخاذ ما يراه ملائما بشأنها.

2. مناقشة الأوضاع والتطورات السياسية في المنطقة العربية والمخاطر الناجمة عن تلك الأوضاع وتأثيراتها على الأمن القومي الجماعي العربي، وتحديد السبل الكفيلة بمواجهتها، بما يكفل حماية أمن البلدان العربية واستقرارها.

3. مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك، وإصدار آراء وتوصيات بشأنها، واسترعاء الاهتمام بالتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي، ومناقشة السياسات المتعلقة بها سواء داخل العالم العربي أو فيما بينه وبين الدول والتجمعات الأخرى في العالم.

4. مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة، وإبداء الرأي فيها، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتؤخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة.

5. مناقشة الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية وإبداء الرأي حولها، قبل إقرارها من قبل الأجهزة المعنية في منظومة العمل العربي المشترك.

- يجتمع البرلمان الانتقالي في دورات عادية مرتين في السنة على الأقل تقررات يتم تحديدها في نظامه الداخلي، ولا تنقض دورته في نهاية العام إلا بعد مناقشة موازنته وإقرارها.
- تكون جلسات البرلمان الانتقالي علنية ما لم يقرر البرلمان جعلها مغلقة.

يمارس أعضاء البرلمان الانتقالي مهامهم بحرية واستقلال، ولا يؤاخذون عما يبدونه من أفكار وآراء في أداء مهامهم في البرلمان أو لجانه.

ممثلو البرلمان الجزائري في البرلمان العربي الانتقالي

مجلس الأمة | المجلس الشعبي الوطني

عبد الله بوسنان

عمر بويلتان

عمار سعداني

عبد الحق بومشرة

من رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالمناسبة:

لانرضى بالبقاء على الهامش

«.. إن عملية تنصيب البرلمان العربي الانتقالي والإعلان عن افتتاح دورته التأسيسية هذه، تشكل حقا بارقة أمل انتظرها العرب طويلا..

إنها خطوة تأتي مسايرة ومقارنة مع حركية الإصلاح والتطوير التي شرعت فيها جامعة الدول العربية، لتكييف ميثاقها وتفعيل واستحداث آلياتها وتدقيق برامجها بما يتماشى والتحولات التي تجرى حولها وفي العالم.

إننا نعيش في عالم متطور سريع الحركة، عالم لا يرحم ولا هو يقدر ظروف المستضعفين.. عالم بين حيارين، فإما أن نواكب هذه الحركية ونتكيف معها حفاظا على مصالحنا.. أو أن نتقوقع على أنفسنا فنبقى على الهامش..»

من كلمة رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الافريقي السيد عبد القادر بن صالح

خطوة باتجاه الإندماج الإقليمي

«..إنه من دواعي ارتياحنا أن يشترك برلمان عموم إفريقيا والبرلمان العربي الانتقالي في نفس المنطلقات ويتقاسمان نفس الطموح وتغذيهما نفس روح ديناميكية الاندماج الإقليمي التي يعرفها كلا الفضائين السياسيين، وفي كلا المنظمتين الإقليميتين - منظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

إنها ديناميكية تنسجم وتتماشى مع سياق التحولات العميقة التي يعرفها واقع عالم اليوم.

إنما انطلاقا من هذه القراءة للأحداث نعتقد أن إنشاء هيئتين برلمانيتين من هذه الطبيعة في منطقتنا لهو حقا خطوة هامة من شأنها أن تفتح أمامنا آفاقا سياسية واعدة. وتهيئ مناخ انسجام تشريعاتنا الوطنية وتوفر شروط نجاح سياسات الاندماج الإقليمي التي يعتمدها كل واحد في منطقته..»

استقبالات رئيس مجلس الأمة

رئيس المجلس الوطني الفيتنامي

■ استقبل السيد بن صالح يوم الأحد 18 ديسمبر 2005 السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بمقر المجلس ، رئيس المجلس الوطني الفيتنامي السيد نغويان فان آن والوفد المرافق له .

المحادثات التي جرت على انفراد قبل أن تتوسع إلى أعضاء الوفدين تناولت العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين وما شهدته من تطور متواصل من خلال تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات وتطرقت إلى أهمية العلاقات البرلمانية وضرورة تعزيزها وفتح آفاقها على مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية منها .

استقبالات رؤساء اللجان

رئيس الرابطة البرلمانية للصداقة البيروفية - الجزائرية

■ استقبل السيد بوجمعة صويلح ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج يوم الثلاثاء 29 نوفمبر 2005 السيد

M. Javier Dies Canseco Cisneros رئيس الرابطة البرلمانية للصداقة البيروفية - الجزائرية .

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتطورها خصوصا في مجالات الطاقة، المناجم والفلاحة .

كما شكلت المقابلة فرصة للتعبير عن الظروف الموائية لتطور العلاقات الجزائرية - البيروفية خصوصا بعد زيارة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للبيرو .

وفدا عن الحلف الأطلسي

■ استقبل السيد عبد الحميد لطرش رئيس لجنة الدفاع الوطني وبوجمعة صويلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية

لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 2005 بمقر المجلس وفدا عن الحلف الأطلسي يقوده الأميرال Deniz Kutluk رئيس دائرة التعاون والأمن لدى قيادة الأركان للحلف .

المحادثات تمحورت حول مجالات التعاون بين الجزائر وهذه المنظمة لإرساء الأمن والسلم في كامل أرجاء المعمورة .

الذكرى الثامنة لتنصيب مجلس الأمـــــــة

التجربة 8 وألآفاق

بعد 8 سنوات من تنصيب مجلس الأمة رصدت مجلة المجلس آراء برلمانيين وأعضاء سابقين وأعضاء ممارسين في مجلس الأمة.

وهي مساهمات تلزم أصحابها، القصد منها إثراء النقاش الهادئ، والموضوعي، والوقوف بالرصانة المطلوبة إزاء إحدى أصعب العمليات في مسار هيئة دستورية بمقام "مجلس الأمة" وهي عملية التقييم بما تتطلبه من دقة وشجاعة في الحجة وموضوعية وتجرد في الحكم على التجربة.

وتجدر الإشارة -في هذا السياق- إلى التأكيد على أن رصد آراء المساهمين في هذه المناسبة ليست مسحا وسبرا للآراء بالمفهوم العلمي التقليدي بقدر ما هي محاولة إصغاء لأفكار ووجهات نظر متعددة من منطلق التخصص أو الممارسة.

تجربـــة حديثة و غنـية ساهمت في تعميق

عبد العزيز زياري

وزير العلاقات مع البرلمان

يمكن القول أنه على إثر مراجعة الدستور في نوفمبر 1996، شكل ميلاد مجلس الأمة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية في بلادنا.

إن إنشاء مجلس الأمة جاء في ظرف سياسي ميزته التغييرات العميقة في النظام المؤسساتي ومنها خاصة التعددية في الانتخابات التشريعية لعوان 1997، فكان تنصيب مجلس الأمة بمثابة التعبير عن إرادة سياسية ترمي إلى ضمان تمثيل أكبر لكافة مكونات المجتمع مع الحرص على ضمان توازن ما بين مختلف مؤسسات الدولة.

و تعتبر تجربة نظام الغرفتين حديثة نسبيا و لكنها غنية من دون شك بالدروس.

تقييم أولي

قد يبين التقويم الأولي أن التجربة كانت إيجابية بالنظر إلى ما تم بناؤه من علاقات بين غرفتي البرلمان والحكومة وتطور هذه العلاقات على أساس التعاون والتكامل دون حدوث أي تشنج أو تصادم.

وشهدت العلاقات فيما بين غرفتي البرلمان وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة تطوراً هادئاً في ظل احترام أحكام الدستور والآليات المحددة بموجب القانون 99-02 المحدد لتنظيم غرفتي البرلمان وكذا العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة.

كما أن اعتماد نظام المجلسين و منذ تنصيب مجلس الأمة ساهم بالتأكيد في دعم المؤسسة البرلمانية وفي تعميق التجربة الديمقراطية في الحياة السياسية.

ولكن رغم المظاهر الإيجابية فإن التجربة تبقى في حاجة إلى دعم أكثر خاصة من حيث إمكانية توسيع صلاحيات مجلس الأمة لتشمل حق تعديل النصوص إلى جانب حق ممارسة الرقابة.

وعموماً سمحت لنا تجربة نظام الغرفتين بالوقوف على المظاهر الإيجابية التالية:

1- المظهر الأول يكمن فيما ميّز العلاقات بين الحكومة و البرلمان من حوار و تشاور دائمين من أجل خدمة البلد.

والصالح العام، رغم ما يحدث أحياناً، كأن يوجه البرلمانيون انتقادات للحكومة، ومرد ذلك إلى نقص الاتصال.

والجدير بالملاحظة أنه خلال مدة الثمانية سنوات عمل في ظل نظام الغرفتين فإنه لم يلجأ إلا نادراً لتطبيق أحكام المادة 120 من الدستور والتي أسست اللجنة المتساوية الأعضاء عند وقوع خلاف بين غرفتي البرلمان حول نص ما. هذا ما يؤكد حسن العلاقات بين غرفتي البرلمان رغم العدد الهائل للنصوص المعروضة عليها.

كما سجلنا خلال نفس الفترة بأن العلاقات بين الحكومة والبرلمان لم تعرف هي أيضاً أي انسداد أو عدم تفهم بل على العكس من ذلك فالعلاقات سادت في جو التعاون رغم حساسية بعض الملفات وحرارة النقاش.

2- أما العنصر الثاني الإيجابي الذي يحسب تسجيله هنا فيتعلق بنظام التصويت المعمول به في مجلس الأمة و الذي يختلف عما هو سائد في الغرفة السفلى حيث يشكل 2/3 من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بالاقتراع غير المباشر من طرف أعضاء المجالس المحلية (البلدية و الولائية) فيما يتم تعيين الثلث 1/3 الباقي من طرف السيد رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في الميادين العلمية، الثقافية، المهنية، الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا يترجم التمثيل داخل مجلس الأمة إرادة توسيع وإثراء المساهمة الشعبية وخاصة مكونات المجتمع المدني.

فتوسيع دائرة التمثيل بالمعنى الذي يظهر من خلال تركيب مجلس الأمة من جهة والمجلس الشعبي الوطني بوعديه الجغرافي والسياسي من جهة أخرى يشكل عوامل استقرار للمؤسسات.

3- العنصر الإيجابي الثالث الذي يستخلص من تجربة نظام التمثيل الثنائي فيتعلق بتسيير الغرفتين من خلال إجراءات التشريع المطبقة لدى الدراسة والمصادقة على مشاريع والقتراحات القوانين ومن خلال ممارسة مهمة الرقابة على أعمال الحكومة.

فالدراسة المزدوجة لمشاريع واقتراحات القوانين تمثل ميزة تسمح بدراسة معمقة للنصوص ومن ثمة إنتاج قوانين ذات جودة، فتدخل غرفتي البرلمان بهذا الشكل على مستوى دراسة القوانين يضمن عملاً تشريعياً غنياً وفعالاً.

وقد يظهر للوهلة الأولى بأن دور مجلس الأمة ناقص بسبب عدم أحقيته في اقتراح التعديلات على النصوص مما يجعل البعض يتساءل حول الفائدة من وجوده. بل و يذهب البعض إلى القول أن نظام غرفتي البرلمان في الجزائر نظام شكلي محض. والجواب على هذه التساؤلات يكمن في أن المؤسس الدستوري اشترط لقبول أي نص قانوني ضرورة الموافقة عليه من قبل مجلس الأمة.

كما منح القانون لمجلس الأمة على غرار المجلس الشعبي الوطني، سلطة الرقابة على أعمال الحكومة و هذا يدل على إرادة السلطات العمومية في دعم الرقابة البرلمانية على نشاط الجهاز التنفيذي وتترجم ممارسة مهمة الرقابة من طرف

المسار الديمقراطي

مجلس الأمة كما يلي :
- الأسئلة الشفوية والمكتوبة الموجهة لأعضاء الحكومة.
- إمكانية تقديم الحكومة لبيان السياسة العامة.
- تقديم عرض حول برنامج الحكومة وإمكانية إصدار لائحة من طرف مجلس الأمة.
- إستجوابات الحكومة حول قضايا الساعة.
- إنشاء لجان تحقيق حول قضايا ذات مصلحة عامة.

الرقابة تدعيم للثقة

على أعضاء البرلمان بغرفتيه أن يضطلعوا بمهامهم الدستورية في مجال الرقابة ونقل الإنشغالات المشروعة للمواطن أمام الحكومة و هي الوسيلة التي تدعم الثقة بين البرلمان والمواطن.

وتسمح هذه الوسيلة للحكومة بإتخاذ ما يجب و الوفاء بتعهداتها وتقديم الأجوبة الملموسة.

وفي الخلاصة يمكننا أن نسجل في هذا التقييم الأولي بأن تجربة التمثيل الثنائي في بلادنا بالرغم من حداثتها قد مورست بشكل مرضي. وبالفعل تمكن البرلمان بغرفتيه من لعب دوره والتعاون مع الحكومة في إطار التكامل.

وفي الأخير فإن إقرار نظام التمثيل الثنائي من خلال غرفتي البرلمان وزارة العلاقات مع البرلمان، يكون قد عمق بكل تأكيد المسار الديمقراطي خاصة بتوسيع دائرة التمثيل إلى غرفة ثانية و بتعزيز التوازن بين المؤسسات.

كما تسمح هذه التجربة بتفادي سلبيات نظام الغرفة الواحدة والتي قد يصل إلى ممارسة نوع من "دكتاتورية الأغلبية" لا ينبغي أن ينظر إلى هذه التجربة على أنها غاية في حد ذاتها. فهي قابلة للتطور والإثراء و المطابقة مع التحولات العميقة التي تجريها الدولة في ميدان بناء دولة القانون أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

فإنني أسجل من موقع المسؤول في الجهاز التنفيذي الأوفر حظا في التعاطي مع كل الأحداث التي يصنعها مجلس الأمة و خاصة عبر النشاطات الفكرية و الثقافية - أسجل بارتياح - النتائج الطيبة التي حققتها تلك الندوات الفكرية والأيام الدراسية والإصدارات التي تمت تحت سامي رعاية مجلسكم الموقر حيث سمحت هذه الفضاءات العلمية والثقافية لكافة شرائح المجتمع (جامعات، خبراء، ومجتمع مدني ..) من الانخراط في مسعى الإصلاحات و وفرت لدى هؤلاء جميعا الرغبة في التعبير عن آرائهم حول أدق المواضيع وأهم الملفات المتعلقة سيما بالحكم الراشد ودولة الحق والقانون.

بالإضافة إلى ذلك سمحت مجلتكم - أيضا بإيقاظ الكثير من الفضول لدى الباحثين والتقنيين حتى على مستوى دائرتي الوزارية و حثهم على تعميق الأبحاث و الدراسات في مجال القانون البرلماني الذي ما فتئ يتطور من خلال اهتمام البرلمانيين و خبراء القانون الدستوري بالبحث في إشكالية العلاقة الوظيفية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إطار مبدأ الفصل بين السلطات و في ظل مفهوم التكامل والتعاون بين المؤسستين من أجل تحسين مستوى أداء الدولة عموما.

والأكيد أن تجربة مجلس الأمة في بلادنا لا تقاس بعمره الفتي فحسب بل بالنظر إلى حجم إسهاماته في تكريس ثقافة الحوار من خلال اضطلاع أعضائه بطرح الإنشغالات الحقيقية للمواطن من منطلق ضرورة لفت الانتباه وتحسيس الرأي العام وتجنيده حول القضايا الوطنية التي تهم بلادنا بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة. وكم هي كثيرة تلك الإسهامات التي كان لوزارة العلاقات مع البرلمان شرف الحضور في أغلب محطاتها.

ومما لا شك فيه أن مجلس الأمة سيواصل بعمقه لثقافة الحوار و التفتح وأملي أن تسهم وزارة العلاقات مع البرلمان بفضل تجربتها المتواضعة، في ترقية كل النشاطات الفكرية والثقافية خدمة لتقاليد التعاون والتواصل بين مؤسسات الجمهورية.

من أجل دعم تجربة نظام الغرفتين ووضعها على قواعد سليمة و متينة، أنشئت وزارة العلاقات مع البرلمان، وهي تشكل حلقة وصل دائمة مع المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وبهذه الصفة تضمن الوزارة التنسيق بين غرفتي البرلمان والهياكل الحكومية و تسهر على المحافظة على الحوار البناء ما بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان.

يمثل وزير العلاقات مع البرلمان، الحكومة لدى البرلمان ويتابع نشاطات الغرفتين ويشارك في اجتماعات مكتبي الغرفتين من أجل ضبط جدول أعمال الدورات العادية والاستثنائية كما يساهم في تحديد الطرق والمواعيد الخاصة بدراسة مشاريع واقتراحات القوانين.

كما أن مشاركة وزير العلاقات مع البرلمان في أشغال الغرفتين تسمح له بإقامة علاقات مع أعضاء البرلمان والمجموعات البرلمانية ورصد إنشغالاتهم وتتبع نشاطاتهم ومبادراتهم ونقلها إلى الحكومة.

إن تجربة ثمانية(08) سنوات كاملة برهنت على أن دور الوزير يكتسي طابعا خصوصيا و معقدا، مرتبط بطبيعة عمله القائم على العلاقة العضوية مع المجلسين من جهة، ومع باقي الهياكل الحكومية من جهة أخرى.

ولا شك أن هذه الخصوصية للمهام الموكلة لوزير العلاقات مع البرلمان تحتاج إلى توضيح.

بالفعل إن الصلاحيات المنوطة بوزير العلاقات مع البرلمان هي صلاحيات أوسع من ذلك على أرض الواقع. ولا تظهر جليا في النصوص التنظيمية، وتمس علاقات الحكومة بالبرلمان خاصة في مجالات التنسيق، التشريع والرقابة على نشاط الحكومة وتتمثل فيما يلي :

لا ينبغي أن ينظر إلى هذه التجربة على أنها غاية في حد ذاتها. فهي قابلة للتطور والإثراء والمطابقة مع التحولات العميقة التي تجريها الدولة في ميدان بناء دولة القانون أو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

أسجل النتائج الطيبة للندوات الفكرية والأيام الدراسية والإصدارات

* الإشارة هنا لمجلة الفكر البرلماني التي يصدرها مجلس الأمة

في مجال التنسيق:

دور الإشراف العام على عملية تنسيق العلاقات

إن علاقة الحكومة مع البرلمان ليست حكرا لوزير العلاقات مع البرلمان، حيث تتم هذه العلاقة في بعض الأحيان مباشرة بين أعضاء الحكومة وغرفتي البرلمان من خلال حضور رئيس الحكومة بنفسه أمام البرلمان في حالة تقديمه لبرنامج الحكومة أوعرضه لبيان السياسة العامة السنوي أو تقديم ملتمس الرقابة أو التصويت بالثقة، وكذا في حالة استجواب.

كما أن لكل عضو من أعضاء الحكومة حضور أشغال الغرفتين إذا كان معنيا سواء بمشروع قانون معروض أمام البرلمان، أو بسؤال شفوي موجه إليه أو كان مستدعيا أمام لجنة من اللجان، لكن كل هذه العلاقات تبقى قطاعية ومحدودة وظرفية لا تغطي كافة مجالات العلاقات بين الحكومة والبرلمان، كما أنها لا تعطي للحكومة نظرة عامة وشاملة ومنسقة عن هذه العلاقات، ولا يسمح لها بتقييم هذه العلاقة من أجل تصويبها.

وعليه فدور وزير العلاقات مع البرلمان جاء مكملا لكل هذه العلاقة الفردية، إذ بحضوره الدائم في غرفتي البرلمان تكون له نظرة شاملة وعامة ومعرفة معمقة بطبيعة هذه العلاقات في شتى المجالات مما سيساعد الحكومة في تحديد إستراتيجيتها في المجال العلاقاتي والعمل مع البرلمان

إن الصلاحيات المنوطة بوزير العلاقات مع البرلمان هي صلاحيات أوسع من ذلك على أرض الواقع، و لا تظهر جليا في النصوص التنظيمية، وتمس علاقات الحكومة بالبرلمان خاصة في مجالات التنسيق، التشريع و الرقابة على نشاط الحكومة

في مجال التشريعي:

توفير الإستشارة التقنية:

- إن دور وزير العلاقات مع البرلمان في هذا المجال لا يبدأ من لحظة إيداع مشاريع القوانين لدى مكتب الغرفة الأولى بل له دور سابق لذلك.

ففي إطار العمل الحكومي، يمكن للوزير أن يسجل مسبقا تحفظات وملاحظات حول مشاريع النصوص التي ستعرض على غرفتي البرلمان، وجلب إنتباه الحكومة حول العراقيل والصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها النص، وذلك بناء على إطلاعاته من خلال الإتصالات المستمرة التي يقوم بها البرلمانيون، فبهذه الصفة يمكن الحكومة من تكييف النصوص بشكل يتفادى الإنسداد عند دراسة ومناقشة النص على مستوى البرلمان.

دور الساهر على احترام تطبيق برنامج الحكومة:

- إن الحضور الدائم لوزير العلاقات مع البرلمان لأشغال غرفتي البرلمان خاصة إجتماعات اللجان الدائمة، المخصصة لدراسة ومناقشة مشاريع القوانين وكذا الجلسات العامة، لا يقتصر على مهمة مساعدة ومرافقة الوزير المعني بالنص بل يتعدى ذلك بكثير.

فدور الوزير لا يتعلق بالجانب التقني للنصوص المعروضة، بل يرتكز على الجانب السياسي لهذه النصوص، خاصة ما تعلق بمدى مطابقتها لبرنامج الحكومة والتحكيم الذي توصل إليه مجلس الوزراء.

ففي هذا المجال يسهر وزير العلاقات مع البرلمان على الحفاظ على طبيعة النصوص المعروضة على الغرفتين حتى لا يتم تغييرها بصفة تجعلها تحيد عن الأهداف التي حددتها الحكومة أو تدرج ضمنها أحكاما كان قد رفضها مجلس الوزراء.

توفير الإستشارة القانونية:

- يسهر الوزير على احترام الأحكام الدستورية، من خلال مشابهة التعديلات المقدمة من طرف النواب، والتي يجب أن تكون مطابقة لأحكام الدستور، فيما يتعلق بشروط قابليتها وكذا احترامها للمجالات التشريعية والتنظيمية المحددة دستوريا.

دور المساعي الحميدة:

- كما يعمل الوزير على تقريب أوجه النظر بين الحكومة و البرلمان من خلال التعديلات المقترحة على مشاريع أو اقتراحات القوانين، بحيث يسعى في هذا المجال، إما إلى إقناع النواب لسحب بعض التعديلات التي يمكن أن تغير من أهمية النص، أو إلى إقناع الحكومة بقبول تعديلات النواب التي من شأنها إثراء النص.

بالإضافة إلى أنه يمكن أن يقترح على النواب سحب تعديلات إن وجد مشروع قانون على مستوى الحكومة يتكفل بالموضوع.

في مجال العلاقات مع البرلمانيين:

إن عمل الوزير يتجاوز في بعض الأحيان الدور التنسيقي التقليدي مع مجموعات الأغلبية، ليتوسع إلى العلاقات مع مجموعات المعارضة، وهذا من أجل إيجاد الحلول التي من شأنها تجاوز العقبات وتذليل الاختلافات لتمكين هذه المجموعات من قبول بعض القرارات الشجاعة من طرف الحكومة، وفي نفس الوقت قبول الحكومة لبعض التعديلات المقدمة من طرف المعارضين

وبالموازاة، فللوزير دور لا يقل أهمية عن ما سبق، خاصة تسهيل اللقاءات بين أعضاء الحكومة والبرلمانيين التي تخص إنشغالات الدوائر الانتخابية الممثلين لها

في المجال الرقابي على نشاط الحكومة:

أ- الأسئلة الشفوية: يتمثل دور الوزير في هذا الإطار في السعي إلى تقريب الرأي من أجل تسهيل العمل البرلماني لا سيما من خلال العمل على إقناع الوزراء وحثهم للرد عن الأسئلة التي تكتسي الطابع الإستعجالي و الآني، كما يمكن للوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إذا اقتضى الأمر، وفي حالة حدوث مانع للوزير المعني بالرد عن الأسئلة، أن يطلب من هذا الأخير تعيين من ينوبه.

ب - الأسئلة الكتابية: يسهر الوزير على متابعة هذه الأسئلة من خلال توجيه مراسلات تذكير للوزراء المعنيين للرد عن الأسئلة الموجهة إليهم في الآجال المحددة بستوريا.

ج- كما أنه يمكن للوزير وبتكليف من رئيس الحكومة، التكفل بالرد عن الاستجوابات أو الأسئلة التي تمس بأداء الحكومة بشكل عام أو تخص مسألة ذات طابع عام.

ثماني سنوات.. بداية وأرضية للخير والأمل

زهور ونيسي

عضو سابق بمجلس الأمة

تجربة ازدواجية البرلمان بغرفتين ليست أبدا من تأليف السياسة الجزائرية وحدها، أو الثقافة القانونية التي تعتمدها. إنها تقليد عالمي استطاعت النظم من خلاله أن تؤمن الحد الأدنى من التمثيل الشعبي للأمة لكل فئات الشعب وقواه الاجتماعية وتياراته السياسية والاقتصادية، ممثلين سواء عن طريق الانتخاب السري أو عن طريق التعيين والاختيار والانتقاء لفئات معينة من شأنها أن تمثل ثلث على الأقل من أعضاء الغرفة الثانية، وهي أعلى هرم في البرلمان أو المجالس الشعبية.

إن هذه الفئة التي تمثل الغرفة الثانية، والمكونة من المنتخبين على المستوى المحلي والشخصيات الوطنية من شأنها أن تخلق ذلك التوازن المطلوب في مجموع البرلمان، سواء من حيث المستوى الفكري أو الخبرة و التجربة أو الرصيد العملي والتاريخي والوطني، حيث يحصل التوازن في الطرح والفكر والنقد والموضوعية واليقظة السياسية خدمة الصالح العام والمصلحة التي قد يخضعها البعض لأغراض شخصية أو فردية. فيستنفي التمثيل الشعبي الصحيح وتضيع حاجات المجتمع ككل في غمار الأطماع والطموحات اللاشرعية. إضافة إلى وجود ذلك التواصل بين الأجيال والربط بين تجارب الماضي وخبراته مع خبرات الحاضر وتطلعاته ليحصل التطور الحقيقي فكرا وتطبيقا وتصورات مستقبلية.

وازدواجية البرلمان في رأيي لها بعد إصلاحي هام، من خلال التكامل الإيجابي في الهيئة التشريعية، التي تتقابل بالضرورة وتتكامل مع هيئات أخرى تنفيذية وسياسية وقضائية تتفاعل جميعها في خدمة المواطن والوطن

بدءا بدراسة المشاريع القانونية الواردة إلى البرلمان إلى المبادرة بوضع مشاريع قوانين تكون المجالات المختلفة لحياة المواطن والوطن في حاجة ماسة لها قد تغفلها الهيئة التنفيذية ولا يغفلها الممثلون للشعب في البرلمان لأنهم على صلة دائمة بالمواطن والجهة التي وضعت ثقتها فيهم.

إن الأخذ بنظام الأحادية أو الازدواجية في البرلمان يخضع لأسباب تاريخية وسياسية واجتماعية خاصة بكل بلد، وقد يلقى ذلك جدالا كبيرا بين أنصار أو خصوم الازدواجية البرلمانية. ولكل فريق أدلته ومبرراته، لكن المؤكد أن نص دستور 28 نوفمبر 1996 في مادته الثامنة والتسعين (98) قد ذكر بأسباب إنشاء هذه الغرفة الثانية المعمول بها في جميع الأنظمة الديمقراطية، حيث يرمي إنشاؤها إلى مضاعفة مجال التمثيل الوطني عن طريق تدعيم ممثلي الجماعات المحلية بكفاءات وشخصيات وطنية لضمان استقرار الدولة واستمراريتها على رأس المؤسسات.

إن تجربة نظام الغرفتين إضافة إلى ذلك جاءت لتأمين المجال للتوازن المؤسساتي، وحتى يجنب البلاد والحياة السياسية من أية انزلاقات سياسية أو غيرها كانت قد عانت منها البلاد عدة سنوات نتيجة أزمة وطنية حادة متعددة الجوانب والأبعاد كانت أن تقضي على أسس الدولة الجزائرية ومنجزاتها الكبرى التي تحققت بالتضحيات الجسام عبر التاريخ وليس على استقرارها وأمنها فحسب.

إن النشاطات التي بادر بها المجلس في إطار المساهمة في توسيع دائرة الثقافة والحوار والتفتح عبر الفعاليات الفكرية والثقافية هامة وهامة جدا، سواء عبر مجلة المجلس القيمة العامرة بالدراسات والبحوث القانونية وغير القانونية، أو عبر ندواته الشهرية المختلفة.

احدى الندوات الفكرية

إن أهمية كل ذلك وغيره من النشاطات تظهر عبر المحاور والمواضيع الهامة التي تطرح للنقاش والحوار من حيث المستوى الفكري والطرح الموضوعي المنهجي والأكاديمي بعيدا عن الصور المهرجانية والخطابية التي تعتمدها بعض النشاطات والتي كثيرا ما يغيب من خلالها الفكر المعمق والتفكير المسؤول الواعي وفرق هذا وذاك احترام الآخر في آرائه وتوجهاته مهما اختلف المجلس مع هذه الآراء والتوجهات.

إن هذه النشاطات جعلت من مجلس الأمة منبرا متميزا لأفكار متميزة وأشخاص متميزين، ولعلّ هذا هو المطلوب لمستوى معين من فئات المجتمع، حيث أن فئات كثيرة أخرى وجدت لنفسها المجالات المفتوحة عبر الكثير من منتديات المجتمع المدني غير مشروط فيها هذا النوع من التميز.

لقد كنت أقول دائما أن المجلس في نشاطاته الثقافية وطروحاته الفكرية يجب أن يكون أحد أهم المراجع والمصادر الثقافية والفكرية في البلاد نظرا لمحتواه الفكري وتجربته الفريدة في هذا المجال.

ثمان سنوات لعلها بداية وأرضية للخير والأمل، إن زمن بناء الإنسان لا يخضع للسنوات بقدر ما يخضع لمحتوى السنوات ومجلس الأمة قادر على هذا البناء من الداخل، ليتكفل بدوره المؤسساتي كمركز إشعاع للخارج.

داخل مجلس الأمة كنت عضوا فاعلا ونشيطا في دراسة قوانينه أو نقائصها أو المصادقة عليها أو عدم المصادقة كما كنت – رغم كوني من الثلث الرئاسي المعين – أستقبل الكثير من المواطنين وأهتم بقضاياهم المختلفة وأنزل للمجلس كل يوم، حتى في غير أوقات الدورات. كما كنت عضوا فاعلا ونشيطا في مختلف نشاطاته الفكرية والثقافية والتمثيلية داخل الوطن وخارجه.

إن تجربة نظام الغرفتين إضافة إلى ذلك جاءت لتأمين المجال للتوازن المؤسساتي، وحتى يجنب البلاد والحياة السياسية من أية انزلاقات سياسية أو غيرها كانت قد عانت منها البلاد عدة سنوات نتيجة أزمة وطنية حادة متعددة الجوانب والأبعاد كادت أن تقضي على أسس الدولة الجزائرية ومنجزاتها الكبرى التي تحققت بالتضحيات الجسام عبر التاريخ وليس على استقرارها و أمنها فحسب.

وبالتالي فإن نظرتي له من الداخل ستكون حتما غير موضوعية ولا حيادية وهي نظرة ربما تختلف كثيرا وقد أصبحت خارجه. لكن المؤكد في نظري هو أن العمل البرلماني سواء في الغرفة الأولى أو الثانية، وقد جرّبتهما معا، يجب أن يكون متواصلا في نهجه السليم أي بعيدا عن أية نظرة ذاتية ضيقة أو فردية. إن النائب لا يمثل نفسه بل يمثل المجتمع والوطن كله.

والعمل البرلماني إذا وصل إليه المواطن وبوسائل بريهة ومتدرجة سيكون له تتويجا في نضاله الوطني وخاتمة مسيرة متوّجة له، من شأنها أن تسجل اسمه في رحاب الوطنية والوطنيين بالفخر والاعتزاز أو تسحقه بمثوى آخر لا يبعث على الفخر ولا على الاعتزاز، أو ربّما لا تسجل اسمه تماما.

إن العمل البرلماني أمانة شعبية ووطنية يجب أن تحافظ عليها الأجيال للأجيال. وكما نضيف للوطن لبنات خير وتقدم كل مرة سنضيف للمواطن حتما ذكرى طيبة وموقعا في رحاب الوطنيين.

وهنيئا مرة أخرى لمجلسنا الموقر ورئيسه وأعضائه عيد ميلاده الثامن (وعقبال) الثمانين في جزائر شامخة مجيدة مزدهرة.

قاطرة تنشر في طريقها روح وثقافة الحوار

بوزيد لزهاري
عضو مجلس الأمة

ما هو تقييمكم لتجربة ازدواجية غرفتي البرلمان؟

ازدواجية غرفتي البرلمان في الجزائر اقترنت مع تجربة التعددية، لكن الملفت للانتباه حقا هو أن اللون الحزبي يكاد يكون غائبا من مجلس الأمة مما فتح الباب أمام أسلوب خاص في العمل وفي النقاش داخل الغرفة أظن أنه يمكن أن يعول عليه كثيرا في تجذير الديمقراطية في الجزائر.

كيف ترون من منطلق الممارسة البرلمانية المهمة الثانية داخل مجلس الأمة أداء هذه الهيئة؟

من الحدود التي رسمها له الدستور أظن أن مجلس الأمة قام بالمهام المنوطة به لكني أظن أنه يمكن تحسين أداء المجلس وهذا بإعادة النظر في اختصاصاته وطرق وأساليب عمله في المجال التشريعي والرقابي وهذا يسمح بدوره في الاستثمار الأحسن للقدرات والكفاءات التي يزخر بها المجلس.

ما رأيكم في النشاطات التي يبادر بها المجلس في إطار المساهمة في توسيع دائرة ثقافة الحوار والتفتح عبر النشاطات الفكرية والثقافية؟

أظن أن مجلس الأمة نجح إلى حد كبير في ربط اسمه بالنشاط الفكري والثقافي بحيث أصبح غرفة متفتحة للتفكير بالمشاكل والمسائل التي تهم الجزائر داخليا وخارجيا. وأظن أننا في حاجة ماسة إلى قاطرة تنشر في طريقها روح وثقافة الحوار التي هي أساس البناء السليم لمجتمع ديمقراطي.

مجلس الأمة أعطى وزنا إضافيا وثقلا جديدا للسلطة التشريعية

الدكتور لمين شريط
أستاذ القانون الدستوري
بجامعة الأمير عبد القادر،
عضو سابق بمجلس الأمة

تقييم الأشياء عادة على ضوء الأهداف أو الغاية من وجودها أو من إنشائها، ويكون التقييم إيجابيا أو سلبيا بقدر مدى تحقق هذه الأهداف أو هذه الغاية، ومن المعلوم أن الغاية القصوى من إنشاء الغرف الثانية، وبالتالي نظام الغرفتين، هي تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع عموما والاستقرار المؤسساتي بالنسبة للدولة وضمان حسن انتقال السلطة في مراحل الشغور وتجاوز حالات الاضطراب الحادة سواء لأسباب داخلية مختلفة (أهمها ضعف التمثيل الشعبي أو التمثيل القطاعي و الفئوي وهو ضعف مترتب عادة عن ضعف البنى الحزبية والجمعوية إلى جانب ضعف التمثيل الإقليمي الذي قد ينتج عن عوامل ديمغرافية طبيعية) أو لأسباب دولية خارجية تتمثل في تحولات عميقة وذات انعكاسات خطيرة على المجتمعات الداخلية.

من هنا، فإن الغرف الثانية تشكل فضاءات سياسية إضافية تسمح بتجاوز النقائص والاختلالات المذكورة إلى جانب تحقيقها لأهداف أخرى في مجال نوعية التشريع ورقابة حسن إدارة الشؤون العامة وتحقيق الدمج الاجتماعي بما تؤديه من وظائف فكرية وثقافية تعمق الترابط بين مختلف مكونات الأمة من أجيال وقيم حضارية وروحية ومعاناة تاريخية مشتركة، تصهر وتشكل شخصيتها وهويتها المتميزة.

فإذا نظرنا إلى التجربة الجزائرية، وهي تجربة قصيرة جدا زمنيا، فلابد من الإقرار أن الجزائر تعيش في حالة استقرار سياسي ومؤسساتي أكيد بل تمكنت من تجاوز المحنة التي عاشتها خلال التسعينات من القرن الماضي بوضع دعائم جديدة لمزيد من الاستقرار من خلال الاستفتاء الشعبي حول ميثاق المصالحة الوطنية ومن الطبيعي أنه من غير الممكن إنكار أو تجاهل دور مجلس الأمة في تحقيق هذا الاستقرار أو في تدعيمه وفي إخراج الجزائر من حالة العزلة التي مرت بها من خلال نشاطه الدبلوماسي أو في غير ذلك من المبادرات المتنوعة.

إلى جانب ذلك فإن وجود مجلس الأمة قد أعطى وزنا إضافيا وثقلا جديدا للسلطة التشريعية التي كانت ممثلة من قبله بالمجلس الشعبي الوطني فقط، وهذا يعني أن الأعمال التي تصدر عن الغرفتين تتمتع بتقدير أو بمصداقية أكثر وأهم، وخاصة في حالات اجتماع البرلمان (الغرفتين معا) مثلما حدث عند تعديل الدستور لإدخال الأمازيغية كلغة وطنية.

ومن المعروف أيضا أن أكبر داء أو مشكل يصيب نظام ازدواجية الغرفتين، يتمثل في الانسدادات المؤسساتية عند أداء الوظيفة التشريعية للدولة، وقد تحدث هذه الانسدادات سواء بين الغرفتين، أو بين أي منهما أو كلاهما من جهة، والسلطة التنفيذية من جهة أخرى.

والملاحظ أن التجربة الجزائرية لم تعرف ولم تتعرض إلى الانسداد أو تعطيل يذكر بل أثبتت تجربة الازدواجية في الجزائر إمكانية للتكامل والإثراء بين الغرفتين كما عبرت توصيات وملاحظات مجلس الأمة عن وجود مجال معتبر، لتحسين النصوص التي تعرض عليه.

يمكن القول إذن تأسيسا عما سبق عرضه، سواء من حيث غايات وأهداف وجود الازدواجية، أو من حيث الممارسة والنتائج، إن التجربة الجزائرية إيجابية، خاصة أنها تمت منذ بدايتها في ظل تعددية حزبية ناشئة تميزت في مراحلها الأولى بعلاقات حادة ومتطرفة أحيانا بين أطرافها، ومع ذلك تمكن نظام الغرفتين من استيعابها والعمل بمقتضياتها.

تجدر الإشارة أيضا أن نظام الغرفتين في الجزائر له خصوصيات ومميزات يتفرد أو ينفرد بها بالمقارنة مع غيره، سواء من حيث التشكيل أو من حيث حل الخلافات بين الغرفتين أو جوانب أخرى، وبالتالي فإن أي تقييم، لا يكون موضوعيا إن لم يراع مثل هذه الجوانب وقاس الأمور بمقاييس تجارب أخرى فقط.

هذه الموضوعة تستلزم الإشارة إلى السلبيات أيضا، فهناك مآخذ أو نقائص تظلل نظام الازدواجية البرلمانية في الجزائر كثيرا ما تطرح لكنها من وجهة نظري، مآخذ لا تنصب على مجلس الأمة بحد ذاته أو من حيث أهمية وضرورة وجوده كغرفة ثانية، بل تنصب وتتعلق بالوسائل والأدوات القانونية المتاحة له للقيام بمهامه مثل مسألة الحق في التعديل والحق في المبادرة وتحريك اللجنة المتساوية الأعضاء إلخ... علما أن الغرفة الأولى لا تفلت هي أيضا من جملة من النقائص التي تحول دون تحقيقها للفعالية المنتظرة منها.

للغرف الثانية أو العليا، عادة ما تسمى بمجالس الشيوخ أو مجالس الحكماء أو العقلاء وهذه التسميات لم توضع عبثا، وبالتالي ليست بدون دلالة أو بدون علاقة مع المهام المنوطة بها والوظائف المنتظر منها أداؤها.

لذلك نجدها تتميز من حيث تشكيلها وتكوينها النظري بدرجة معينة من النضوج والتجربة والإلمام الثقافي والكفاءة العلمية

المقنعة وكذلك القدرة على إيصال ذلك، كما أنها لا تتضح عموما عند إنشاءها إلى القناعة الشعبي المباشر حتى لا تكون مجرد صورة مكررة للغرفة الأولى وخاضعة للتوازنات المصلحية الظرفية والانتخابية.

هذه العوامل هي التي تؤهل الغرفة الثانية إلى أن تكون معبرة عن مصالح الأمة العليا ماضيا وحاضرا ومستقبلا وأن تكون مصدر إشعاع فكري وثقافي يرعى ويغني ويطور ثقافة الأمة وقيمها ومكونات شخصيتها كما سبق القول.

لذا، أعتبر أن ما قام به مجلس الأمة وما يقوم به من نشاطات فكرية وثقافية سواء في شكل ندوات علمية وفكرية

أو محاضرات أو نشريات أو غير ذلك، أعتبره من صميم مهامه، وقد حظي دائما وفي مختلف الأوساط بالترحاب وبالتقدير والاهتمام الكبير، بل بالطلب المتزايد حول ذلك مما يدل على أهميته الكبيرة.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المكانة الكبيرة جدا التي تحتلها مجلة الفكر البرلماني في الأوساط الجامعية بالخصوص بالنسبة للباحثين في مجال القانون الدستوري والمؤسسات السياسية بما توفره من بحوث ووثائق تشكل مصدرا لا غنى عنه لإنجاز الرسائل الجامعية التي تقدر بالمئات سنويا، علما أنها لا توفر بالعدد الكافي لمختلف المؤسسات الجامعية حسبما يستنتج من طلبات الباحثين عنها الذين قد يتوجهون إلى مصالح مجلس الأمة نفسه للحصول عليها.

وكملاحظة أخيرة يبدو لي أن عدد الندوات والنشاطات الفكرية والثقافية مهما كان مهما فهو قليل ونادر بالمقارنة مع غرف عليا في بلدان أخرى التي قد تنظم سنويا ما لا يقل عن 200 ندوة أو ملتقى، منها ملتقيات دولية (فرنسا مثلا) كما يلاحظ ضعف العلاقة مع الجماعات المحلية من بلديات وولايات في شكل لقاءات أو ندوات أو غير ذلك.

ومن المعلوم أن مثل هذه المزاوجة في النشاطات الفكرية والثقافية يهدف إلى ترسيخ تواجد الغرفة العليا في المجتمع وتأصيلها فيه ومن ثم تمثيله أحسن تمثيل والتعبير عنه، قبل أي هدف ثانوي آخر.

يمكن الكلام عن مجلس الأمة من الداخل بالنسبة للسنوات الثلاث الأولى فقط، هذه المرحلة كانت مرحلة تأسيس للمجلس نفسه وللعديد من المؤسسات الأخرى الشيء الذي ترتب عنه نشاط تشريعي مكثف في مجال القوانين العضوية أو غيرها من القوانين في مختلف القطاعات، إلى درجة أن بعض اللجان كانت تعمل بصفة دائمة تقريبا، منها مثلا لجنة الشؤون القانونية التي كنت عضوا فيها.

كان حضور وتواجد أعضاء مجلس الأمة قويا وملحوظا سواء في إطار اللجان المختصة أو الجلسات العامة والمشاركة في المناقشة أو في إطار المجموعات البرلمانية أو غير ذلك من المناسبات.

تميزت هذه المرحلة أيضا بممارسة مجلس الأمة لحقه في الخلاف مع المجلس الشعبي الوطني الشيء الذي أدى على تعديل حوالي 11 قانونا على ما أتذكر إلى جانب إصدار التوصيات والملاحظات المعتادة، وكانت كل هذه المسائل تشكل مجالات للمناقشات وتعدد الآراء ووجهات النظر بين الأعضاء سواء داخل المجلس أو خارجه.

أما على المستوى الخارجي، يبدو لي أن المرحلة الأولى حظي فيها مجلس الأمة بتواجد معتبر على المستوى الإعلامي المرئي والمقروء والمسموع وكان لذلك تأثير بطبيعة الحال على مكانة المجلس لدى الرأي العام ومكانة أعضاءه لدى المواطنين بصفة عامة.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية فإذا كان من غير الممكن الكلام عنه من الداخل فإن المجلس يحظى دائما بمكانته كمؤسسة دستورية عليا وهامة بلغت مرحلة أصبحت تحتاج فيها إلى مزيد من التفعيل لدورها التشريعي وهذا بتوضيح حقها في التعديل بشكل حظي لا لبس فيه، إلى جانب ضرورة إيجاد صيغة لتمكين أعضاء مجلس الأمة من ممارسة الحق في المبادرة باقتراح القوانين ولو بطرحها أمام المجلس الشعبي الوطني، إذ توجد صيغ مختلفة لهذا الغرض معمول بها في بعض التجارب الأخرى.

ربما أصبح من المستحسن أيضا إعادة النظر في مكانيزم اللجنة المتساوية الأعضاء لحل الخلافات بين الغرفتين سواء بتطويره أو باستبداله بآلية أخرى إذ أثبت نظام اللجنة المتساوية الأعضاء عجزه وانعكس ذلك سلبا على مجلس الأمة. وأخيرا يبدو لي أن نظام الدورتين التشريعيتين خلال السنة قد أصبح بدون مبرر في الدول الحديثة ومن المستحسن الأخذ بنظام الدورة التشريعية الواحدة خلال السنة الشيء الذي ينسجم أكثر مع ديمومة مجلس الأمة.

انطباعات بالمناسبة

تجربة تدعم المسار الديمقراطي والتعاون بين المؤسسات الدستورية

صويلح بوجمعة

رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة

دور مجلس الأمة لا يكمن في التشريع بل في الاستقرار المؤسساتي وأرجو من الله عز وجل أن يجنب الجزائر من الأزمات حيثما يبدو دور المؤسسة في الحفاظ على الجمهورية وديمومتها.

– تركيبة مجلس الأمة فريدة حيث ينتخب الثلثان من منتخبي المجالس الشعبية المحلية (الولاية والبلدية) فالمنتخب قريب من المواطنين وهو على علم بشؤونهم كما يعين فخامة رئيس الجمهورية الثلث من الكفاءات الوطنية وليس من السهل أن يصنف الشخص من هذا النوع بالإضافة إلى عامل السن 40 عام كأدنى حد وهذا ما يسمح لعضو المجلس اكتساب خبرة على الأقل 10 سنوات أو أكثر فالمسؤولية ثقيلة بالمسابقة على نص قانون ربما لا يراعي فيه جانبا أو جوانب من مصالح الشعب فهو ضابط حركات التجاوز وصمام الأمان.

– ولا يمكن تقييم هذه التجربة في ظرف وجيز إلا أنها تبشر بالخير وتدعم المسار الديمقراطي والتعاون بين المؤسسات الدستورية والفصل بين السلطات حيث اعتمدت على الثنائية، يوجد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في السلطة التنفيذية، المحكمة العليا ومجلس الدولة في السلطة القضائية ولا مانع أن يكون البرلمان بغرفتين.

مجلس الأمة لم يقصر في مهامه في المجال التشريعي أو البرلماني وقام بكل ما يناط به داخليا وخارجيا وشارك في جميع المبادرات التي أستشير فيها إلا أن الاشكال المطروح في المجال التشريعي لا يمكن أن يدرس أي نص قانون قبل أن يصوت عليه المجلس الشعبي الوطني ولا يمكن أن يقترح قوانين ولا يعدلها فهو مرتبط دائما بما يقدمه المجلس الشعبي الوطني من نصوص قانونية.

أما الأسئلة الشفوية والكتابية فهي قليلة جدا كذلك بالنسبة للزيارات الميدانية الاستعلامية وتسجل الحضور المكثف لأعضاء الحكومة عند عرض النصوص القانونية أمام اللجان قصد دراستها وإعداد تقاريرها.

ومن جانب آخر اهتمام أعضاء المجلس بانشغالات المواطنين بالاتصال بالهيئات الوصية لحل مشاكلهم.

وفيما يتعلق بالنشاط الثقافي تم تنصيب لجنة التنشيط الثقافي والفكري في جويلية 1998 أشرفت عليها رفقة زملاء أجلاء، تمكنت اللجنة في ظرف وجيز من عقد عدة ندوات ذات طابع علمي أكاديمي في البداية اقتصرت على أعضاء مجلس الأمة والفكر البرلماني ثم توسعت إلى مختلف الميادين والعلوم والتكنولوجيا والطب والأدب والتاريخ والعلاقات الدولية حاضر فيها نخبة وأساتذة وورزاء وضباط سامون بالإضافة إلى الخبراء الجزائريين والأجانب وحتى رؤساء حكومات سابقين من دول شقيقة ومسؤولين سابقين للمنظمات الدولية.

كما نظم المجلس أياما دراسية خارج مقره ولم يكتف بهذا بل نظم معارض وفتح أبوابه للزوار من مختلف مؤسسات الدولة وشرائح المجتمع.

ألقيت محاضرات لفائدة إطاراته في مجال الإدارة ويسعى جاهدا للتكليف من هذا النشاط لكل غاية مفيدة مع العلم أن جميع الأشغال طبعت ونشرت.

وباعتباري أشرف برئاسة لجنة الشؤون الخارجية فإنني أقول بأن هذه اللجنة تقوم بالدور المناط بها حيث قامت بما يلي:

– دراسة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وصادق عليه مجلس الأمة.
– عقد جلسة استماع إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية.
– عقد جلسة الاستماع إلى السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج.
– عقد الملتقى الدولي الأول حول الهجرات إلى الخارج.
– استقبال رئيس اللجنة الوفود الأجنبية الزائرة لمجلس الأمة.
– أجرى رئيس اللجنة محادثات مع الوفود الأجنبية التي زارت مجلس الأمة، وشارك إلى جانب أعضاء المجلس واللجان الأخرى في عدة لقاءات دولية دفاعا للديبلوماسية البرلمانية.
– فيما يخص تشكيلة اللجنة يفوق عددها العشرين (20) مع العلم أن النظام الداخلي لا يسمح بأكثر من 15 وإذا اعتمدنا العصوية حسب النسبة المئوية: 06 للتجمع الوطني الديمقراطي، 05 للثلث الرئاسي، 03 لجبهة التحرير الوطني و 01 لـ حمس.

تم اعتماد أفواج العمل للاهتمام بالمواضيع التالية:

– الجالية الجزائرية في الخارج
– التعاون الدولي
– البرلمانات
– المنظمات الدولية

وسيحدد برنامج عمل لاحقا لإثراء نشاط اللجنة.

ينبغي تدعيم صلاحيات المجلس في ما يخص

مقران آيت العربي
عضو سابق بمجلس الأمة

حتى نقترب من غرض المؤسس الدستوري، لا بد من معرفة الظروف التي جعلت أصحاب القرار، أو من سماهم المرحوم الرئيس بوضياف Les décideurs، يلجؤون عام 1996 إلى الأخذ بالازدواجية البرلمانية. وقد تتضح هذه النقطة أكثر عند تشخيص المهام المسندة لمجلس الأمة وكيفية تعيين أعضائه.

إن تجربة أول انتخابات تعددية في ديسمبر 1991، وما نجم عنها، جعلت أصحاب القرار يبحثون عن وسيلة تضمن استمرارية الدولة الجمهورية ومصالح الجماعات التي تداولت على السلطة منذ الاستقلال، في حالة وجود أغلبية أصولية في الغرفة الأولى مناهضة للجمهورية أو أغلبية ديمقراطية مناهضة للنظام.

بالرجوع إلى تعديل دستور 23 فيفري 1989 عن طريق استفتاء 28 نوفمبر 1996، نجد المادة 98 منه تنصّ على أن السلطة التشريعية يمارسها برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمادة 99 تسند للبرلمان مهمة مراقبة عمل الحكومة.

وعند استعراض التدابير الدستورية المتعلقة بمجلس الأمة، نتساءل عن مهام مجلس الأمة في التنصوص، وهل مارس المجلس هذه المهام خلال السنوات الثمانية من وجوده ؟

نستخلص من الدستور وخاصة المواد 98، 99، 101، 119 و120 ومن الظروف السياسية والأمنية التي أدّت إلى الازدواجية البرلمانية أن مهام مجلس الأمة تتلخص في:

- المحافظة على النظام الجمهوري للدولة.
- المساهمة في التشريع.
- مراقبة عمل الحكومة.

1 - المحافظة على النظام الجمهوري للدولة:

ينبثق من كيفية تعيين Désignation التي أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي، وتعيين الثلث الآخر من طرف رئيس الجمهورية من بين " الشخصيات والكفاءات الوطنية "، ومن اشتراط نسبة ثلاثة أرباع الأعضاء للمصادقة على أي نص صوّت عليه المجلس الشعبي الوطني، بأن غرض المؤسس الدستوري هو حماية النظام الدستوري المتمثل في الدولة الجمهورية والتعددية الحزبية والتداول على السلطة بالوسائل السلمية، وذلك عن طريق اختيار ثلثي الأعضاء من بين الشخصيات البارزة المعروفة بولائها للجمهورية ومناهضتها للأصولية السياسية. ولكن هذه الطريقة للتعيين قد تؤدي إلى إحلال شرط الولاء لرئيس الجمهورية والجماعات الحاكمة محلّ الولاء للنظام الجمهوري. ومن هذا فإن أية مبادرة من أغلبية برلمانية، ولو كانت ديمقراطية، يمكن أن تصطدم برغبة وإرادة من يتحكم في 25 ٪ + صوت من أعضاء المجلس. هذا من جهة ومن جهة أخرى، يمكن أن تصل نسبة المناهضين للنظام الجمهوري والديمقراطية والتعددية مع السنين إلى نسبة 25 ٪ + صوت عن طريق تحالف معيّنين ومنتخبين. وبهذا ستتحكم هذه الأقلية في الإرادة الشعبية التي تجسّدها الأغلبية في الغرفة الأولى. وسيتحوّل مجلس الأمة من "معبد الجمهورية" على حدّ تعبير الرئيس بشير بومعزة إلى مقبرتها.

2 - المساهمة في التشريع:

تنصّ المادة 120 من الدستور على: " يناقش مجلس الأمة النصّ الذي صوّت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائه". وبالتالي، فليس له حق تقديم اقتراح القوانين أو إجراء أي تعديل على النص الذي صوّتت عليه الغرفة الأولى وليس له حتى مجرد إعادة صياغة المواد لتحسينها من حيث الشكل وكل ما في الأمر، يحقّ لمجلس الأمة أن يختلف مع الغرفة الأولى، وفي هذه الحالة تجتمع، بطلب من رئيس الحكومة، لجنة متساوية الأعضاء من أجل " اقتراح نصّ يتعلق بالأحكام محلّ الخلاف ". والقانون لم يحدّد لرئيس الحكومة أية مدة لاستدعاء هذه اللجنة، مما يجعل مجلس الأمة من حيث التشريع إما أن يصادق وإما أن يتسبّب في تعطيل قانون، وعادة ما يكون هذا التعطيل في صالح الحكومة إذا كان النص الذي صوّتت عليه الغرفة الأولى غير مطابق لمشروع الحكومة. وقد يكون النصّ الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني والمتعلق بقانون الإشهار، والذي رفضه مجلس الأمة برمته منذ سنوات ولا يزال في أدراج مكتب رئيس الحكومة - لأن استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء من صلاحياته والقانون لا يحدد آجال الاستدعاء - مثالا حيا وملموسا عن ذلك.

مراقبة عمل الحكومة

يمكن أن نضيف عدد الأوامر الرئاسية التي سابق عليها مجلس الأمة بدون أي نقاش وقد بلغ عددها خلال العهدة الرئاسية الأولى 11 أمرا، مع التركيز على الأمر المصادق عليه خلال العهدة الثانية والمتعلق بتعديل قانون الأسرة وفقا لإرادة السلطة التنفيذية.

نستخلص بأن دور مجلس الأمة في ميدان التشريع لا يتجاوز مجرد تزكية النصوص التي صوتت عليها الغرفة الأولى في حالة التوافق بين السلطة التنفيذية والمجلس الشعبي الوطني، أو تسجيل الاختلاف وتعليق القوانين في حالة وجود خلاف بين هذه الأخيرة والغرفة الأولى.

3- مراقبة عمل الحكومة:

في ميدان مراقبة عمل الحكومة، يمنح الدستور لمجلس الأمة نفس صلاحيات المجلس الشعبي الوطني. وتتمثل طرق المراقبة في الأسئلة الكتابية والشفوية، واستدعاء أعضاء الحكومة أمام اللجان المختصة، وتكوين لجان التحقيق. ولكن لا يمكن لهذا المجلس أن يصوت على ملتمس الرقابة لدفع الحكومة إلى الاستقالة، وقد يكون ذلك بسبب مراعاة بعض التوازنات بين المؤسسات. إذ لا يمكن لرئيس الجمهورية حل مجلس الأمة ولا يصوغ لهذا المجلس أن يرفض برنامج الحكومة أو يصوت على ملتمس الرقابة.

حسب علمي، ورغم ما حدث خلال السنوات القضائية الأخيرة من أزمة القضاء إلى أحداث عرفتها عدة مناطق، مرورا بفضائح اختلاس أموال البنوك بالملايير، فإن مجلس الأمة لم يشكل لجنة تحقيق واحدة، رغم أن ذلك من صلاحياته الدستورية التي لا تخضع إلا لإرادة أعضائه، ورغم أهمية هذه اللجان في مجال المراقبة.

أما الأسئلة الكتابية والشفوية، فإنها لا تتعلق على المسائل الجوهرية والأحداث الخطيرة ومهما كان، فإن الجريدة الرسمية لمجلس الأمة، ولأسباب يصعب فهمها، لا ترسل إلى الأعضاء السابقين ليتمكنوا من متابعة هذا الجانب أمام هذه الوضعية، هناك أصوات محتشمة تطالب بإلغاء مجلس الأمة وأخرى تتمسك ببقائه على حاله. وفيما يخصني، فإنني مع الازدواجية البرلمانية، بشرط إصلاح مجلس الأمة من حيث تعيين الأعضاء والصلاحيات التشريعية ومراقبة عمل الحكومة.

بالنسبة لتعيين الأعضاء، وقصد تمثيل الجماعات المحلية وفسح المجال للشخصيات والكفاءات، أرى الإبقاء على انتخاب ثلثي الأعضاء من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الولائي، وانتخاب الثلث الآخر عن طريق الاقتراع المباشر بمعدل عضو لكل ولاية، مع تحديد شروط صارمة بالنسبة للترشح، على أن تكون تزكية المترشحين للاقتراع المباشر من طرف ناخبين وليس من طرف الأحزاب. كما يمكن تعيين الأشخاص الذين مارسوا وظيفة رئيس المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة أو الحكومة أو المجلس الدستوري أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو مجلس المحاسبة..إلخ بمقتضى القانون وبناء على طلبهم.

وبالنسبة للتشريع، أرى أنه لا بدّ من تقليص مهام مجلس الأمة إلى مناقشة وتعديل وتحسين صياغة النصوص التي صوت عليها المجلس الشعبي الوطني في كل ما يتعلق بالقوانين العضوية والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق وحمايتها..إلخ مع إيجاد ميكانيزمات وإجراءات بين الغرفتين في هذا المجال وترك باقي مجالات التشريع للمجلس الشعبي الوطني وحده.

وفيما يخص مراقبة عمل الحكومة، فينبغي تدعيم صلاحيات مجلس الأمة في هذا الميدان مع تخفيف الإجراءات عن طريق السماح لعدد قليل من الأعضاء بطلب تأسيس لجان تحقيق واستجواب الحكومة حول القضايا الحساسة.

إن هذه الإصلاحات ستسمح لمجلس الأمة بممارسة صلاحيات غرفة عليا حقيقية، وبدونها، فإن مصير مجلس الأمة هو التهميش أو الزوال.

نظام برلماني أكثر تمثيلا لفئات المجتمع

محمد بودیار

رئيس لجنة الشؤون القانونية الإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة

النظام البرلماني المزدوج أو نظام الغرفتين هو نظام برلماني عصري تبنته العديد من دول العالم اليوم ، هناك حوالي 70 دولة قد أخذت به كنمط لنظام سلطتها التشريعية منها 13 دولة عربية ، وهناك دول أخرى عربية وغيرها هي في طريق الإعداد لتبني مثل هذا النظام .

وعليه، فإن الإقبال المتزايد على تبني مثل هذا النظام ليس وليد صدفة أو نتيجة ظروف احتياطية وإنما يجد دوافعه في مميزاته وخصائصه ومنطلقاته السياسية والفكرية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات والذي يعتبر سمة من سمات المجتمعات المتحضرة.

ثم إن ترقية الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون يستدعيان تبني نظام برلماني أكثر تمثيلا لفئات المجتمع وأكثر فعالية ونجاعة في التعاطي مع التحولات الناجمة عن هذا الخيار.

وبالنسبة إلى الجزائر التي تبنت نظام الغرفتين منذ دستور 1996 فإنها على الرغم من حداثة تجربتها في ممارسة هذا النوع من النظام البرلماني، التي لا يتجاوز عمرها 8 سنوات فقط، يمكننا وصفها عموما بالايجابية بالنظر إلى المكاسب المحققة في الميدان بداية من صفة التمثيل المعتمد داخل الغرفة الثانية من البرلمان ، مجلس الأمة ، القائم على مبدأ الشمولية وبمعنى آخر هو تمثيل وطني أكثر صدقا ودقة وتنوعا وتكاملا وانسجاما لكافة شرائح وفئات المجتمع، كما أن صلاحية التعيين في المجلس المخولة دستوريا للسيد رئيس الجمهورية أضفت على هذا التمثيل سمة الكفاءة والتخصص في مختلف مجالات الحياة.

هذا إلى ذلك أن وجود الغرفة الثانية يعني وجود قراءة ثانية للقوانين مما يمكن البرلمان من إصدار وسن تشريعات راقية بعد أن خضعت للتمحيص والتدقيق والمراجعة والسهر على الصياغة التشريعية الملائمة. ومن هذا المنظور يعد مجلس الأمة بمثابة دعم كبير للمجلس الشعبي الوطني، وإذا كان مجلس الأمة لم تمنح له صلاحيات المبادرة باقتراح مشاريع القوانين أو تعديلها فإنه بالمقابل مارس كامل صلاحياته في التنبيه إلى ما قد يشوب القوانين من نقائص أو ثغرات وفي تقديم التوصيات العملية التي من شأنها تفعيل تلك القوانين وتنفيذها في دنيا الناس تنفيذا سليما. كما قام بالتنبيه إلى ما قد يتنافى والمصلحة العامة المرجوة من القوانين برفض المصادقة على مادة أو أكثر من نص قانون ما أو رفضه بالكامل ومن ثمة تحريك آلية اللجنة المتساوية الأعضاء لايجاد صيغة توافقية حول الأحكام أو النصوص محل الخلاف بين غرفتي البرلمان.

وعليه، فإن نظام الغرفتين الذي تبنته بلادنا هو ضمان الأمان للعمل التشريعي والتنفيذي في آن واحد ويرمي إلى إرساء وترسيخ الديمقراطية التعددية والتعبير الحر في المؤسسة التشريعية وتكريس الحكم الراشد القائم أساسا على مبدأ الفصل بين السلطات، وأنا أدعو إلى تخصيص هذه المناسبة أي الذكرى الثامنة لتأسيس مجلس الأمة إلى وقفة مع الذات للتقييم وجرد الايجابيات لدعمها والنقائص والسلبيات لتداركها والمعوقات لإزالتها بالتعاون والتشاور والتنسيق مع من يهمه الأمر.

ما من شك أن سمة البرلمانات الحديثة اليوم هي الانفتاح على المجتمع وتحسس انشغالاته وإدراك تطلعاته وطموحاته المشروعة والتعاطي معها إيجابا وفق الاختصاصات الموكلة للبرلمان في ميدان التشريع والرقابة على عمل الجهاز التنفيذي ، ومجلس الأمة لا يمكن له أن يبقى منغلقا على ذاته وفي منأى عن هذا الحراك والتجاذب مع مختلف شرائح المجتمع، لذا تعد مبادرة مجلس الأمة بإقامة الندوات الفكرية والمحاضرات والمعارض والأبواب المفتوحة وما إلى ذلك من أنشطة فكرية وثقافية متعددة نقلة نوعية في الأداء البرلماني لمؤسستنا تستحق التنويه والتشجيع والدعم حيث أصبح مجلس الأمة اليوم فضاء للنقاش العلمي والفكري الهادئ والبناء وبذلك يسهم مجلسنا في ترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية في بلادنا ولدى برلمانيينا ومثقفينا ومفكرينا ورجال السياسة، فهي خدمة جليلة يقدمها مجلس الأمة ويشارك بها إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى في إشاعة ثقافة الحوار وترقية الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

وفيما يتعلق بالحديث عن اللجنة التي أتشرف برئاستها، لا أعتقد أن حجم العمل هو المعيار الوحيد لأهمية اللجنة، صحيح أن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان لديها رزنامة أوأجندة مكثفة بالمقارنة مع اللجان الدائمة الأخرى لكن هذا لا يقلل من أهمية هذه اللجان وليس هناك مجال بحسب رأيي للمفاضلة بينها. إن أهمية لجنة الشؤون القانونية تكمن في طبيعة الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها بموجب النظام الداخلي لمجلس الأمة، وهي الطبيعة ذاتها التي تجعلها بمثابة العمود الفقري لعمل اللجان داخل المجلس ومحوره المركزي، وزادت أهمية هذه اللجنة اليوم مع التحولات والطفرة النوعية التي تشهدها بلادنا في مجال

الإصلاحات التي باشرتها الدولة على اكثر من صعيد خاصة ما تعلق بإصلاح العدالة ومنظومة القضاء الوطني إذ استأثر قطاع العدالة بحصة الأسد بالنسبة لمشاريع القوانين المحالة على غرفتي البرلمان خلال الدورات السابقة مما استدعى سن تشريعات مناسبة ومواءمة تشريعنا الوطني مع ما تعهدت به الجزائر دوليا. لذلك كان على لجنتنا أن تواكب هذه التطورات وتساهم في إنجاحها خدمة للصالح العام للبلاد وذلك بدراسة مختلف النصوص القانونية التي تدخل ضمن اختصاصاتها والمحالة عليها. وتحليلها ومناقشتها وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان حسن تنفيذ تلك القوانين وتحقيق الأهداف المنشودة منها وأكثر من ذلك القيام بمهام استطلاعية في الميدان لمتابعة مدى التطبيق والعراقيل التي تحول دون ذلك ومن ثمة لفت انتباه السلطات المعنية والحث على وجوب سد الثغرات وتدارك النقائص، كما تقدم لجنتنا استشارات قانونية عند الطلب داخل المجلس وخارجه.

أما فيما يخص علاقتنا بعملية دراسة القوانين على مستوى اللجان الأخرى، فهي علاقة مهنية برلمانية احترافية حيث نشارك زملاءنا في اللجان عملهم بالاستفادة من التقارير التي يعدونها بشأن النصوص القانونية المحالة عليهم وفق الاختصاص ونبدي آراءنا ونعبر عن اهتماماتنا وانشغالاتنا في الجلسات العلنية. كما أننا نسهم في ذلك على مستوى اللجان إذا ما طلب منا ذلك أو تقديم استشارات قانونية، فهناك تعاون وتنسيق بين اللجان من تنظيم وضبط مكتب المجلس وهيئة التنسيق وهيئة الرؤساء بهدف ضمان النوعية في التكفل بالنصوص القانونية المحالة على مجلسنا وإصدارها بصياغة تشريعية رافية مصحوبة بالتوصيات الملائمة.

واسمحوا لي في نهاية هذا الحديث أن أتقدم بأحر التهاني إلى سيادة رئيس المجلس، السيد عبد القادر بن صالح ومن خلاله إلى كافة الزميلات والزملاء أعضاء المجلس وكذا إطاراته بمناسبة الذكرى الثامنة لتأسيس المجلس متمنيا للجميع مزيدا من العمل والجهد في تطوير الأداء للارتقاء بمؤسستنا البرلمانية إلى مصاف المؤسسات التشريعية الحديثة، ومن خلالكم أنقل إلى جميع هؤلاء تحية تقدير واعتبار على ما يقومون به في هذا السبيل.

صور عن المعارض والأبواب المفتوحة

مدونة سلوك مكافحة الإرهاب
أبرز ما تحقق في قمة برشلونة

تعتبر القمة المنعقدة ببرشلونة في 28 نوفمبر 2005 الأولى في تاريخ الشراكة الأورومتوسطية المعلنة في سنة 1995 بهذه المدينة .

هل هي خيبة أمل ؟

ويرى المحللون أنها لم تحقق الأهداف التي سطرتها الأطراف المعنية وكانت القمة بمثابة خيبة الأمل بالنسبة للوطن العربي على الخصوص إذ أن ما توصل إليه المشاركون ينحصر في

- مدونة سلوك مكافحة الإرهاب
- خطة للتنمية على مدار (05) سنوات
- معالجة مشكل الهجرة غير الشرعية

وهي مسائل على أهميتها لا تعكس الآمال التي تعلقها دول الجنوب على القمة منذ الإعلان عن مسار برشلونة في نوفمبر 1995، ويشهد العالم بأسره بأن الجزائر نادت المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الإرهاب بكل صوره ذلك أن هذه الظاهرة لا لون ولا جنسية لها وليست مرتبطة بأي شعب أو أمة أو دين فهي آفة دخيلة يصعب القضاء عليها لكن لا أحد استمع إلى الجزائر بل كانت عدة دول ومنها الأوروبية القواعد الخلفية للإرهاب.

ولما استفحلت هذه الجريمة الشنعاء و أصابت أقوى دولة في العالم في عقر دارها في شهر سبتمبر 2001، وتغلغلت في أوروبا أصبح المجتمع الدولي يتخذ الحيطة والحذر وتفعل كل المنظمات الدولية ما في وسعها لإستئصال الإرهاب من جذوره وتعيد النظر في سياستها تجاه الجزائر وتستفيد من تجربتها.

وقد اختلف المشاركون في تعريف هذه الظاهرة لأن رأي إسرائيل يناقض رأي فلسطين –على سبيل المثال – لذا يستوجب أن تضع منظمة الأمم المتحدة مفهوما دقيقا لتفادي أي تأويل في المستقبل.

ومن الطبيعي أن يكون الهدف الرئيسي من هذه الشراكة هو جعل حوض الأورومتوسطي منطقة الحوار، التبادل والتعاون لضمان السلم والأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتكريس دولة القانون والديمقراطية في الأنظمة السياسية وترقية التسامح بين مختلف التكتلات ومحاربة مظاهر العنف والعنصرية والتنسيق بين المجتمعات المدنية وإعطاء دفع جديد للعلاقات بين الأطراف على أساس التعاون والتضامن و حسن الجوار و مواجهة التحديات في مختلف المجالات واحترام خصوصيات كل طرف وتجسيد التفاهم بين الثقافات والعناصر الأساسية للشراكة .

الهجرة غير الشرعية

لم تتخذ الدول الأوروبية إجراءات وتدابير في هذا الصدد حيث كانت تنادي وتطلب من إفريقيا اليد العاملة و لما شعرت بانعدام الأمن والاضطرابات والمطالبة بالمزيد من الحقوق تحاول هذه الدول اليوم الحد من الظاهرة متجاهلة أنها السبب الرئيسي في هجرة الكفاءات والأدمغة والمفكرين ورجال العلم والأدب والتكنولوجيا، مما جعل إفريقيا فقيرة في هذا الشأن ويوجد في أوروبا علماء وفقهاء ومثقفون وأساتذة ومحللون بإمكانهم مساعدة بلدانهم لإخراجها من وضعها الحالي لكنهم منغمسون في خدمة أوروبا وحتى المهاجرين تقريبا لا يحولون أموالهم إلى الوطن الأم بل تستفيد أوروبا منها وللأسف لا

هاجس الهجرة بين الشمال و الجنوب

يتحصلون على نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو دولة الإقامة.

أوروبا لا تنادي بوقف هجرة الأدمغة واليد العاملة التقنية والفنية والثقافية والرياضية وتقدم لها تسهيلات وتحفيزات وبإمكانها القضاء عليها نهائيا بل تريد أن تجعل شمال إفريقيا حاجزا تجاه هذه الظاهرة تفاديا لانتشار الأمراض الفتاكة، الفوضى، الإرهاب وكل ما يعيق التنمية.

مؤشرات إيجابية

تعهد المشاركون بترقية فرص الهجرة الشرعية والتعاون على تقليص مستوى الهجرة غير الشرعية وتنقل الأشخاص في هذه المنطقة وتطوير آليات التعاون الفعلي لتسيير ظاهرة الهجرة وتقديم المساعدة للدول التي يهاجرون منها والدول التي يعبرون من خلالها.

كما أيد الشركاء مشروع ندوة الأورو أفريقية حول الهجرة المزمع عقدها في فصل الربيع المقبل بالمغرب.

تطوير الشراكة الأورومتوسطية

جدد الشركاء تعدادهم من أجل منطقة مشتركة للسلم والإستقرار والإزدهار في المحر الأبيض المتوسط ويتجسد هذا المسعى بدعم مسار السلم في الشرق الأوسط وتعزيز الأمن الجماعي بواسطة تدمير كل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وتحديد مستويات التسلح كما أيدوا تعزيز الديمقراطية عن طريق الإصلاحات السياسية المبنية على المبادئ العالمية والقيم المشتركة ومنح موارد مالية هامة (لم يحدد المبلغ) للشركاء المتوسطيين لإجراء الإصلاحات التي تمس خاصة ترقية دور الذي لعبته المرأة في المجتمع.

والدول المعنية بهذه الشراكة هي : الجزائر، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، مصر، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لوكسمبورغ، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سوريا، تونس، تركيا وفلسطين.

مع العلم أن سياسة الإتحاد الأوروبي موضوعة لأجل بعيد واستبعدت المشاركة الأمريكية والروسية وتوجد عقبات واختلافات، كما توجد إمكانية التقدم الحقوقي بذل الجهود والتغلب على مشكلات الماضي وقد سبقت هذا المسار قمة لشبونة 1991، كورفو 1994 ولقاء الإسكندرية 1994.

وفي الخلاصة يمكن القول أنه لم يتجسد المسار بعد عشر (10) سنوات من اعتماده فأوروبا زادت تطورا وتنمية وأما الشركاء المتوسطيين فما يزالون يتخبطون في الأزمات والمشاكل بالرغم من النوايا الحسنة إذ لم يتحقق أي إستثمار نوعي ولا تبادل تجاري ولا تكنولوجي ومعظم الشركاء يواجهون التحديات والصعاب وحدهم فلا انخفاض في المديونية ولا إرتفاع الدخل الفردي. كما يعاني البعض من الضغوط الأجنبية والتهديدات والإحتلال بل ما فتئ أسواقا لبيع المنتوجات الأوروبية.

وكل آفاق التجانس والتوافق بعيدة المنال ولو على المدى البعيد، فلا تنمية شاملة ولا منطقة للتبادل الحر وحتى الجمهوريات المبنولة في سبيل الديمقراطية وتأسيس إقتصاد سوق ناجح مندمج في الإقتصاد العالمي لم تلقا الدعم الأوروبي اللازم.

يبقى من الضروري القول بأهمية السهر على تنزيل التعهدات المشتركة وخصوصا اتفاقات الشراكة في أبعادها الاقتصادية والمالية حتى وإن كانت النتائج ليست في المستوى المرجو رغم أن المعدل السامي للإتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية (خافيير سولانا) يعتقد بأن هناك نجاحا كبيرا لما توصلت إليه هذه القمة.

إسماعيل مرزوق

مجلس الأمة يفتح حديثا عن : «أفق لا حدود له للمعلومات والمعارف»

المكتبة الافتراضية

اهتمام متزايد بموضوع المكتبة الافتراضية

السيد فليب ساقاجو

نظم مجلس الأمة يوما دراسيا حول المكتبة الافتراضية يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 2005 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وكان الهدف منه هذا اليوم الدراسي عرض تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال ككندا وبلجيكا و الوقوف على أخر ما وصلت إليه التجربة بالجزائر

أشرف على فعاليات هذه الندوة السيد صديق شهاب نائب رئيس مجلس الأمة برفقة السيد مارك ديستان دباريني ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد أكد في البداية على أن المكتبة الافتراضية هي اليوم إحدى الوسائل التكنولوجية لمواكبة العصر ومن شأنها الارتقاء بالعمل البرلماني من خلال تسهيل عملية البحث للبرلمانيين

من جهته أوضح السيد مارك ديستان دباريني أن استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة ضروري للاستجابة بشكل فعال لحاجيات الاعلام والتوثيق المتزايدة مضيفا أن نظام المكتبة الافتراضية يسمح بالحصول على توثيق أوسع لجمهور أكبر

وكانت أول مداخلة ألقاها السيد فليب ساقاجو رئيس مكتبة المجلس الوطني للكيبيك كندا بعنوان " إشكالية إنشاء مكتبة افتراضية في سياق المكتبة التقليدية" تحدث فيها عن نجاح التجربة الكندية في مجال المكتبة الافتراضية البرلمانية التي أعطت فرصة للمواطن للاطلاع على التشريعات والقوانين وطرق عمل الهيئة البرلمانية وكذا إتاحة الفرصة لتسجيل اقتراحه وطلباته مباشرة عبر الشبكة إلى البرلماني أو النائب المنتخب.

رئيس المكتبة الكندية ركز كذلك في تدخله على مدى ارتباط إنشاء مكتبة افتراضية بوجود قاعدة تقليدية تتوفر على عدد هام من المراجع فالمسألة حسب المتدخل لا تكمن في العدد فقط وإنما في وضع هذا الأخير تحت تصرف أكبر عدد من الباحثين والمتعاملين وحتى ابسط المواطنين

أما السيدة حساس فايزة مسؤولة قسم إيواء وتطوير الويب، سيريست حول شبكة أرن للبحث فقد قدمت من خلال مشاركتها نموذجا عن التجربة الجزائرية من خلال الشبكة التي تمثلها لافتة الانتباه إلى ضرورة تنسيق الجهود ووضع قنوات اتصال دائمة بين المتعاملين مع الشبكة.

أما السيد نور الدين مفتوح رئيس قسم الوثائق للسيريست فقد قدم مداخلة بعنوان "تجربة سيريست في إنشاء المكتبة الافتراضية " حيث تحدث عن المحاولات التي قامت بها بعض المؤسسات في الجزائر لإعداد مكتبات رقمية تسير بنظام داخلي وتسمح بإيصال جميع المعلومات للطلبة والأساتذة ومنها مشروع المكتبة الافتراضية في العلوم الإنسانية التي تقوم بإعدادها حاليا جامعة الجزائر بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفيما يتعلق بمشروع إنجاز المكتبة الافتراضية لمجلس الأمة تدخلت السيدة فوزية قسوم المديرة العامة للمؤسسة العامة "سوفت وير" لتوضح بان هذا المشروع سيرى النور ابتداء من الثلاثي الأول لسنة 2006 مضيفة أن مجلس الأمة يتوفر على أزيد من 9 آلاف مرجع وشريط فيديو وأن هدف هذه المكتبة سيكون تعريف المستعملين بمجموعة من المصادر الإلكترونية التي تساعدهم على القيام بأبحاثهم ودراستهم مضيفة انه سيتم تأمين الدخول للمكتبة الافتراضية بالوسائل اللازمة لذلك

وبصفة عامة فقد أجمعت تدخلات المشاركين على الأهمية البالغة التي تكتسيها المكتبة الافتراضية في عالم تميزه السرعة في نقل المعلومات كما شددوا على ضرورة تدارك الجزائر للتأخر الذي تعرفه في رقمنتها للمعلومات لإعطاء فرصة للفاطنين خارج المدن الكبرى أو الباحثين الأجانب بالاطلاع على ما تزخر به مكتباتها من مراجع ذات قيمة لا يستهان بها وهكذا ستكون المكتبة الافتراضية البرلمانية الخطوة الأولى في طريق تعميم هذا المشروع الطموح الذي سيصبح مكسبا للجيل القادم.

القمة العالمية
مجتمع المعلومات
جنيف 2003 - تونس 2005

تونس 2005 Tunis

رئيس الجمهورية في قمة مجتمع المعلومات

«..لابد من تعاون دولي مبني على التضامن..»

ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة كلمة محمولة في قمة المعلومات المنعقدة بتونس تطرق فيها إلى الرهانات الحقيقية التي تواجه الدول النامية على الخصوص للاندماج في مسار العولمة وآليات اقتسام منافع التكنولوجيات الحديثة لاسيما تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

« ..إن البلدان النامية لكونها أول من عانى من الصرامة الشديدة للسياسات الموجهة نحو السوق التي ميزت على الدوام إدارة الأنترنت ولكونها دفعت في السياق ذاته الثمن الباهظ الذي يكلفه بناء أو اقتناء المنشآت القاعدية لنقل المعلومات قد أصبحت قسرا الشاهد على وضع يذكر على جدته بالوضع السائد ويا للأسف في مجال العلاقات الاقتصادية والمالية والدولية الوضع الذي ما فتئت تندد به منذ حصولها على الاستقلال.

من ثمة ينبغي في المقام الأول بلورة نظرة جديدة تنطلق من العلاقة السببية الموجودة بين التخلف وما يتبعه من ضعف على المستوى الهيكلي و التنظيمي والمؤسساتي وبين نتيجته المباشرة المتمثلة في الفجوة الرقمية. وينبغي بعد ذلك تحديد المحاور الاستراتيجية الكفيلة بالمساعدة على إقامة مجتمع المعلومات الذي تعم منافعه الجميع بالتساوي. والأمر هذا يكتسي طابعا استعجاليا و يشكل في الآن نفسه مقتضى للكريا مع كل ما يتصل به من ضرورات.

لهذه الأسباب جميعها ندعو إلى إقامة تعاون دولي مبني على التضامن كي نتمكن من أن نواجه على نحو أفضل تحديات العولمة والعالم الرقمي مواجهة أفضل.»

مجلس الأمة يشارك في الاجتماع البرلماني بالمناسبة

بمناسبة المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، انعقد بتونس العاصمة، يوم 17 نوفمبر 2005 اجتماع برلماني نظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي وغرفة النواب التونسية بالتعاون مع اليونسكو (UNESCO).

وقد مثل مجلس الأمة في هاته التظاهرة وفد تكون من السادة
- صديق شهاب، نائب رئيس مجلس الأمة،
- قدور دواجي، رئيس الكتلة البرلمانية لحركة حماس بمجلس الأمة،
- عبد الله براردعي، عضو مجلس الأمة،
- عبد الكريم رواح، عضو مجلس الأمة

وناقش المشاركون في هذا المؤتمر المسائل والمواضيع التالية
- حق كل فرد في استخدام المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها.
- دور البرلمانات في بناء مجتمع المعلومات، وضمان النفاذ إلى المعارف
- دور التشريعات الوطنية في ضمان حق المواطن للوصول إلى المعرفة

من أجل إنصاف أكبر في حق الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات

قمة تونس المعلوماتية توجت مسارا متكاملا من الحوار بين كل أطراف الفضاء العالمي من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص وأتت وثيقة " التزام تونس" لتؤكد على أن قمة تونس ملكت "فرصة فريدة لإذكاء الوعي بما تحمله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد للإنسانية وأنها تعد مرحلة هامة لجهود العالم لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك أهداف الألفية" كما دعت الوثيقة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية إلى التنفيذ الكامل والآني للالتزامات والقرارات التي تم اتخاذها بكل من جنيف وتونس بالتركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية.

وأشارت الوثيقة إلى وعي مكونات المجتمع الدولي بأن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة وفي إنشائها هي أمور تسهم بدرجة كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم تساعد جميع البلدان على الوصول إلى الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية التي رسمتها قمة الألفية الأممية مشددة على أن الابتراع في هذه العملية ممكن شريطة إزالة الحواجز أمام النفاذ إلى المعلومات للجميع بشكل شامل ومنصف ومحتمل التكلفة. وأكدت في نفس السياق على ضرورة إزالة العوائق أمام سد الفجوة الرقمية خاصة تلك الحواجز التي تعرق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان

ورفاه شعوبها بشكل كامل وخاصة في البلدان النامية.

ونظرا في نص هذه الوثيقة "إلى نظر بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي فإننا نؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتماسك الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية" مشددة على أن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات والنهوض بالتنمية الأساسية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات تعد أمورا حيوية في تحقيق هذه الغايات

وأبرزت وثيقة "التزام تونس" تصميم المجتمع الدولي على العمل المثابر من أجل تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "نفاذا شاملا ومنصفا ومحتمل التكلفة في أي مكان من العالم بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة لجميع البشر خاصة ذوي الإعاقة لضمان التوزيع العادل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات وسد الفجوة الرقمية" بما يكفل خلق فرص رقمية للجميع واستفادة الجميع من المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية.

كما أكدت هذه الوثيقة التاريخية الوعي الجماعي بأن ضمان الإدارة الرشيدة على جميع المستويات في البلدان النامية يتطلب على وجه الخصوص حلا عاجلا وفعالا وشاملا ودائما لمشكلة ديون هذه البلدان والعمل على إرساء "نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف يقوم على أساس حكم القانون والانفتاح وعدم التمييز والانصاف ويعمل في نفس الوقت على حفز التنمية على نطاق العالم وتستفيد منه جميع البلدان في جميع مراحل التنمية" فضلا عن ضرورة التوصل الى مناهج وآليات دولية محددة لزيادة التعاون الدولي والمساعدة الدولية من أجل سد الفجوة الرقمية وتنفيذ هذه المناهج والآليات بفعالية

قراءة في أجندة قمة المعلومات

أما "أجندة تونس" أو "برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات" وهي ثاني أهم وثيقة تنبثق عن قمة تونس فقد جاءت في 122 بندا موزعة على ثلاثة محاور أساسية هي "الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" و"إدارة الإنترنت" و"التنفيذ والمتابعة".

وقد أكدت الوثيقة في محورها الأول الذي احتوى على 28 بندا أن سد الفجوة الرقمية يتطلب استثمارات كافية ومستديمة في البنية التحتية الاتصالية وخدماتها فضلا عن النهوض بالكفاءات والقدرات ودعم التعاون بين بلدان الجنوب في هذا المجال مشددة على أن انخراط البلدان النامية في تكنولوجيا الاتصالات وإرساء سياسة عامة وإطار تنظيمي يتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة من شأنه أن يضاعف من حظوظ هذه البلدان في المشاركة في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيا وتجلب لها الاستثمارات الخارجية في هذا المجال. وأشارت إلى ضرورة إيلاء مزيد من العناية لمسألة تمويل مختلف أشكال المحتوى والتطبيقات وعدم التركيز فقط على كيفية إرساء بنية تحتية اتصالية متطورة فضلا عن توفير سياسة عامة وإطار تنظيمي محكمين بهدف استقطاب الاستثمارات في هذا القطاع.

وبعد أن دعت الجهات المانحة الى "ربط مساعداتها بالأولويات التي تحددها البلدان النامية والتي تتماشى مع استراتيجياتها الانمائية الوطنية" أبرزت "أجندة تونس" الدور الحاسم الذي يضطلع به التمويل العام في تأمين نفاذ المناطق الريفية والفئات المهمشة والمحرومة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدماتها.

كما أشارت الوثيقة الى وجود عدد من المجالات التي تحتاج الى مزيد من الموارد المالية على غرار برامج التعليم والتكوين لتنمية القدرات والكفاءات في مجال تكنولوجيات الاتصال وتوصيل المناطق الريفية النائية والجزر الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية بخدمات وتطبيقات الاتصال فضلا عن تسخير هذه التكنولوجيا في برامج التنمية القطاعية كالصحة والتعليم والزراعة والبيئة.

كما أقرت "أجندة تونس" جملة من الشروط الأساسية لتحقيق النفاذ الشامل للبلدان النامية الى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها على غرار وضع سياسات وحوافز تنظيمية لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص وتشجيع تعميم التطبيقات والصناعات الابداعية وصناعة المحتوى الثقافي بالبلدان النامية ونشر البرامج التنموية الناجحة المعتمدة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

ورحبت الوثيقة بإنشاء صندوق التضامن الرقمي بوصفه آلية مالية مبتكرة تهدف الى تحويل الفجوة الرقمية الى فرص رقمية للعالم النامي ومعاضدة الآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات.

كما شددت "الأجندة" على أن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون في صلب المسائل التي يضمها جدول أعمال مجتمع المعلومات باعتبارها عنصرا محوريا في بناء مجتمع المعلومات كما ينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وبمشاركة كاملة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وتكفل توزيعا عادلا للموارد وتيسر النفاذ أمام الجميع وتحسن أمن واستقرار الإنترنت باعتبارها مرفقا عالميا وتراعي التعدد اللغوي".

ويلتقي مضمون "أجندة تونس" على هذا الصعيد مع تأكيد الرئيس التونسي بن علي خلال القمة على أن "حماية الخصوصيات الثقافية وتأمين تواصلها مسؤولية أخلاقية جماعية تشترك في تحملها المجموعة الدولية بأسرها من أجل المحافظة على تماسك الثقافة الإنسانية واحترام مختلف روافدها وضمان تكامل صورتها جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن".

وأكدت الاجندة من ناحية أخرى على ضرورة الالتزام بالاستعمالات الإيجابية للإنترنت وغيرها من تكنولوجيات الاتصال وباتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات وقائية بحددها القانون ضد الاستعمالات السيئة لهذه التكنولوجيا فضلا على "ضرورة مكافحة الارهاب بجميع أشكاله على الإنترنت وحماية وسائل الاتصال من التهديدات ومواطن الضعف وتزيد التعاون في المسائل المتعلقة بأمن الإنترنت وتجميعها ونشرها على المستويين الوطني والدولي".

وقد كانت تأكيدات الوثيقة في هذا الباب بمثابة رجع الصدى لما تضمنه خطاب الرئيس التونسي في افتتاح القمة والذي قال فيه أنه بقدر الحرص "على بناء مجتمع للمعلومات يكفل للفرد حقه في الحصول على المعلومة ويحسن انسياب المعلومات وتداول المعرفة دون حواجز أو قيود" فانه يتعين كذلك على ضرورة "ضبط معايير أخلاقية كونية تكون بمثابة الحاجز الواقع لمجتمعاتنا من الاستعمالات السلبية لوسائل الاتصال الحديثة". مشيرا إلى أن مواثيق الأمم المتحدة والمبادئ والقيم الكونية المشتركة تعد من المراجع التي يمكن اعتمادها في هذا المجال.

وفي المحور الثالث أكدت الوثيقة على ضرورة أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وآليات التنفيذ الملائمة لنتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني والمحلي مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة فضلا عن صياغة استراتيجية إلكترونية وطنية شاملة واستشرافية ومستديمة كجزء لا يتجزأ من خططها التنموية وذلك قبل حلول سنة 2010.

وأكدت كذلك على ضرورة إقامة آلية تنفيذ ومتابعة لأهداف القمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ناعية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إنشاء فريق مختص بمجتمع المعلومات برأسه الاتحاد الدولي للاتصالات وإلى تقديم تقرير في موعد لا يتجاوز جويلية 2006 حول أنماط التنسيق بين الوكالات في تنفيذ قرارات القمة فضلا عن إجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإعلان يوم 17 ماي يوما عالميا لمجتمع المعلومات.

ومما لا شك فيه فإن تأكيد هاتين الوثيقتين الرئيسيتين "الالتزام" و"الأجندة" وكذا ممثلي مختلف الأطراف المشاركة في القمة من حكومات وتنظيمات مجتمع مدني وقطاع خاص في تصريحاتها عقب القمة على أن تجد القرارات والخطط والمبادرات التي توجت هذه التظاهرة العالمية الكبرى التي احتضنتها قصر المعارض بالكرم (الضاحية الشمالية للعاصمة) طريقها إلى التنفيذ لمثل تجسيدا للوعي الجماعي بأن هذه القرارات والمبادرات على أهميتها الحيوية لن تكتسي معناها الحقيقي ولن تحقق مقاصدها السامية ما لم تكن الموارد والحافز والأداة لفعل دولي وأممي ملموس أساسه التضامن والتعاون والشراكة. فعل يجعل من قمة تونس "بوابة" مشرعة أمام البشرية بأكملها "للنفاذ إلى مستقبل إنساني أفضل وأكثر عدلا".

عبد الله الفواز مدير تحرير جريدة الدستور الأردنية - بتصرف -

مصر / الحزب الحاكم يفوز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية

أسفرت انتخابات مجلس الشعب (الغرفة الأولى للبرلمان) التي دعا إليها حوالي 31,9 مليون ناخب لانتخاب 444 نائب (بينما يتم تعيين 10 نواب من قبل رئيس الجمهورية كون المجلس يتكون من 454 نائب) والتي جرت على ثلاث مراحل على فوز الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بـ 311 مقعدا أي 71,9 بالمائة من مجموع المقاعد حسب النتائج الرسمية التي أعلن عنها يوم 10 ديسمبر 2005 السيد محمود أبو الليل وزير العدل ورئيس اللجنة العليا للانتخابات

وقد فاز المستقلون بـ 112 مقعدا في هذه الانتخابات (25,9 بالمائة) منها 88 مقعدا لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين الذين تقدموا بصفة مستقلين لكون تنظيمهم السياسي محظور من الناحية القانونية.

ولم تفز أحزاب المعارضة إلا بعدد قليل من المقاعد حيث تحصل حزب "الوفد" على 6 مقاعد وحزب " التجمع" على مقعدين وحزب "الغد" على مقعد واحد حسب النتائج النهائية للجولات الثلاث.

وأشار الوزير إلى أن نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات قدرت بـ 26,2 بالمائة ومن المنتظر أن تجري إعادة هذه الانتخابات في 6 دوائر انتخابية نتيجة صدور أحكام من العدالة المصرية قضت ببطلان الانتخابات فيها لعدة أسباب.

للتذكير فإن هذه الانتخابات التي انطلقت يوم 29 نوفمبر وانتهت يوم 7 ديسمبر في المحافظات المصرية الـ 26 تميزت بأحداث عنف كبيرة راح ضحيتها 8 أشخاص وجرح مئات الآخرين بسبب المصادمات بين مناصري المرشحين وقوات الأمن.

من جهة أخرى تم انتخاب يوم 13 ديسمبر 2005 في أول جلسة يعقدها مجلس الشعب بعد الانتخابات السيد أحمد فتحي سرور رئيسا لعهدة جديدة على رأس الغرفة الأولى للبرلمان من قبل 419 صوتا من أصل 442 نائب في هذه الغرفة. ويعد السيد سرور أحد قيادي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

فرنسا / نواب الحزب الحاكم بفرنسا يرفضون تعديل قانون تمجيد الاستعمار

رفض نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية اليميني الحاكم في فرنسا وصاحب الأغلبية في الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى للبرلمان) يوم 29 نوفمبر 2005 تعديل قانون أثار أوائل العام الجاري يمجد دور الاستعمار خصوصا في شمال أفريقيا وتسبب في إثارة جدل كبير.

فقد صوت 183 نائبا ضد المنظر في مشروع تعديل القانون مقابل 94 أيدوه.

ويوصي البند الرابع في هذا القانون الذي دعا الاشتراكيون والشيوعيون وأعضاء في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية في فرنسا (وسط) إلى إلغائه "بأن تعترف البرامج المدرسية بالدور الإيجابي الخاص للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار لا سيما في شمال أفريقيا، وتمجيد تاريخ وتضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي المنحدرين من هذه الأراضي".

الحكومة بدورها أعربت عن الأمل في عدم تعديل القانون الذي تمت المصادقة عليه في 23 فبراير الماضي حول الفرنسيين العائدين من المستعمرات سابقا بمن فيهم الحركي بحسب وزير قدماء المقاتلين حملاوي مكسرة.

وكان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة قد وجه انتقادات شديدة لهذا القانون في الوقت الذي تجري فيه الجزائر وباريس مفاوضات بشأن معاهدة الصداقة بين البلدين والتي كان من المقرر المصادقة عليها قبل نهاية العام الجاري.

أستراليا/ البرلمان الأسترالي يصادق على مشروع قرار جديد لمكافحة الإرهاب

صادق البرلمان الأسترالي على مشروع قرار جديد يتيح للحكومة اتخاذ إجراءات مشددة في مواجهة التهديدات الإرهابية ويمنح الشرطة صلاحيات إضافية في اعتقال المشتبه بهم من دون توجيه اتهامات إليهم. ونقلت أنباء صحفية يوم 30 نوفمبر 2005 عن مصدر رسمي قوله أن المشروع الذي تقدم به رئيس الحكومة الأسترالي جون هاورد حاز على موافقة البرلمان من دون إدخال تعديلات جوهرية عليه.

وقالت نفس الأنباء أن مصادقة البرلمان على القرار الذي يتيح احتجاز المشتبه بهم إلى مدة تصل إلى 14 يوما من دون توجيه أي تهم إليهم وفرض مراقبة على الاتصالات الالكترونية لمدة عام تأتي في إطار دعم السياسة المتشددة للحكومة في مواجهة الإرهاب وقد طالب حزب العمال قبل ذلك بتعديل بعض فقرات مشروع القرار من خلال إزالة القوانين التي تحظر على المعتقلين الاتصال بمحاميهم وتوفير حماية أفضل للشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 18 عاما.

العراق / النتائج النهائية للانتخابات التشريعية تظهر فوز الإئتلاف العراقي الشيعي

كانت النتائج الأولية قد ظهرت حسب مفوضية الانتخابات في العراق تقدم الائتلاف العراقي الموحد بزعامة عبد العزيز الحكيم بفارق كبير عن القوائم الأخرى في العاصمة بغداد وتسع محافظات أخرى ، هي واسط والنجف والقادسية وكربلاء وبابل وذي قار وميسان والمثنى والبصرة.

أما جبهة التوافق فقد حلت في المرتبة الأولى في أربع محافظات وهي صلاح الدين والأنبار وديالى ونينوى، في حين فاز التحالف الكردستاني في محافظات كردستان العراق الثلاث دهوك والسليمانية وأربيل إضافة إلى محافظة كركوك.

وقالت مفوضية الانتخابات إنه تم فرز أكثر من 90٪ من الأصوات في محافظات بغداد والبصرة وبابل، وظهر أن الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) حصل على 75.7٪ من الأصوات في بابل، متقدما على القائمة العراقية الوطنية التي يقودها إياد علاوي والتي حصلت على نحو 9٪ وجبهة التوافق التي فازت بـ5.6٪.

وفي محافظة البصرة حصل الائتلاف العراقي على نحو 77٪ من الأصوات، وحلت ثانية القائمة العراقية بنحو 11٪ كما حل الائتلاف في المرتبة الأولى في بغداد بحصوله على 58.6٪ من الأصوات التي تم فرزها حتى الآن والمقدرة بنحو 89.5٪ من مجموع الأصوات، وحلت في المرتبة الثانية جبهة التوافق بحصولها على 18.78٪، وجاءت يليها القائمة العراقية بنحو 14٪.

وفي محافظات دهوك وأربيل في كردستان العراق تحدثت المفوضية عن فوز كاسح للتحالف الكردستاني.

أعلنت مفوضية الانتخابات في العراق أن لائحة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية حلت بالمرتبة الأولى بمقتضى النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت منتصف شهر ديسمبر الماضي.

وقال عضو المفوضية عبد الحسين الهنداوي في مؤتمر صحفي في العاصمة بغداد إن اللائحة الشيعية حصلت على 128 مقعدا، أي أقل بعشرة مقاعد عن الغالبية المطلقة لمقاعد مجلس النواب البالغة 275 مقعدا.

وجاءت اللائحة الكردية في المرتبة الثانية بحصولها على 53 مقعدا وجبهة التوافق السنية ثالثة بـ 44 مقعدا والقائمة العراقية الوطنية بزعامة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي رابعة بحصولها على 25 مقعدا.

أما الاتحاد الإسلامي الكردستاني فحصل على خمسة مقاعد والجبهة الوطنية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلق على 11 مقعدا وقائمة المصالحة والتحرير بزعامة مشعان الجبوري على ثلاثة مقاعد ورساليون (أحد التيارات التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر) على مقعدين وقائمة الرافدين المسيحية وجبهة تركمان العراق واليزيديين وقائمة مثال الألوسي على مقعد واحد لكل منها.

ستراسبورغ / البرلمان الأوربي يتحرك لكشف قضية السجون(C I A) السرية الأميركية

اتفقت المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي على إنشاء لجنة تحقيق مؤقتة بشأن احتمال وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C I A) في أوروبا.

وقالت مصادر برلمانية أوروبية إن مبدأ تشكيل لجنة التحقيق هذه تقرر خلال اجتماع لرؤساء المجموعات في البرلمان الأوروبي.

وستكون للجنة التحقيق المؤقتة صلاحيات أقل لا سيما في مجال الاستماع إلى شهود وذلك في غياب أي أدلة ملموسة حتى الآن لانتهاك القانون الأوروبي. وخلال نقاش دام ساعات عدة في البرلمان يوم 14 ديسمبر 2005 طالب العديد من النواب بكشف كل ملابسات هذه القضية.

وقال رئيس كتلة الحزب الاشتراكي الأوروبي مارتن شولتز "نحن بحاجة إلى معرفة الوقائع وليس الحكم عليها مسبقا". مطالبا بفرض عقوبات إذا تم التحقق من حصول انتهاك للقوانين الأوروبية.

أما المفوض الأوروبي للعدل والحرية والأمن فرانكو فراتيني، فقال مجددا إن الاتهامات ما زالت بحاجة إلى إثبات. لكنه قال إنه إذا كانت صحيحة، فستشكل "انتهاكا خطيرا للقوانين الأوروبية" وقد يكون لها "تبعات خطيرة".

وسبق لمجلس أوروبا الذي يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ25 إضافة إلى 21 دولة أوروبية أخرى، أن فتح تحقيق بدا من نتائجه الأولى أنها تسمح بتعزيز مصداقية الادعاءات بشأن احتجاز إسلاميين متهمين بما يسمى الارهاب في سجون سرية بأوروبا.

ويعكس هذا التقرير تأكيدات المراقبين أن الجولة الأخيرة لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بأوروبا قدمت فقط تطمينات للحكومات بشأن فضيحة السجون، لكنها لم ترض المنظمات الحقوقية مثل مجلس أوروبا.

كندا / إعلان حل البرلمان و إجراء الانتخابات التشريعية في جانفي 2006

أعلن رئيس الوزراء الكندي بول مارتن يوم 29 نوفمبر 2005 حل البرلمان الـ 38 في تاريخ كندا وإجراء الانتخابات التشريعية في 23 جانفي 2006 ويأتي حل البرلمان عقب حصول رئيس الوزراء على موافقة الحاكم العام ميشيل جين على هذا الإجراء وتمت الموافقة بعدما صادق مجلس العموم يوم 28 نوفمبر 2005 على مذكرة سحب الثقة تقدم بها المحافظون وأيدها الحزب الديمقراطي الجديد وتكتل كيبيك مما أدى إلى سقوط حكومة الأقلية الليبرالية التي يرأسها بول مارتن بعد 17 شهرا قضتها في السلطة والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

وتم إقرار المذكرة بـ 171 صوتا مقابل 133 وأيدتها أحزاب المعارضة الثلاثة وكانت فضيحة اختلاس أموال تورط فيها مسؤولون كبار من الحزب الليبرالي الحاكم الدافع إلى طرح مذكرة سحب الثقة على الرغم من نبرئة بول مارتن من أية متابعة وكانت المعارضة الكندية قد اتهمت الحزب الليبرالي بالفساد وأكدت أن الحكومة فقدت السلطة المعنوية للحكم وذلك في أعقاب صدور تقرير بشأن اختلاسات مالية في عدد من مؤسسات الدولة.

زمبابوي /حزب الاتحاد الافريقي الحاكم في زيمبابوي يفوز بانتخابات مجلس الشيوخ

أعلنت نتائج رسمية نشرت يوم 28 نوفمبر 2005 في العاصمة الزمبابوية هراري فوز حزب "الاتحاد الوطني الإفريقي" الحاكم في البلاد في انتخابات مجلس الشيوخ بـ 41 مقعدا من ضمن مقاعد المجلس الـ 66 ولم يتحصل الحزب المعارض الرئيسي "حركة التغيير الديمقراطي" الذي خاض الانتخابات التي جرت يوم 26 نوفمبر 2005 بانقسامات في صفوفه إلا على ستة دوائر انتخابية فقط حسب النتائج الرسمية.

وكان الناخبون قد صوتوا من أجل اختيار أعضاء مجلس الشيوخ الجديد وذلك عن طريق التصويت في 31 دائرة انتخابية موجودة في جميع أنحاء البلاد في انتخابات غلب عليها ضعف الاقبال. وستسمح هذه الانتخابات بتعيين مجلس شيوخ جديد يتكون من 66 عضوا منهم منتخبون و16 سيتم تعيينهم من طرف رئيس البلاد مباشرة.

الفكر البرلماني في عددها العاشر

تتوقف رسالة مجلس الأمة لمجلة "الفكر البرلماني" في عددها العاشر عند ثلاثة تواريخ لمنطلقات وطنية

وهي الأول من نوفمبر 1954 و5 جويلية 1962 و29 سبتمبر 2005. و هي تواريخ متواصلة ومتكاملة – كما تشير المجلة – تجسد إرادة الشعب وطموح الأجيال في الحرية و البناء والتشييد والسلم و الاستقرار والتقدم.

في حين تناول باب " البحوث والدراسات البرلمانية " بعض الدراسات الدستورية والقانونية التي تعالج قضايا وطنية ودولية بصفة عامة والحياة البرلمانية بصفة خاصة بأسلوب علمي تحليلي

ولأن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية قد صوت عليه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة لتجاوز الأزمة الوطنية بكل أبعادها، فقد تطرق باب " الوثائق البرلمانية" إلى دراسة الجوانب و المداخل السياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والأمنية التي يهدف إليها

وفي باب" المنبر البرلماني" تقرأ وقائع عملية تقديم ومناقشة بيان السياسة العامة بمجلس الأمة.

" من الفكر البرلماني الدولي " ، ركن تناول دراسة السيد بيار كورنيون، الأمين العام السابق والشرفي للاتحاد البرلماني الدولي تحت عنوان " تعزيز العلاقة بين البرلمانيين والمعهدات البرلمانية الموكل والمجتمع المدني".

أصدرت مصالح مجلس الأمة "مطوية" (Dépliant) تعرف بالمؤسسة من مختلف الجوانب وذلك ضمن "خطة عمل" شاملة تشرف عليها مديرية النشر والطبع والتوثيق بتوجيه من السيد رئيس مجلس الأمة ومتابعة من الأمين العام للمجلس. وتهدف إلى ترقية مستوى مطبوعات المجلس في الشكل والمضمون.

عضو مجلس الأمة

أمين عقال الأهقار حاج موسى أخا موخ في ذمة الله

إنتقل الى رحمة الله يوم الاربعاء 28 ديسمبر 2005 أمين العقلاء لمنطقة الاهقار، وعضو مجلس الأمة حاج موسى أخا موخ .

رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح

بعث برسالة التعزية و المواساة التالية:

الفقيد أخاموخ الحاج موسى أمين العقال والأب الروحي لطوارق الأهقار

- ولد الحاج موسى أخاموخ سنة **1921** بتمنراست لوالده أخموك أق ابهمه وأمه دملة. إلتحق بالثورة سنة **1956** حيث كان من أعضاء اللجنة الأولى التي أدخلت الثورة إلى منطقة الأهقار.
- كان رئيس المجلس لطوارق الأهقار، تابع لمنطقة الواحات سنة **1967**، حيث تم إعادة ترشيحه من طرف المواطنين، أبناء المنطقة وسكانها سنة **1975** رئيسا للمجلس الشعبي البلدي لتمنراست.
- انتخب عضوا بالمجلس الشعبي الوطني من سنة **1976** حتى حله سنة **1991**، كما كان عضوا في محافظة الحزب واللجنة المركزية (**FLN**) حتى سنة **1992** حيث عين كعضو للمجلس الوطني الانتقالي.
- وفي انتخابات المجلس الشعبي الوطني **1997** اختار ترك المكان للشباب رغم إلحاح المواطنين على ترشيحه.
- تم تعيينه عضو مجلس الأمة من طرف فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

توفي صباح يوم **2005/12/28**.

إلى عائلة الأخ المرحوم المجاهد حاج موسى أخاموخ

ما قضى الله جلت قدرته كان، فلا اعتراض بل تسليم واحتساب ورضى، ونحن إذ مسّنا الحزن والضر في فقد الزميل المجاهد حاج موسى أخاموخ بقدر ما عرفناه - عن بعد - معمّداً استحق العمادة بين قومه فرفعوا شأنه، وارتفع بخصاله ومناقبه شأنهم، بزداد أسانا وألمنا وقد عرفناه - عن قريب - برلمانيا في رحاب المجلس الشعبي الوطني ثم عضوا معززا بثقة فخامة رئيس الجمهورية في مجلس الأمة ... وكان من الموقعين وطنيا فذا استمسك بالجزائر فملأ صيته ربوعها، وظل - على الدوام - ينهل من منطقة الأهقار الأصيلة الغالية روعة التماهي في كياننا الموحد الذي صهره كفاحنا المرير، وأوتيت عُراه نضالات وتطلعات شعبنا الأبي في مراحل بناء الجزائر المستقلة السيدة ... وللمرحوم حاج موسى أخاموخ في كل ذلك ذكر يلهج به اللسان شكرا وعرفانا فلقد كان - رحمه الله وطيب ثراه - بما استجمع من مهابة الرجال وصلابتهم وحكمتهم وبما ميز مسلكه من حسن التدبير وبعد النظر محل تقدير وطني كبير وحظوة شعبية سَمَت به إلى الاجلال الذي يستحقه العباد بما عملوا.

وإنني في هذا المقام، ونحن نشيع حاج موسى أخاموخ إلى مثواه الأخير، بتأثر وألم بالغين، أتقدم إليكم أصالة عن نفسي ونيابة عن مكتب وأعضاء مجلس الأمة بأخلص التعازي وأصدق مشاعر التعاطف والمواساة، متضرعا معكم إلى المولى سبحانه وتعالى أن يشمل فقيدنا برحمته الواسعة ويتغمده مع الشهداء والصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وينعم عليكم بثواب المؤمنين الصابرين الذين إذا نالهم جزع قالوا " إنا لله وإنا إليه راجعون".

بمناسبة

العام الميلادي الجديد

2006

وعيد الأضحى المبارك

يتقدم السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس بأخلص التهاني وأزكى التبريكات وباسمه

ونيابة عن مكتب وأعضاء المجلس يزف أصدق التهاني إلى الشعب الجزائري داعيا المولى عز وجل أن يعيد هاتين المناسبتين على بلدنا والأمة الاسلامية وعلى الانسانية جمعاء بكل خير